CBI

البنك التجاري الدولي

دعم عملائنا وموظفينا ومجتمعنا المحلي

التقريرالسنوي
2023

صاحب السمو

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

وحاكم إمارة أبوظبي

صاحب السمو

الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

صاحب السمو

الشيخ سعود بن صقر القاسمي

حاكم رأس الخيمة

صاحب السمو

الشيخ محمد بن سعود بن صقر القاسمي

ولي عهد رأس الخيمة

المحتويات

نظرة عامة	06
نظرة مالية سريعة	08
كلمة رئيس مجلس الإدارة	10
كلمة الرئيس التنفيذي	14
مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	18
الاستراتيجية	20
نظرة عامة على أداء وحدات الأعمال	24
موظفونا	30
تقرير الحوكمة المؤسسية	34
تقرير الاستدامة	60
التقارير والبيانات المالية الموحدة	92

نظرة عامة

يقدم البنك التجاري الدولي محفظة شاملة من المنتجات المصرفية والحلول المالية المصممة خصيصا لتلبية احتياجات عملائه، بما فيها الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الإسلامية، التي تتنوع بين الإقراض وخدمات تمويل التجارة وإدارة النقد وحلول الخزينة وخدمات الحسابات الشخصية وبطاقات الائتمان.

إجمالي الأصول

19 مليار درهم إماراتي

إجمالي القروض والسلفيات (بما فيها القروض للبنوك)

14.1 مليار درهم إماراتي

ودائع العملاء (متضمنة الإسلامي)

12.6 مليار درهم إماراتي

نظرة مالية سريعة

تصنيف وكالة فيتش +BBB

[نظرة مستقبلية مستقرة]

صافي الدخل التشغيلي

544 مليون درهم إماراتي

صافي الأرباح السنة

171 مليون درهم إماراتي (14%+)

معدل كفاية رأس المال

15.2%

كلمة رئيس مجلس الإدارة

التأسيس لحقبة جديدة

بالرغم من حالة عدم اليقين خلال العام المنصرم والتي شابتها إلى حد ما الظروف الاقتصادية المتقلبة، إلا أن البنك التجاري الدولي قد تمكن من تحقيق العديد من النتائج المبهرة، مع نمو قوي في الإيرادات وإجمالي الدخل مما يعكس منافع الاستراتيجية التي يتبعها البنك. هذا فضلًا عن تحقيق البنك لتقدم كبير في إرساء أسس متينة للمضي قدمًا في مسيرة الازدهار في المستقبل وضمان مواكبته لأحدث التقنيات الجديدة والتغيرات الاجتماعية والالتزام بالمخطط الشامل للنمو في الدولة.

لقد أصبح التغير السريع وعدم التوازن في البيئة التشغيلية أمرًا مألوفًا، ومن المؤكد أن السنة المالية 2023 لم تكن بمنأى عن ذلك. وذلك مع تصاعد التوترات الجيوسياسية نتيجةً للصراعات الجديدة والمستمرة في المنطقة، وتباطأ النمو المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة نتيجةً لانخفاض أسعار النفط وتراجع الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، اضطرت البنوك المركزية حول العالم لزيادة أسعار الفائدة لمواجهة الارتفاع المستمر في مستويات التضخم، مما أثر على تكلفة رأس المال في قطاع الشركات.

وفي حين انعكس ذلك سلباً إلى حد ما على بعض القطاعات، فقد واصل برنامج حكومة دولة الإمارات المستمر للإصلاحات الاجتماعية والصديقة للأعمال جذب اهتمام المستثمرين الدوليين بالدولة، التي أصبحت إحدى أكثر الوجهات المميزة في العالم للعيش والعمل والترفيه. وكان لذلك منافع استثنائية للعديد من مكونات الاقتصاد المحلي، ليس أولها ولا آخرها قطاع العقارات في الدولة، الذي يواصل نموه بقوة ثابتة.

تعزيز الدعم لإمارة رأس الخيمة

يدعم البنك التجاري الدولي رؤية "نحن الإمارات 2031"، الاستراتيجية التنموية للدولة. ويواصل البنك، من خلال تبنيه استراتيجية ابتكار قائمة على التكنولوجيا، المساهمة في تحقيق رؤية دولة الإمارات بأن تصبح أحد مراكز الابتكار الرائدة في العالم.

الأهم من ذلك هو أن البنك التجاري الدولي أعاد تأكيد التزامه تجاه إمارة رأس الخيمة، مقره الأساسي، ومن المتوقع أن تستمر علاقة البنك بالإمارة في التطور والنمو لاسيما في ظل سعي البنك الحثيث لأن يصبح بنكًا رائداً على مستوى الإمارة.

واستجابةً لهذه الرؤية، أصبح البنك التجاري الدولي شريكًا استراتيجيًا في تأسيس واحة رأس الخيمة للأصول الرقمية، المنطقة الحرة الأولى في العالم لتكنولوجيا الجيل القادم والشركات الافتراضية، التي أُطلقت هذا العام. وبالمثل، بدأ البنك بتزويد الدعم الاستشاري والمصرفي للنظام البيئي للمنطقة الحرة في رأس الخيمة، التي تعد حالياً المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الإمارة. ومن خلال هذه الشراكات، سيكون البنك التجاري الدولي جزءاً أساسياً في عملية التحول الاقتصادي للإمارة.

الشراكات تقود جدول الأعمال الوطني

كان من أهم الشراكات التي أُنجزت في عام 2023 الشراكة مع سوق أبوظبي العالمي، الذي أطلق منصة "نمو"، وهي سوق اتحادية لتمويل الشركات الصغير والمتوسطة، لدعم نمو هذا القطاع الحيوي لتحقيق النمو والتنوع الاقتصادي.

في حين أن منصة "نمو" ستركز بدايةً على دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الخطة على المدى البعيد قد تتوسع لتتضمن المنتجات والخدمات المالية المقدمة للمؤسسات الإماراتية التي تتطلع لافتتاح فروع دولية لها. ويتشرف البنك التجاري الدولي بأن يكون شريكاً رئيسياً في هذه المبادرة الوطنية الهامة، وكذلك لكونه جزءاً من رحلة نمو الشركات الناشئة.

"يدعم البنك التجاري الدولي رؤية "نحن الإمارات 2031"، الاستراتيجية التنموية للدولة. ويواصل البنك، من خلال تبنيه استراتيجية ابتكار قائمة على التكنولوجيا، المساهمة في تحقيق رؤية دولة الإمارات بأن تصبح أحد مراكز الابتكار الرائدة في العالم."

سيف علي الشحي

رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الدولي

ملتزمون بقوة في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

أطلقت حكومة دولة الإمارات على عام 2023 لقب "عام الاستدامة"، واستضافت أيضًا النسخة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28. وانطلاقًا من التزام البنك التجاري الدولي في أداء دور أكبر في تعزيز الأهداف الاستراتيجية لدولة الإمارات، يسعى البنك إلى ترسيخ الاستدامة في جميع ممارسات أعماله.

تعهدت قيادة وإدارة البنك بإيجاد وتنفيذ الفرص لكي يصبح البنك أكثر استدامة في أعماله، وضمان توسيع البنك لخدماته الاستشارية في مجالي التمويل والشركات لتطوير جدول أعمال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعملائه.

نهج حائز على جوائز

كان عام 2023 عاماً مميزًا آخر للبنك من حيث عدد الجوائز التي حاز عليها، إذا حصل البنك على ثماني جوائز.

يفخر البنك التجاري الدولة بحصوله على أربع جوائز عن نهجه المبتكر. كما حصل البنك على ثلاث جوائز أخرى عن تقدمه الرائد في فئات رقمية أخرى.

تمثل هذه الجوائز حافزاً قوياً للبنك لمواصلة السعي إلى تحقيق إنجازات أكبر، وتأكيداً على نهجه الاستراتيجي ليكون رائداً في السوق في تبني تكنولوجيا جديدة لديها القدرة على إعادة صياغة القطاع بكامله.

النظرة المستقبلية

سيكمل البنك التجاري الدولي مسيرته في عملية زيادة رأس ماله خلال السنة المالية 2024.

شكر وتقدير

يسرني أن أعرب نيابة عن مجلس الإدارة عن خالص امتناننا وتقديرنا لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، وقادة دولة الإمارات - صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوب، نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، وصاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، حاكم إمارة رأس الخيمة "رعاه الله"، وصاحب السمو الشيخ محمد بن سعود بن صقر القاسمي، ولي عهد رأس الخيمة على توجيهاتهم الحكيمة وقيادتهم الرشيدة.

أود أيضًا أن أُعرب عن تقديري للجهود المميزة التي يبذلها فريق الإدارة التنفيذية وكل شخص يعمل في البنك لتحقيق عام آخر من الخدمات المميزة للعملاء وخلق القيمة للمساهمين. إن تفانيكم وعملكم الدؤوب هي الركائز القوية التي يقوم عليها البنك.

حصل البنك على جوائز مرموقة تتجاوز الأداء المالي للبنك.

أفضل رئيس تنفيذي للعام
جوائز الذكاء الاصطناعي والتحليلات المصرفية في الشرق الأوسط

الابتكار في تطوير التكنولوجيا
جوائز ستيفي (الخدمات المالية)

البنك الأكثر ابتكاراً للعام
جوائز الذكاء الاصطناعي والتحليلات المصرفية في الشرق الأوسط

البنك التجاري والشخصي الأكثر ابتكاراً
جوائز الأعمال الإماراتية

الابتكار المميز
جوائز تميز الأعمال العالمية

المساهمة الميزة للعام
جوائز الذكاء الاصطناعي وأوراسيا بلوكشين

المساهمة الميزة للعام
جوائز الذكاء الاصطناعي وأوراسيا بلوكشين بالشراكة مع e& ومنصة "تريد كونكت الإمارات".

جائزةCyber Sentinels CISO
غلوبال سيسو فورم

كلمة الرئيس التنفيذي

تعزيز النمو والابتكار

يشهد القطاع المصرفي في دولة الإمارات تحولًا في ظل التأثيرات المزدوجة للتكنولوجيا والمنافسة غير المسبوقة. كما أن التطورات التي تشهدها القدرة الحاسوبية وظهور شركات مصرفية جديدة غير تقليدية تتنافس مع العملاء والأصول والمواهب له تأثير سريع وعميق على القطاع المحلي.

لكي نحقق الازدهار في هذه البيئة، فإن ذلك يتطلب عقلية مرنة واستراتيجية حكيمة أصبحت من السمات المميزة التي ساهمت في استمرار ازدهار البنك التجاري الدولي. وقد أكدت النتائج المالية الممتازة للبنك للعام المنصرم قيد المراجعة مرة أخرى على النهج الحكيم الذي يتبعه في خلق القيمة.

فقد ارتفع صافي الأرباح في عام 2023 بنسبة 14%, إلى 171 مليون درهم إماراتي من 150 مليون درهم إماراتي في عام 2022. ووصل إجمالي القروض والسلفيات بما فيها قروض لبنوك إلى 14.1 مليار درهم إماراتي.

ويثبت إجمالي الأصول، الذي بلغ 19 مليار درهم إماراتي، أن البنك حافظ على معدلٍ قوي لكفاية رأس المال بلغ 15.2%. هذه النتائج تؤكد مرة أخرى الالتزام الثابت للبنك بعقلية الامتثال عبر البنك بأكمله التي تضمن الالتزام بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر.

ساهمت الأسس التي وضعها البنك هذا العام في وضعه بموقع قوة لزيادة دخله من خلال تنويع أعماله بطرق جديدة.

الأداء والشراكات

ركزت إدارة الخدمات المصرفية للشركات التابعة للبنك، المساهم الأكبر في إيراداته، على تعزيز الكفاءة وسحب الودائع المهيكلة والمكلفة.

حققت الإدارة عاماً ناجحاً في تنمية دفتر أصولها في ظل مواجهة المنافسة الشديدة في القطاع، مختتمة العام بمركز سيولة قوي. بالإضافة إلى ذلك، كان لعمليات التصرف المستمرة في المحفظة غير الأساسية العائدة لإدارة الخدمات المصرفية للشركات دور مهم في تحسين استخدام البنك لرأس المال.

انخفض صافي الدخل التشغيلي لإدارة الخدمات المصرفية للشركات إلى 316.4 مليون درهم إماراتي في عام 2023 مقابل 358.7 مليون درهم إماراتي في عام 2022، وبلغت الأرباح 65 مليون درهم إماراتي في عام 2023، أعلى بنسبة 81% عن عام 2022.

وصل صافي القروض والسلف المقدمة للعملاء (بما في ذلك التمويل الإسلامي) إلى 11.5 مليار درهم إماراتي في عام 2023، بدعم من التركيز المستمر على جودة الأصول والفرص الجديدة.

كان عاماً نشطًا أيضًا لإدارة الخدمات المصرفية للشركات من حيث الشراكات والمشاريع الجديدة التي وضعت الأساس لفرص واعدة لتطوير الأعمال في السنوات القادمة.

أنشأت حكومة رأس الخيمة في عام 2023 واحة رأس الخيمة للأصول الرقمية، وهي منطقة حرة للشركات والكيانات الافتراضية التي تشارك في ويب 3.0 والميتافيرس والذكاء الاصطناعي والرياضات الرقمية والعديد من المبادرات الرقمية الرائدة الأخرى. وقد قدم البنك التجاري الدولي، بصفته شريكًا استراتيجيًا منذ تأسيس المنطقة الحرة، خدماته المصرفية للشركات في المنطقة من خلال إدارة الخدمات المصرفية للشركات التابعة له.

> **ساهمت الأسس التي وضعها البنك هذا العام في وضعه بموقع قوة لزيادة دخله من خلال تنويع أعماله بطرق جديدة.**

علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي

كما، وقعت إدارة الخدمات المصرفية للشركات مذكرة تفاهم مع مناطق رأس الخيمة الاقتصادية (راكز) لتزويد المستأجرين فيها بالخدمات المصرفية.

عملت **إدارة الخزينة والأسواق التابعة للبنك** على إدارة السيولة وتكلفة الأموال بكفاءة في عام 2023. واستفاد دخل الفائدة الناتج عن أنشطة الإقراض لدى البنك من ارتفاع أسعار الفائدة.

ساهم الاستثمار في وظائف منصة الخزينة في تعزيز مرونة البنك في اغتنام الفرص، مما يعكس التزامه المستمر بإجراء التحسينات القائمة على الابتكار في مختلف أقسامه.

واصلت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد السير على خطى أدائها في عام 2022 وحققت مرة أخرى نتائج قوية في العام المنصرم قيد المراجعة، مسجلةً صافي دخل تشغيلي بلغ 59 مليون درهم إماراتي.

جاءت النتائج القوية لإدارة الخدمات المصرفية للأفراد من التدابير الاستراتيجية التي اتخذتها في عام 2022، التي انعكست نتائجها الكبيرة هذا العام، بالإضافة إلى تحول البنك العام الماضي من التركيز على القطاع الشامل إلى التركيز على العملاء ذوي الأولوية.

بلغت نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير (متضمنة الإسلامي) لدى البنك 26.7% وحققت الودائع نمواً صحياً، مرتفعةً بنسبة 23% إلى 3.2 مليار درهم إماراتي من 2.6 مليار درهم إماراتي في عام 2022.

خدمة عملاء مميزة

يعد تقديم خدمة مميزة للعملاء جزءاً أساسياً من نموذج أعمال البنك، ولذلك يعمل البنك باستمرار على تحسين تجربة العملاء وتعزيز مستويات رضاهم. وقد أطلق البنك قنوات للحصول على آراء العملاء حول الخدمة، حيث ستستخدم نتائج تلك الآراء لوضع استراتيجية جديدة لخدمة العملاء ليصار إلى تنفذها في عام 2024.

كما قام البنك خلال العام بتوسيع قاعدة خدماته وأدواته، بما في ذلك إضافة خدمات الدفع عن طريق "آبل باي" و"سامسونغ باي" و"غوغل باي"، لإثراء تجربة العملاء.

كما استفاد عملاء البنك أيضًا من 18 شراكة استراتيجية جديدة أبرمت خلال عام 2023. وتوفر هذه التحالفات إمكانات جذابة، إذ يتطلع البنك للتعاون معها جميعاً.

قيادة الابتكار المصرفي

كشف البنك التجاري الدولي عن رؤيته للخدمات المصرفية في المستقبل في أكتوبر 2023، التي تمثل خطته لإحداث ثورة في قطاع الخدمات المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة من خلال اعتماد تقنيات متطورة لتعزيز تجربة العملاء. وخلال عام 2023 دخل البنك آفاقًا جديدة في القطاع المصرفي الإماراتي من خلال تجربة تقنيات الأنامورفك البصرية والذكاء الاصطناعي التي سيكون لها قيمة عالية في التعليم المالي وخدمة العملاء وأنشطة العلامة التجارية والتسويق.

وبفضل النهج المبتكر المتبع لدى البنك، والذي شجع دمج هذه التطبيقات في تعامل البنك مع عملائه وعملياته الأخرى، فإنه يعد أول بنك على مستوى العالم والمنطقة يدرك الإمكانات الاستثنائية لهذه التكنولوجيا.

أحد الإمكانات الجديدة الأكثر إثارة هو استخدام الصور المجسمة ثلاثية الأبعاد والصور الرمزية الافتراضية لتقديم قناة واقع مختلطة لإشراك العملاء في فروع البنك. وقد أعقب هذا المشروع التجريبي الناجح في عام 2023 اتخاذ قرار استراتيجي باعتماد هذه التقنية في فروعنا في عام 2024.

وكان من دواعي سرور البنك أيضًا الاستفادة من إمكاناته المبتكرة من خلال اشتراكه في إطلاق منصة "نمو" الرقمية المبتكرة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي أسسها سوق أبوظبي العالمي في عام 2023.

تعزز المنصة الجديدة، التي تسهل على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التقييم والتقدم للحصول على قروض، جهود إنشاء سوق شاملة للممولين ومزودي الخدمات والشركاء من المجتمع والحكومة، فضلًا عن الشركات الناشئة.

وسيكون دور البنك هو تقديم قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنصة، إلى جانب بنكين آخرين، حيث تعهدوا جميعاً بمنح قروض تصل إلى 220 مليون درهم إماراتي. بدأت منصة "نمو" تقديم خدماتها في دولة الإمارات العربية المتحدة في البداية، ولديها خططاً طموحة للتوسع في أسواق الشركات الصغيرة والمتوسطة الدولية والإقليمية.

شملت التطورات التكنولوجية البارزة الأخرى في عام 2023 شراكتنا مع إحدى شركات التكنولوجيا، التي تستخدم الذكاء الصناعي الخاص وتعليم الآلة لبناء نماذج تقييم ائتماني مرنة كلياً. لقد أنجز البنك إثبات المفهوم والتجربة للمنصة، حيث أثبتت النتائج إمكاناتها الكبيرة في تعزيز قدرة البنك على تحديد القروض المحفوفة بالمخاطر، ومنح قروض أكثر أماناً وزيادة الاحتفاظ بالعملاء، وتعزيز الشمول المالي من خلال توفير مجموعة واسعة من الخيارات الائتمانية المعتمدة مسبقاً.

كما دخل البنك في شراكة مع شركة أخرى تسهل الوصول إلى الأجور المكتسبة والتي تسمح للأشخاص بسحب رواتبهم في أي يوم. وهذه الجهود المشتركة ستدعم الشمول المالي من خلال إتاحة وصول الأشخاص الذين لا يملكون حسابات مصرفية والذين يعانون من نقص في الخدمات المصرفية للأموال.

الاستثمار في مواهبنا

مثلت استراتيجية التوطين الطموحة التي ينتهجها البنك التجاري الدولي أحد محاور تركيزه الهامة في عام 2023، عملًا بتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (المصرف المركزي) التي حددت أهداف التوطين. وأثمرت جهود البنك هذا العام في تحقيق زيادة كبيرة في عدد المواطنين العاملين في البنك، حيث بلغت نسبتهم 25% من إجمالي القوى العاملة، مرتفعةً من23% في عام 2022.

يلتزم البنك التجاري الدولي في رفع النسبة 20% أخرى خلال السنوات الثلاث القادمة للوصول إلى هدف المصرف المركزي المحدد بنسبة 45% في قطاع البنوك بحلول عام 2026.

وكجزء من حملة البنك لاستقطاب المزيد من المواهب الإماراتية والاحتفاظ بها، أنشأ البنك مسارات وظيفية مجزية في وظائف وأقسام مهمة في البنك. ولهذا ابتعث البنك عددًا من الموظفين المميزين إلى كلية إدارة الأعمال (IESE Business School) في برشلونة وكلية إدارة الأعمال بجامعة هارفرد للالتحاق ببرامج القيادة والإدارة. وقد تخرج حتى اليوم 10 موظفين إماراتيين من هذه البرامج.

إدراكاً للمنافسة المتنامية على المواهب في القطاع المصرفي المحلي، التزم البنك بالمزيد من الاستثمارات في عام 2023 لتعزيز القيمة المقدمة لصاحب العمل. شمل ذلك تحسين إطار عمل المكافآت الإجمالية.

تسريع وتيرة التقدم في عام 2024

سيعيد البنك التجاري الدولي في السنة المالية القادمة تعريف مفهوم البنك، وسيواصل البنك سعيه لإيجاد مصادر جديدة للإيرادات مع تنويع أعماله بعيدًا عن الخدمات المصرفية التقليدية.

وتماشيًا مع استراتيجية دولة الإمارات العربية الرامية لجعل الدولة مركزاً للابتكار، سيواصل البنك التركيز على دمج تكنولوجيا الجيل القادم في مختلف أنشطته. يشمل ذلك اعتماد الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءات لدى البنك وكذلك دراسة حالات الاستخدام العملي للذكاء الاصطناعي التوليدي وتعلُّم الآلة في البنك.

ومن خلال الاستفادة من الروابط التي فعلها البنك التجاري الدولي مسبقاً، سيتخذ البنك الخطوات التي ستمكنه من إقامة شراكات وابتكارات جديدة لتعزيز جهوده الرائدة في السوق لاعتماد أفضل الخدمات المصرفية المستقبلية وتطويرها.

شكر وتقدير

باسمي وبإسم فريق الإدارة التنفيذية في البنك التجاري الدولي أود الإعراب عن امتناني وتقديري لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الذي تربطه بالبنك علاقة عمل وثيقة. فقد ساهم الموقف التقدمي للمصرف في دعم الابتكار بتزويدنا بمشورة استثنائية في ظل توجه البنك نحو الخدمات المصرفية للمستقبل.

كما يسرني أن أتوجه بالقول لعملائنا ومساهمينا أن ثقتهم المستمرة في نموذج أعمالنا تحفزنا على السعي لتحقيق مستويات جديدة من التميز وخلق القيمة.

لقد شارك رئيس مجلس الإدارة ومجلس الإدارة أفكارهم ومشوراتهم بكل سخاء، والتي هي على الدوام موضع قبول وامتنان. وأخيراً، شكراً لكل عضو في فريق عمل البنك التجاري الدولي على عام آخر من العمل الجاد والإبداع والتفكير المرتكز على العملاء. هدفنا معاً هو إنشاء بنك رائد يقود الطريق في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة.

مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

مجلس الإدارة
(حتى نهاية ديسمبر 2023)

السيد سيف علي الشحي
رئيس مجلس الإدارة

السيد علي راشد المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد محمد علي عبدالله مصبح النعيمي
عضو مجلس الإدارة

السيد مبارك أحمد بن فهد المهيري
عضو مجلس الإدارة

الآنسة ميثاء سعيد الفلاسي
عضو مجلس الإدارة

الدكتور غيث هامل الغيث القبيسي
عضو مجلس الإدارة

السيد صلاح الدين الميروك المدني
عضو مجلس الإدارة

السيدة فاطمة إبراهيم البكر
عضو مجلس الإدارة

السيد عبدالعزيز خالد جوخدار
عضو مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية
(حتى نهاية ديسمبر 2023)

علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي

منصب شاغر منذ 7 مارس 2023
المسؤول الرئيسي للمالية

رندة كريدية
المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر

إيفرين ألتيوك
المسؤول الرئيسي للعمليات

هاشم محمد علي أبوحنك
المسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان

جيوفاني إيفردوين
المسؤول الرئيسي للاستراتيجية والابتكار

كومار ماهابترا
نائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات

حسنين علي
نائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

توفيق عدنان زويد
نائب الرئيس التنفيذي الأول – الشؤون القانونية

حلا روحي الصفدي
نائب الرئيس – أمانة سر الشركة وعلاقات المستثمرين

ديفيد إبراهيم بيج
نائب الرئيس التنفيذي الأول – الامتثال

زياد عبد الغني
نائب الرئيس التنفيذي الأول – التدقيق الداخلي

الاستراتيجية

الاستراتيجية

ترتكز الاستراتيجية المؤسسية للبنك التجاري الدولي على ثلاثة محاور - التنظيم والتركيز والنموّ - لوضع البنك على مسار النمو المستدام وخلق القيمة لمساهمينا وموظفينا وعملائنا والمجتمع بأكمله.

التنظيم

- تحسين تخصيص رأس المال.
- تعزيز جودة الأصول.
- تحسين كفاءة التكلفة.
- تحسين قنوات التوزيع.

تحسين تخصيص رأس المال

- سنخصص رأس المال في المجالات التي توفر أعلى عائدات من مخاطر محددة.
- سنواصل العمل في إدارة الخدمات المصرفية للشركات على ترشيد محفظة القروض.
- سنركز في إدارة الخدمات المصرفية للأفراد على المطلوبات والقروض المضمونة.
- سنتخلص من الأصول غير الأساسية ونعيد تخصيص رأس المال في الأصول ذات العائد المرتفع.

تعزيز جودة الأصول

- سنركز على تحسين عائدات رأس المال المعدلة بالمخاطر.
- سنقوم بزيادة نسبة القروض المضمونة وتقليل الاعتماد على القروض غير المضمونة.

تحسين كفاءة التكلفة

- سنقوم بتحسين نسبة الدخل إلى التكلفة من خلال تحقيق توفير مستدام في التكاليف، عدا عن تحسين وتبسيط ورقمنة العمليات، وتعزيز الإنتاجية.
- سنستمر في إعادة تصميم فروعنا لتقديم أفضل الخدمات لعملائنا.
- سنعمل على تقليل مستوى البيروقراطية وتبسيط عملياتنا وإجراءاتنا.

التركيز

- التركيز على العملاء والفئات ذات الأولوية.
- تحقيق التميز من خلال تجربة العملاء.
- إقامة علاقات طويلة الأمد وذات قيمة مضافة مع العملاء.

التركيز على العملاء والفئات ذات الأولوية

- سنطبق استراتيجية تركز بالدرجة الأولى على "تجربة العملاء"، ونوفر خدمات عالية الجودة لشرائح العملاء المستهدفة.
- سنجعل عملاءنا بوصلة أعمالنا.
- سنستمر ببناء علاقات طويلة الأمد مع عملائنا المستهدفين والحفاظ على تلك العلاقات لأن تركيزنا الأساسي يتمحور حول علاقتنا معهم.

النمو

- تنويع وزيادة الإيرادات.
- استقطاب العملاء ذوي الإمكانات الصاعدة.
- الاستثمار في التقنيات الرقمية والخدمات المصرفية للعملاء الميسورين.
- زيادة عروض المنتجات والخدمات.
- الاستثمار في موظفينا ومواطنينا ومجتمعنا.

تنويع وزيادة الإيرادات

- سنواصل العمل على تعزيز شراكاتنا الحالية والتركيز على نهج التنوع في تسويق المنتجات.
- في الخدمات المصرفية المقدمة للشركات، سنعمل على توسيع قاعدة عملاء النخبة من خلال عمليات استقطاب عملاء جدد وترسيخ علاقاتنا مع العملاء الحاليين.
- في الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد، سنواصل تطوير قاعدة عملاء "CBI First" وسنركز على مواصلة بناء وتطوير خدمة "CBI Edge" التي أطلقناها مؤخرًا لرفد نمو خدمات "CBI First" واستهداف كافة مراحل التعاملات مع عملائنا المستهدفين.
- سنعزز قدراتنا المصرفية الرقمية. فلن تقتصر قنواتنا الرقمية على خدمة عملائنا الحاليين بشكل أفضل، ولكننا سنوظفها لاستقطاب عملاء جدد أيضًا.
- سنرفع حجم إيراداتنا من خلال تنمية الأصول والخدمات والحلول والمنتجات المدرة للعمولات من خلال تنمية الأصول والعمولات عن طريق الحلول والمنتجات كالخدمات التجارية والمعاملات المصرفية وإدارة النقد وصرف العملات الأجنبية والتحويلات المالية والتأمين.

الاستثمار في موظفينا ومواطنينا ومجتمعنا

- سنحرص على الاستثمار في بناء قدرات موظفينا، ووضع وتنفيذ استراتيجيات عالمية المستوى لإدارة المواهب والتعلم والتطوير.
- سنستمر في التركيز على استراتيجيتنا للتوطين باعتبارها إحدى أهم أولوياتنا.
- سنعمل على إحداث نقلة في ثقافة البنك لإرساء ثقافة تركز على العملاء والتعاون والعمل بروح الفريق الواحد وتعزيز الأداء.
- سنواصل الاستثمار في تنمية ودعم المجتمع والمساعدة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في دولة الإمارات.

نظرة عامة على أداء وحدات الأعمال

نظرة عامة على أداء وحدات الأعمال

إدارة الخدمات المصرفية للشركات

حققت إدارة الخدمات المصرفية للشركات وإدارة عمليات الخزينة والأسواق أداءً جيدًا في عام 2023، مُظهرين مرونةً في تجاوز التحديات التي فرضها الارتفاع العالمي المستمر في أسعار الفائدة الذي أثر على العملاء من الأفراد والشركات على حد سواء. وإلى جانب الأداء القوي للبنك، حققت الإدارة تقدمًا في عملية التحول يؤهلها للنمو المستقبلي، مع الحفاظ على تركيز قوي على خفض التكاليف.

واجه القطاع المصرفي العالمي بأكمله عواقب من الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة في عام 2023. وساهم الأداء القوي للقطاع العقاري في دولة الإمارات، وفي دبي على وجه الخصوص، بالتخفيف جزئياً من آثار ذلك على البنوك في الدولة. مع ذلك، شهدنا منافسة شديدة بين المؤسسات المالية على نمو الأصول.

استجابت إدارة الخدمات المصرفية للشركات من خلال تعزيز الكفاءة وسحب المطلوبات المكلفة. وحجز البنك أصولاً كبيرة خلال العام وأنهى فترة اثني عشر شهراً بمركز سيولة إيجابي. واستمر برنامج البنك لبيع محفظته غير الأساسية، مما يؤكد أن البنك حسّن استخدام رأس المال.

عمل البنك في عام 2023 على تحسين وظيفة منصة الخزينة كجزء من مواصلة الابتكار للبقاء على تواصل مع عملائه والاستمرار في تحسين مرونته لاغتنام الفرص.

نمو قوي للأرباح

حققت استراتيجية البنك نتائج قوية من الخدمات المصرفية للشركات، حيث ارتفعت الأرباح بنسبة 81% ووصلت إلى 65 مليون درهم إماراتي، ووصل صافي الدخل التشغيلي إلى 316.4 مليون درهم إماراتي.

وصل صافي القروض والسلف المقدمة للعملاء (بما في ذلك التمويل الإسلامي) إلى 11.5 مليار درهم إماراتي في عام 2023، بدعم من التركيز المستمر على جودة الأصول والفرص الجديدة.

أطلقت إدارة الخدمات المصرفية للشركات في عام 2023 منتج تخصيم لتزويد العملاء بخيارات لمتطلباتهم النقدية الفورية. يهدف برنامج البنك للتمويل التجاري إلى تلبية متطلبات عملائه من تمويل سلاسل التوريد المحلية والعالمية على المدى القصير إلى المتوسط. ونتيجة لعلاقاته الراسخة، أصبح لدى البنك رؤى عميقة حول دورات رأس المال العامل الخاصة بعملائه وشروط المبيعات والدفع الخاصة بأعمالهم الأساسية.

أحد المكونات الأساسية لعروض البنك مجموعة من المنتجات التمويلية خارج الاعتمادات التقليدية لبيئة التحصيلات الائتمانية والمستندية التي تعد أحد العناصر الأساسية للخدمات التي يزودها البنك. وهذا يضيف قيمة إلى أدوات التداول الحالية للحساب المفتوح، بما في ذلك من خلال خصم الكمبيالة المحلية وخصم الفاتورة.

آفاق جديدة للنمو

انضم البنك التجاري الدولي خلال العام لتحالف بنوك إلى جانب شركة "UTC" المملوكة لاتصالات، للعمل على مشروع جديد للضمانة البنكية الإلكترونية التي ستُصْدَر وتُستَلم عبر منصة يمكن للبنوك الأعضاء الولوج إليها لتوسيع وتسهيل أعمالهم. يعد البنك جزءاً من لجنة العمل والتوجيه التابعة للتحالف.

كما وقع البنك خلال العام مذكرات تفاهم مع عدد من المناطق الحرة في دولة الإمارات لفتح حسابات لعملاء محتملين. بالإضافة إلى ذلك، أجرى البنك مناقشات، وصلت إلى مراحل متقدمة، مع عدد من شركات التكنولوجيا المالية لإبرام شراكات بهدف تطوير الأعمال.

فرص الخزينة من ارتفاع أسعار الفائدة

واصلت إدارة الخزينة والأسواق خلق القيمة للبنك، من خلال إدارة تستحق الثناء للسيولة وتكلفة التمويل في البنك. أثر ارتفاع أسعار الفائدة على تكلفة التمويل ودخل الفائدة من الإقراض لدى البنك.

مع ذلك، أتاح الارتفاع المستمر لأسعار الفائدة المجال لفريق الخزينة للتركيز على مشتقات أسعار الفائدة لإدارة انكشافات عملاء البنك.

تعزيز مشاركة العملاء

تعد تجربة العملاء في البيئة التنافسية عامل تميز مهم، لذلك ركزت إدارة الخدمات المصرفية للشركات على تحسين أوقات التسليم في عام 2023 وزادت من تفاعلها مع عملاء البنك الرئيسيين، الذين أصبحوا يعتمدون على الخدمات المخصصة والشخصية ذات المعايير العالية التي يزودها البنك.

عقد البنك خلال النصف الأول من عام 2023 ندوة استضاف فيها خبيرين متخصصين في ضرائب القطاع لمناقشة قانون ضريبة الشركات الاتحادي الجديد في دولة الإمارات. قدمت الندوة لمحة عامة شاملة حول القانون، وتطرقت إلى الاعتبارات الرئيسية وشاركت توجيهات عملية حول الآلية الأفضل لاستعداد الشركات للتغييرات والآثار المحتملة، ودعم عملاء البنك في فهم أساسيات الضريبة ومساعدتهم في التعامل مع ضريبة الشركات.

كما عقد البنك في وقت لاحق من العام ندوة حول رؤى البنك التجاري الدولي، استضاف خلالها خبيرين من القطاع للحديث حول التوقعات الاقتصادية. كانت الندوة مخصصة لتزويد عملائنا برؤى ثاقبة حول أحدث الاتجاهات الاقتصادية والتحليلات القائمة على البيانات، بما في ذلك الاستراتيجيات الفعالة التي يمكنهم الاستفادة منها لاتخاذ قرارات مدروسة والمساعدة في الابتعاد عن التعقيدات الاقتصادية العالمية.

إدارة الخدمات المصرفية للشركات في عام 2024

ستبدأ إدارة الخدمات المصرفية للشركات عملية زيادة رأس المال في عام 2024، في حال حصلت على الموافقة من المصرف المركزي. ويهدف البنك إلى جمع 889.1 مليون درهم إماراتي لاستخدامها في سداد رأس المال الإضافي الحالي من المستوى الأول وتمويل نمو البنك.

سيُطلق البنك برنامجاً جديداً لمساعدة العملاء على حجز معاملات الصرف الأجنبي مباشرة عبر منصة البنك في الوقت الفعلي، ومن المتوقع أن تعزز هذه التقنية الفريدة من نوعها إيرادات البنك من العملات الأجنبية.

سيكون البنك حريصاً على تعزيز ميزانيته العمومية والحفاظ على تركيز قوي على كفاءة التكلفة. وسيقابل ذلك جهوداً إضافية لضمان عقد شراكات جديدة ومربحة لتنويع مصادر الدخل وإجراء تحسينات إضافية على المنصة من خلال البرنامج الرقمي المستمر للبنك.

نظرة عامة على أداء وحدات الأعمال

إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

جنت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك في عام 2023 ثمار الإجراءات الاستراتيجية التي اعتمدتها في العام السابق، مقدمةً منتجات وخدمات جديدة رفعت من مستوى خدمة العملاء في البنك وخلقت قيمة لمساهميه.

كان أداء إدارة الخدمات المصرفية للأفراد خلال العام المنصرم قيد المراجعة مدعوماً بالنمو القوي لصافي الدخل الذي عكس مرونة الإدارة وتحولها الاستراتيجي في عام 2022 من القطاع الشامل إلى التركيز على العملاء ذوي الأولوية.

حافظت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد على مسارها القوي لعام 2022، محققةً أهدافها الطموحة للعام الحالي ومقدمةً مساهمة كبيرة في الأداء العام للبنك لهذا العام.

انخفض صافي الدخل التشغيلي لعام 2023 إلى 59 مليون درهم إماراتي من 63.1 مليون درهم إماراتي في عام 2022. وبلغت نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير لدى البنك 26.7%. وحققت ودائع الأفراد نمواً جيداً، مرتفعةً بنسبة 23% في عام 2023 إلى 3.2 مليار درهم إماراتي من 2.6 مليار درهم إماراتي في عام 2022.

تراجعت أصول البنك بنسبة 5% ووصلت إلى 1.1 مليار درهم إماراتي، بينما سجلت مطلوبات البنك ارتفاعاً بنسبة 23% وبلغت 3.2 مليار درهم إماراتي.

التنويع الاستراتيجي

تميز عام 2023 بإطلاق عدد من المبادرات الجديدة لتنويع مصادر إيرادات البنك.

ومن خلال تركيز البنك على جذب المزيد من العملاء الأفراد الميسورين، فقد طرح البنك منتجات وخدمات تجذب العملاء الذين يقدرون الخدمات الأكثر تخصيصاً. وبناءً على ذلك، واصل البنك ابتكار وإطلاق منتجات لجذب عملائه الأكثر ثراءً، مقدمًا لهم مميزات وفوائد تنافسية.

وكانت بطاقتنا الائتمانية الحصرية المرموقة "World Elite" أفضل منتجاتنا أداءً لعام 2023، وهي عبارة عن برنامج للبطاقات الائتمانية بدعوة حصرية للعملاء المميزين بالشراكة مع ماستركارد. وقد صُممت هذه البطاقة خصيصًا للأفراد المرموقين والمميزين، وسجلت اقبالاً قوياً مما انعكس بنتائج إيجابية على أدائنا.

جدد البنك أيضاً بعض بطاقاتهالائتمانية الأخرى، من بينها "CBI First" و"CBI Edge"، المصممة أيضاً لشريحة الأثرياء. وقد ساهم تجديد العلامة التجارية لهذه البطاقات ومميزاتها وطرحها في السوق في نمو بطاقتي "CBI First" و"CBI Edge" الصادرتين في عام 2023.

الابتكار والتحول الرقمي

نفذت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد عدداً كبيراً من مبادرات الابتكار والتحول الرقمي في عام 2023، تماشياً مع رؤية البنك للخدمات المصرفية في المستقبل، التي كُشف النقاب عنها في معرض جيتكس العالمي 2023 الذي عقد في أكتوبر 2023 في دبي.

يسعى البنك لأن يكون في مصاف المبتكرين في القطاع المصرفي في دولة الإمارات والمنطقة، ولهذا اغتنم فرصة معرض جيتكس العالمي لتسليط الضوء على التقنيات المتطورة التي اعتمدها لتعزيز تجربة العملاء.

بدأ البنك خلال عام 2023 اختبار وتجريب مجموعة من تقنيات الأنامورفك البصرية والمدعة بالذكاء الاصطناعي للتعليم المالي، وخدمة العملاء والعلامة التجارية والتسويق. وكان البنك التجاري الدولي هو أول بنك يعتمد هذه الابتكارات بعيدة المدى في العديد من هذه المجالات على المستوى الإقليمي أو الدولي.

بعد أن وضع البنك في عام 2022 الأساس لإطلاق بطاقات CBI الائتمانية للاستخدام في المحافظ الرقمية سامسونغ باي وغوغل باي، وسع البنك هذا العام هذه الخدمات من خلال إتاحة أبل باي وسامسونغ باي وغوغل باي عبر منصاته لتحقيق نجاح كبير.

تحسن مستمر في خدمة العملاء

عملت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام 2023 بصورة وثيقة مع فريق حماية المستهلك لدى البنك لتحسين تقييم تجربة العملاء في تقرير المتسوق السري، حيث حصل البنك على تقييم لرضا العملاء بلغ 80%. ونتيجةً للجهود الحثيثة التي بذلها البنك تحسن التقييم إلى 86%, وسيواصل البنك العمل لتحقيق هدفه المتمثل بالحصول على تقييم يتخطى 90%.

تجدر الإشارة إلى أن البنك تمكن من تطوير آلية أفضل لفهم العملاء وتوقعاتهم، ولذلك نفذ مبادرات جديدة للحصول على ملاحظات حول الخدمة والتجربة.

سيُوفر الدعم لهذه المبادرة من خلال السعي لجمع آراء فورية من العملاء بعد كل تفاعل معهم، بالإضافة إلى زيادة عدد تقارير المتسوق السري لاتخاذ قرارات مدروسة بصورة أفضل.

عيننا على عام 2024

سيواصل البنك التجاري الدولي عمله بنفس الزخم في العام القادم، مع التركيز على الاستمرار في تحقيق النمو في قسم البطاقات. ويعتزم البنك إعادة إطلاق بطاقة "CBI First" بمميزات جديدة لتقديم دعم أكبر لأنماط حياة عملائه.

حدد البنك إمكانية الاستفادة من قروض المنازل لتنمية دفتر أصوله. بالإضافة إلى ذلك يخطط البنك إطلاق قسم إدارة الثروات، الذي سيساهم أيضاً في نمو أصوله.

ستبقى الشراكات محط تركيز البنك، وبالمثل يتوقع البنك بأن تسهم المشاريع المشتركة الجديدة في دفع الابتكار وفي طرح منتجات جديدة في السوق.

موظفونا

موظفونا

أثبت موظفو البنك مرونتهم وكفاءتهم وبراعتهم في التغلب على التحديات وفي التكيف الفعال مع البيئة التشغيلية المعقدة وسريعة التطور، من خلال العمل معاً للاستفادة من الفرص وتحقيق القيمة للبنك وأصحاب المصلحة في عام 2023.

لقد أظهرت ثقافة البنك الراسخة وقواه العاملة المتفانية تركيزًا ومرونة في عام 2023. واتسم السوق في دولة الإمارات بالتحديات الاقتصادية إلى جانب المنافسة الشديدة في القطاع المصرفي، بدفع من تزايد قوة منافسي التكنولوجيا المالية.

ارتقى موظفو البنك، من خلال النجاح في تجاوز هذه التغييرات، إلى مستوى التحديات وأثبتوا مرة أخرى قدرتهم الفردية والجماعية على دفع عجلة التقدم والإنجازات للبنك.

التحول الثقافي يعزز التقدم

تمثل ثقافة البنك التجاري الدولي حجر الأساس لقوته وثباته في مواجهة التحديات وتحويلها لفرص. والأكثر من ذلك، أظهرت قيادة البنك بصيرة وفطنة في فهم أن الثقافة ليست ثابتة، فهي تحتاج أيضاً إلى التغيير لضمان بقاء البنك على درجة عالية من الجاهزية لمواصلة تقديم القيمة لجميع أصحاب المصلحة.

على مدى السنوات الثلاث الماضية، أرسى البنك الأسس الضرورية والبنية التحتية للتحول إلى ثقافة عالية الأداء، وتعزيز النجاح المستدام وتسريع وتيرة النمو. كما عزز البنك قيادته، واستقطب مواهب جديدة تمتلك المهارات الحيوية للأعمال، ووضعنا خططاً تضمن تعاقباً سلساً للمناصب لضمان استمرارية سلسة ومستقرة عبر فريق الإدارة ذو الخبرة. وبذات القدر من الأهمية، شرع البنك في وضع استراتيجية لخلق مسارات وظيفية مميزة لموظفي البنك من مواطني الدولة، ودعم توظيف الإماراتيين الموهوبين وتطويرهم والاحتفاظ بهم على جميع المستويات.

قمنا في عام 2023 باستثمارات كبيرة في تحديد وتطوير وإيصال الخطوات التي نحتاجها للحفاظ على الزخم في تطور ثقافتنا.

تعاون البنك بدءاً من القمة مع خبير خارجي لتحديد السلوكيات القيادية العشرة المميزة المطلوبة لتحديد شكل ثقافة البنك. وعقدت ندوات مع 40 قيادي في البنك لدمج هذه السلوكيات الجديدة كأساس لازدهار البنك. كما عُقدت جلسات توعية وعروض تعريفية في مختلف أقسام البنك.

وبعد استبيان المشاركة السنوي، بدأ البنك بإنشاء مجموعات تركيز وضعت خطة عمل لتعزيز التحسينات في المواءمة والمشاركة والتوازن بين الحياة والعمل والتعاون والحصول الآراء والمجالات الرئيسية الأخرى.

ساهمت هذه المبادرات وغيرها في مساعدة البنك على تحقيق تحسينات تدريجية في ثقافة البنك، يوماً بعد يوم، مما وضع كامل المؤسسة على أرض صلبة لتحقيق النجاح في هذا القطاع المعقد.

قوة عاملة وتنوع متناميان

ارتفع عدد العاملين لدى البنك بحلول نهاية عام 2023 إلى 453 موظفاً بدوام كامل من 35 جنسية مختلفة. وبلغ عدد الموظفين الجدد لدى البنك 66، حيث وصل إجمالي عدد النساء العاملات لدى البنك إلى 193، بارتفاع ملحوظ بنسبة النساء العاملات في البنك. وبحلول نهاية العام، كان أربعة من كل خمسة مواطنين يعملون في البنك من النساء.

سيواصل البنك الاستثمار في القوى العاملة النسائية لديه وتمكينها. ونتيجةً لبرنامج التطوير لدى البنك، يتزايد عدد المواطنات اللاتي يشغلن مناصب قيادية في مختلف أقسام البنك مثل المخاطر وتكنولوجيا المعلومات.

تطوير المعرفة والقدرات

في ظل التزام البنك في الاستثمار في العاملين لديه، والذي يعد إحدى الركائز التي يقوم عليها التحول الثقافي في البنك، كان للتعليم والتطوير على وجه الخصوص دور هام في عام 2023.

شارك أكثر من 400 من العاملين في البنك في 22,273 جلسة تدريبية مكثفة خلال العام. وفي المجمل، بلغ عدد الساعات التعليمية التي قُدمت للموظفين في عام 2023 أكثر من 10,000 ساعة.

كما عقدنا جلسات تعليمية من نظير إلى نظير حول العديد من المواضيع شملت الخدمات المصرفية في الميتافيرس، وفهم البلوكشين والعملات المشفرة والترميز، والقوة الذهنية والأداء العالي، في حين أكمل العديد من الموظفين التعلم الذاتي بالتعاون مع LinkedIn Learning.

شهد عام 2023 توسعاً لبرنامج (IESE Business School) بعد أن كان يركز في البداية على تطوير المهارات لدى موظفي البنك الإماراتيين. وفي هذا العام، بدأ 30 من كبار القادة من مختلف أقسام البنك بتنفيذ برنامج مخصص لتعزيز معارف ومهارات قادة البنك الحاليين والمستقبليين.

كجزء من دعم البنك المتواصل للتطوير المهني المستمر لدى موظفيه، وفر البنك الدعم لستة وعشرين موظفاً لديه للحصول على شهادات مهنية في مجالات مثل برنامج شهادة محلل الخدمات المصرفية التجارية والائتمان (CBCA) ونمذجة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وإدارة الأفراد.

سيواصل البنك دعم العاملين لديه لاكتساب وتطوير أفضل المهارات والقدرات لتنفيذ مسؤولياتهم بتميز متزايد. فالاستثمار في الموظفين هو استثمار في البنك.

الاستثمار في المواهب الإماراتية

يواصل البنك التجاري الدولي تبني استراتيجية التوطين الطموحة، والتي حققت نتائج جيدة في عام 2023 مع زيادة كبيرة في عدد المواطنين العاملين في البنك. وبحلول نهاية العام، مثل الإماراتيون أكثر من 25% من إجمالي القوى العاملة في البنك مقابل 23% في عام 2022.

من المتوقع أن تؤدي الحملة المستمرة لزيادة هذه النسبة إلى زيادة نسبة المواطنين العاملين في البنك 20% إضافية على مدى السنوات الثلاث المقبلة، ويلتزم البنك التجاري الدولي بتحقيق الهدف الذي حدده المصرف المركزي بنسبة 45% للتوطين في القطاع المصرفي بحلول عام 2026.

يتجاوز تركيز البنك على التوطين مجرد فكرة جذب أفضل المواهب الممكنة. إذ يركز البنك أيضاً على دعم الموظفين الحاليين لخلق فرص مجزية في الوظائف والأقسام الهامة في البنك ولإتاحة الفرصة لهم لكي يصبحوا قادة من الداخل.

اتخذ البنك إجراءات لتطوير مسارات وظيفية مجزية في وظائف وأقسام مهمة في البنك. توجت بالشراكة مع كلية إدارة الأعمال (IESE Business School) في برشلونة وكلية إدارة الأعمال بجامعة هارفرد لتعزيز مهارات القيادة والإدارة. وقد تخرج حتى اليوم 10 موظفين إماراتيين من هذه البرامج.

وفي عام 2023 تعاون البنك أيضاً مع معهد الإمارات المالي، كجزء من استراتيجية تطوير المهارات لدى المواطنين العاملين في البنك. وأعلن عن تسجيل الدفعة الثانية من الخريجين المواطنين الإماراتيين في برنامج إثراء لوحدات التعلم في الفصول الدراسية وأثناء العمل لرفع مستويات مهارات الإماراتيين في القطاع المصرفي. وحصل جميع المشاركين على شهادة معتمدة دولياً.

تعزيز العلامة التجارية لصاحب العمل وعرض القيمة

يشهد القطاع المصرفي المحلي والعالمي تنامياً سريعاً في المنافسة، وهذا بطبيعة الحال يضغط على توافر المواهب الرئيسية. وبناءً على ذلك، أصبحت العلامة التجارية القوية لصاحب العمل وسمعته أكثر أهمية لنجاح التوظيف والاحتفاظ بالأشخاص ذوي الكفاءات.

لتحقيق هذه الغاية، عزز البنك استثماراته في عرض القيمة في عام 2023، من خلال تحسين إطار إجمالي المكافآت الخاص به، الذي أُطلق في عام 2021.

يعتقد البنك أن لبيئة العمل المتوازنة دور هام في إنتاجية وإشراك الموظفين. وبعد نقل المقر الرئيسي للبنك في دبي إلى موقع جديد، افتتح البنك مكتباً له في الشارقة في عام 2023، مما وفر بيئة تنشيطية مصممة لتحقيق مستويات عالية من الإنتاجية وتعزيز المشاركة.

حقق الاستبيان السنوي حول مشاركة الموظفين، الذي تديره جهة خارجية مستقلة تحظى بتقدير كبير، نتيجة مرضية، حيث كانت درجتنا الإجمالية أعلى بنقطة واحدة من متوسط القطاع، بل وأعلى في الفئات الرئيسية. وبعد الاستبيان الاستطلاع شكلت مجموعات تركيز لمناقشة النتائج، وتطوير استراتيجيات جديدة وإدخال تحسينات على الاستراتيجيات الحالية لتعزيز المشاركة.

استمرار التقدم والتحول في عام 2024

في العام المقبل، سيواصل البنك التجاري الدولي إعطاء الأولوية لرحلة التحول الثقافي لضمان الحفاظ على الكفاءة في جذب المواهب والاحتفاظ بها، ومواصلة تحفيز العاملين لديه لتقديم أفضل ما لديهم.

ستشمل جهود البنك اعتماد تدابير لتشجيع الموظفين على مواءمة ممارساتهم اليومية مع السلوكيات القيادية العشرة التي وضعها البنك التجاري الدولي.

وفي ظل بيئة تنافسية متزايدة، سيحافظ البنك على برنامجه القوي للمواهب، مع التركيز بشكل خاص على جذب الإماراتيين لتحقيق استراتيجيته للتوطين ودعم خطط التوطين الوطنية.

وباعتبار البنك التجاري الدولي بنكاً إماراتياً، سيواصل خدمة الإمارات وموظفيه وعملائه من خلال بناء ورعاية ثقافة مزدهرة وتحفيز المواهب لتحقيق مستقبل مزدهر.

تقرير الحوكمة المؤسسية

تقرير الحوكمة المؤسسية

1. كلمة رئيس مجلس الإدارة

نؤمن في البنك التجاري الدولي إيماناً راسخاً بأهمية التنفيذ الفعال لممارسات الحوكمة المؤسسية المتوافقة مع أفضل الممارسات العالمية والأنظمة المحلية، ودمجها بسلاسة في إطار الثقافة التنظيمية للبنك. وقد جاءت النجاحات الراسخة التي حققها البنك التجاري الدولي على المدى الطويل إلى التنفيذ الدقيق لاستراتيجيات العمل الرئيسية التي ينتهجها البنك، والتي تشمل التزام مجلس الإدارة بالارتقاء بجودة التقارير المالية ونزاهتها وشفافيتها.

يرى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك التجاري الدولي أن الحوكمة المؤسسية أحد العناصر الأساسية التي تسهم في تعزيز الثقة بين المساهمين، وبوجه خاص صغار المساهمين وأصحاب المصلحة في البنك، وذلك عبر تعزيز مستوى شفافية الملكية والرقابة، وتفعيل أنظمة رقابة فعالة لإدارة الأعمال الاستراتيجية. لذا يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إيماناً راسخاً بأن الحوكمة المؤسسية الرشيدة تعد عنصراً محورياً لضمان تحقيق وبناء ثقة المساهمين والحفاظ على استمرارها.

ويحرص مجلس الإدارة على ضمان امتثال أداء البنك التجاري الدولي لمبادئ الحوكمة المؤسسية، بالإضافة إلى تعزيز الالتزام بالقيم والسياسات المؤسسية وغيرها من الإجراءات الداخلية التي تسري على جميع أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية وموظفي البنك التجاري الدولي.

يَخضع البنك التجاري الدولي سياساته للمراجعة المنتظمة، لا سيما في جوانب الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، والامتثال، والتدقيق الداخلي، والإبلاغ المالي، والتدقيق الخارجي، والاستعانة بالغير، وذلك لضمان استيفاء تلك السياسات لجميع المتطلبات النظامية ذات الصلة. أما التحديثات والتعديلات التي يتم إجراؤها على السياسات الحالية فيعتمدها مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة المعنية، متى ما كانت التغيرات مطلوبة أو إذا ما اعتبرت مناسبة لإظهار وإبداء الأنظمة الجديدة أو المعدلة، مما يعكس تفاني البنك التجاري الدولي في الالتزام بتطوير اللوائح والحفاظ على أعلى معايير الحوكمة المؤسسية.

سيف علي الشحي
رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الدولي

1.1 تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية

سعياً إلى تحقيق أهداف الحوكمة المؤسسية في البنك التجاري الدولي، يلتزم مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية وموظفو البنك بمبادئ الحوكمة الرشيدة وأفضل الممارسات المهنية التي تم تحديدها بشكل مفصل في لوائح الحوكمة المؤسسية الخاصة بالبنك التجاري الدولي والتي تشمل ميثاق مجلس الإدارة واللجان التابعة لمجلس الإدارة، ومدونة السلوك المهني على نطاق البنك واختصاصات ومهام لجان الإدارة وسياسات الحوكمة المؤسسية الأخرى ذات الصلة.

يحرص البنك التجاري الدولي على الامتثال لمعايير الحوكمة المؤسسية بما يتماشى مع القوانين واللوائح والتشريعات الوطنية المعمول بها. كما يخضع البنك للوائح الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع وكذلك أفضل الممارسات العالمية والمبادئ التوجيهية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

ويلتزم البنك التجاري الدولي بمجموعة شاملة من سياسات وإجراءات الحوكمة المؤسسية داخل البنك التجاري الدولي. ويتم الفصل تماماً بين واجبات مجلس الإدارة ووظائف فريق الإدارة التنفيذية. إذ يضطلع المجلس بمهمة الإشراف العام على البنك التجاري الدولي ويوفر التوجه الاستراتيجي عبر اعتماد المبادرات الاستراتيجية والسياسات والأهداف الرئيسة، في حين يتولى الرئيس التنفيذي للبنك وفريق الإدارة التنفيذية متابعة الشؤون اليومية للبنك.

يهدف هذا التقرير السنوي الخاص بالحوكمة المؤسسية إلى ضمان الإفصاح بشفافية عن ممارسات الحوكمة المتبعة داخل البنك التجاري الدولي. كما يجسد قيم البنك والسياسات التي يتعين على جميع أصحاب المصلحة الالتزام بها، بما في ذلك الموظفين والمستثمرين. ويشمل التقرير جوانب مختلفة، بما في ذلك هيكل رأس المال، والضوابط، وحقوق المساهمين، وتطوير ميثاق مجلس الإدارة وأنظمة لجانه، وسياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة، والمراجعة الدورية لمبادئ السلوك المهني من أجل ضمان تطبيق أفضل الممارسات المهنية التي تُلبي احتياجات وأهداف البنك التجاري الدولي. ومن خلال هذا الالتزام بالشفافية والامتثال لمبادئ الحوكمة، يسعى البنك التجاري الدولي إلى تعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة ودعم أعلى معايير الحوكمة المؤسسية في الوقت ذاته.

2. مجلس الإدارة (المجلس)

يلتزم مجلس إدارة البنك التجاري الدولي بنهج نشط وملتزم تجاه الحوكمة من خلال الاجتماعات المقررة التي تُعقد ست (6) مرات سنوياً على الأقل. خلال هذه الاجتماعات، يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعات وموافقات شاملة لمختلف الجوانب الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على عمليات البنك ومساره على المدى الطويل.

إحدى المهام الأساسية لهذه الاجتماعات هي استعراض واعتماد الميزانيات السنوية، وهو عنصر محوري في توجيه الاتجاه المالي للبنك. ويشمل ذلك مراجعة دقيقة لنفقات رأس المال، حيث يكون لها بالغ الأثر على تحقيق نمو البنك واستدامته. كما يقوم مجلس الإدارة في هذه الاجتماعات بتقييم واعتماد الخطط الإستراتيجية، وخطط العمل التي تُحدد مسار مساعي البنك المستقبلية.

علاوة على ذلك، تخضع النتائج المالية الدورية للبنك التجاري الدولي لتقييم شامل خلال هذه الاجتماعات مما يحقق لمجلس الإدارة الحصول على متابعة ورؤية رشيدة حول الأداء المالي للبنك، وتحديد نقاط القوة، ومعالجة أي تحديات قد تنشأ. كما تشكل مراجعة السياسات الجديدة والمتجددة جزءاً لا يتجزأ من مسؤوليات مجلس الإدارة، مما يدل على الالتزام بالحفاظ على إطار قوي لإدارة المخاطر يتماشى مع أفضل ممارسات الصناعة.

وبعيداً عن هذه المجالات المحددة، يتولى مجلس الإدارة دوراً استباقياً في الإشراف على التقدم الذي يُحرزه البنك التجاري الدولي في تحقيق أهدافه وغاياته الاستراتيجية بما يشمل الرقابة والتقييم المنتظم، ويوصي بالتعديلات الضرورية عند اللزوم. يعكس هذا النهج التكيفي التزام مجلس الإدارة بتوجيه البنك نحو النجاح في بيئة مالية ديناميكية ومتطورة باستمرار.

كما يتولى المجلس تنفيذ نظام الرقابة الداخلية من خلال تطبيق نظام شامل يتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، إدارة المخاطر، وقابلية تحمل المخاطر، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية، والحفاظ على الرقابة المالية، والإشراف على أنشطة وظيفة التدقيق الداخلي. حيث تُساهم هذه الجهود بشكل جماعي في إنشاء هيكل حوكمة قوي، وغرس الثقة لجميع المساهمين، وضمان نزاهة وأمن وكفاءة عمليات البنك التجاري الدولي. تؤكد مسؤوليات مجلس الإدارة المتعددة الأوجه تفانيه في حماية مصالح البنك، وتعزيز الشفافية، ودعم أعلى معايير الحوكمة المؤسسية.

بالنسبة للأعضاء المعينين حديثاً، يوفر البنك التجاري الدولي برنامجاً تعريفياً مكثفاً لمجلس الإدارة تم تصميمه ليناسب أدوارهم وخبراتهم ومهاراتهم. يشتمل البرنامج التعريفي على اجتماعات مع أعضاء مجلس الإدارة الآخرين، وأعضاء الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى إرشادات شاملة حول واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة وسياسات البنك وإجراءاته والمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

2.1 هيكل مجلس الإدارة

طبقاً للوائح النظام التأسيسي للبنك التجاري الدولي، يتم انتخاب تسعة (9) أعضاء مجلس إدارة أو تعيينهم لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد لنفس المدة. ويكون للمجلس السلطة الأعلى لإدارة البنك التجاري الدولي، ويمتلك الحق في تعيين مديرين أو أشخاص مفوضين وتخويلهم حق التوقيع باسم البنك التجاري الدولي، منفردين أو مجتمعين. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة والمهارات اللازمة التي تؤهلهم لتنفيذ مهامهم وخدمة مصلحة البنك التجاري الدولي. كما يلتزمون بقضاء القدر اللازم من الوقت والاهتمام لإنجاز مهامهم واستكمالها خلال فترة عملهم.

2.2 تشكيل وحجم مجلس الإدارة

خلال اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في 28 فبراير 2023، تم تعيين تسعة (9) أعضاء مجلس إدارة، بينهم عضوتين، رسمياً للعمل في مجلس إدارة البنك التجاري الدولي. وقد حصلت هذه التعيينات على مُصادقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مما يؤكد الخبرات والقدرات الجماعية لأعضاء مجلس الإدارة المعينين حديثاً.

ويتضح جلياً من خلال هذا التشكيل وجود تنوع وشمول ملحوظ بين أعضاء مجلس الإدارة، حيث تم تعيين خمسة (5) أفراد كأعضاء مستقلين، وأربعة (4) أعضاء غير مستقلين يمثلون بنك قطر الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، يعكس ضم عضوتين في مجلس الإدارة التزام البنك التجاري الدولي بالتنوع والشمول، والاعتراف بالمساهمات القيمة للأفراد من خلفيات مختلفة. يتوافق هذا الالتزام مع مبادئ الإدارة الرشيدة ويؤكد أيضاً على الاعتراف بأهمية وجهات النظر المتنوعة في تشكيل استراتيجية البنك وعملياته.

يمتلك أعضاء مجلس الإدارة مجموعة غنية من المهارات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الخبرة المالية والكفاءة في مختلف المجالات ذات الصلة. تُشكل معرفتهم وخبراتهم الجماعية أساساً راسخاً لتوجيه البنك التجاري الدولي عبر تعقيدات المشهد المالي. كما تضمن مجموعة المهارات المتنوعة هذه أن مجلس الإدارة مُجهز جيداً لمواجهة التحديات، واتخاذ قرارات استراتيجية مُستنيرة، ودعم وتطبيق أعلى معايير الحوكمة.

يلتزم كل عضو مجلس إدارة تجاه البنك التجاري الدولي بواجب العناية الحريصة، والسرية، والولاء والامتثال للقواعد المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في البنك التجاري الدولي. ويؤدي أعضاء مجلس الإدارة أعمالهم بناء على أسس سليمة ومدروسة ونية صادقة، مع إيلاء العناية الواجبة لخدمة مصلحة البنك التجاري الدولي وجميع المساهمين، كما يتوجب عليهم العمل بشكلٍ فعال من أجل الوفاء بمهامهم ومسؤولياتهم تجاه البنك التجاري الدولي.

2.3 أعضاء مجلس الإدارة

	الاسم	المنصب/الفئة	تاريخ الانضمام	نبذة تعريفية مختصرة
1	السيد سيف علي الشحي (مستقل، غير تنفيذي)	رئيس مجلس الإدارة	26 يوليو 2020 كعضو مجلس إدارة و2 نوفمبر 2020 كرئيس (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	السيد سيف حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والتكنولوجيا من جامعة سنترال نيو إنجلاند كوليدج بالولايات المتحدة الأمريكية. شغل السيد سيف سابقاً مناصب مختلفة في مجالس إدارة شركة أبوظبي للاستثمار، ومصرف أبوظبي الإسلامي الدولي (واشنطن)، والاتحاد الائتماني للتأمين، وماستركارد، وشركة التكافل الوطنية، وفيزا إنترناشيونال، بالإضافة إلى مناصب إدارية تنفيذية في شركة "آفاق الإسلامية للتمويل"، وبنك أبوظبي الوطني. كما شغل سابقاً منصب رئيس البنوك الأجنبية والمحلية في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
2	السيد علي راشد المهندي (غير مستقل، غير تنفيذي)	نائب رئيس مجلس الإدارة	30 مارس 2020 (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	السيد علي حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من جامعة قطر (قطر)، ويتقلد منصب المدير العام التنفيذي ورئيس العمليات في بنك قطر الوطني (مصر). وهو عضو مجلس إدارة فروع مجموعة بنك قطر الوطني في تونس وتركيا وبنك قطر الوطني الأهلي (مصر).
3	السيد مبارك بن فهد المهيري (مستقل، غير تنفيذي)	عضو	30 مارس 2020 (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	السيد المهيري حاصل على ماجستير إدارة الأعمال في الإدارة الإستراتيجية من جامعة برمنغهام بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في المالية والتأمين والإدارة من جامعة نورث إيسترن بالولايات المتحدة. وهو رجل أعمال بارع للغاية، ويشتهر بشكل خاص في صناعة المطاعم. يتقلد حالياً أيضاً منصب عضو مجلس إدارة في "أرقام كابيتال" وبنك سيرا الاستثماري. وقد تقلد سابقاً مناصب إدارية تنفيذية في شركة الخليج للاستثمار، ودائرة السياحة بدبي، ومركز دبي التجاري العالمي.

	الاسم	المنصب/الفئة	تاريخ الانضمام	نبذة تعريفية مختصرة
4	السيد محمد علي مصبح النعيمي (مستقل، غير تنفيذي)	عضو	24 مارس 2021 (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	السيد النعيمي حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية نيوبيري بالولايات المتحدة الأمريكية. وهو يتقلد حالياً منصب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة، وعضو مجلس إدارة شركة رأس الخيمة العقارية. وقد تقلد سابقاً مناصب في مجالس إدارة وأدواراً إدارية تنفيذية في موارد للتمويل، وبنك دبي الوطني.
5	الدكتور غيث هامل الغيث القبيسي (مستقل، غير تنفيذي)	عضو	30 مارس 2020 (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	الدكتور القبيسي حاصل على درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من كلية كامبريدج الدولية بالمملكة المتحدة. وهو رجل أعمال شهير. يتقلد حالياً منصب عضو المجلس الاستشاري الوطني لإمارة أبوظبي، وعضو مجلس إدارة شركة العين الأهلية للتأمين، وشركة الغيث القابضة، وشركة مكاسب الإسلامية للخدمات المالية.
6	الآنسة ميثاء سعيد الفلاسي (مستقل، غير تنفيذي)	عضو	30 مارس 2020 (أعيد تعيينها في 28 فبراير 2023)	السيدة ميثاء حاصلة على ماجستير إدارة الأعمال التنفيذية في المالية وقيادة الأعمال من كلية لندن للأعمال بالمملكة المتحدة. تقود الاستشارات في مجال الاستثمار لدى العديد من شركات الاستثمار الدولية وصندوق التحوط للسلع. عملت لمدة 9 سنوات كمديرة لإدارة الأصول في مركز دبي المالي العالمي، حيث أشرفت على 12 صندوقاً استثمارياً بما في ذلك "آرت دبي" و"سمارت ستريم". تقلدت سابقاً أيضاً مناصب إدارية تنفيذية في شركة مركز دبي المالي العالمي للاستثمار، ومنصب مدير في ثمانية مجالس إدارة متعددة الجنسيات. هي مديرة معتمدة للحوكمة المؤسسية من معهد حوكمة بالإمارات العربية المتحدة). في عام 2020 تم ترشيح السيدة ميثاء للحصول على وسام من حزب الجيلف (إيطاليا)؛ وهي سيناتور في حزب الجيلف وتم تتويجها بلقب "سيدة".
7	السيد صلاح الدين المبارك المدني (غير مستقل، غير تنفيذي)	عضو	25 أبريل 2022 (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	السيد صلاح حاصل على درجة البكالوريوس في علوم المحاسبة والمالية من الجامعة الأمريكية بالشارقة. يتقلد حالياً منصب النائب الأول لرئيس شؤون الائتمان الإقليمي في بنك قطر الوطني، كما يشغل عضوية مجلس إدارة بنك قطر الوطني (تونس). وقد شغل سابقاً مناصب إدارية عديدة في بنك قطر الوطني.
8	السيدة فاطمة ابراهيم الباكر (غير مستقل، غير تنفيذي)	عضو	28 فبراير 2023	السيدة فاطمة حاصلة على دبلومة البرمجة من كلية شمال الأطلسي بقطر. تتقلد حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لخدمات البنية التحتية في مجموعة بنك قطر الوطني، وكانت ترأس تطوير التطبيقات لمدة 7 سنوات.
9	السيد عبد العزيز خالد جوخدار (غير مستقل، غير تنفيذي)	عضو	28 فبراير 2023	السيد جوخدار حاصل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستيتسون بالولايات المتحدة، ودرجة البكالوريوس في المالية من جامعة سنترال فلوريدا بالولايات المتحدة. يتقلد حالياً منصب الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني - الرياض (المملكة العربية السعودية).

2.4 اجتماعات مجلس الإدارة

في عام 2023، عقد مجلس الإدارة ستة (6) اجتماعات:

عضو المجلس	18 يناير	28 فبراير	8 مايو	12 يونيو	2 أغسطس	26 أكتوبر
السيد سيف علي الشحي	√	√	√	√	√	√
السيد علي راشد المهندي	√	√	√	√	√	√
السيد مبارك بن فهد المهيري	√	√	√	√	√	√
السيد محمد علي مصبح النعيمي	√	√	√	√	√	√
الدكتور غيث هامل الغيث القبيسي	√	x	√	√	x	√
الآنسة ميثاء سعيد الفلاسي	√	x	√	√	√	√
السيد صلاح الدين المبارك المدني	√	√	√	√	√	√
السيدة فاطمة ابراهيم الباكر	لا يوجد	√	√	√	√	√
السيد عبد العزيز خالد جوخدار	لا يوجد	√	√	√	√	√

2.5 لجان مجلس الإدارة

لتعزيز فعالية ممارسات الحوكمة، شكّل مجلس الإدارة خمس (5) لجان متخصصة، ومنحت كل منها صلاحيات محددة للمساعدة في الوفاء بمسؤوليات مجلس الإدارة. تلعب هذه اللجان دوراً حاسماً في التعمق في مجالات محددة مثل إدارة المخاطر، والتدقيق، والترشيحات والمكافآت، وتقديم رؤى وتوصيات ذات قيمة إلى مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق

تلعب لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة دوراً حاسماً في الإشراف على الجوانب المختلفة المتعلقة بجودة ونزاهة الأمور المالية وحوكمة البنك التجاري الدولي. وتشمل مسؤولياتها الرئيسية مراقبة جودة ونزاهة السياسات المحاسبية للبنك، وضمان دقة التقارير المالية والإفصاح، وتقييم سلامة إطار الضوابط الداخلية. كما تقوم اللجنة بالتأكد من الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة التدقيق بتقييم استقلالية ومؤهلات المدققين الخارجيين، وتدقيق أدائهم ومخرجاتهم والتقارير التي تقدمها وظيفة التدقيق الداخلي. وللحصول على فهم شامل، تعمل اللجنة بنشاط مع الإدارة التنفيذية وإدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، للحصول على توضيحات ورؤى حول فعالية آليات الرقابة داخل البنك.

في الحالات التي تعتبر فيها التحقيقات الخاصة ضرورية، تتولى لجنة التدقيق دور الإشراف على هذه التحقيقات، مما يدل على الامتثال للحفاظ على أعلى معايير الشفافية والمساءلة والنزاهة المالية داخل البنك. ومن خلال إشرافها الرشيد، تُسهم لجنة التدقيق بشكلٍ كبير في ضمان امتثال البنك للمعايير التنظيمية وحماية مصالح أصحاب المصلحة في البنك.

الأعضاء

تمت إعادة هيكلة عضوية اللجنة في 28 فبراير 2023. وتم تعيين السيدة ميثاء سعيد الفلاسي، والسيد عبد العزيز جوخدار في لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. عقدت اللجنة ستة (6) اجتماعات خلال عام 2023.

الاسم	المسمى الوظيفي	الحضور
السيد محمد علي مصبح النعيمي	الرئيس	6/6
الآنسة ميثاء سعيد الفلاسي	نائب الرئيس	1/6
السيد عبد العزيز خالد جوخدار	عضو	4/6

لجنة المخاطر

تلعب لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة دوراً حاسماً في هيكل حوكمة البنك التجاري الدولي. وتشمل مسؤولياتها الرئيسية مهمة مراجعة واعتماد استراتيجية إدارة المخاطر، وتحديد أطر وسياسات الامتثال، فضلا عن إدارة قدرة البنك على تحمل المخاطر وقبولها، وتركيز المخاطر ومختلف توجهاتها.

تشرف لجنة إدارة المخاطر بشكل فعال على عملية الرقابة التي تضطلع بها لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية وتنفيذها، مما يضمن تنفيذ العمليات المتعلقة بالمخاطر بشكل فعال. علاوة على ذلك، تتولى لجنة المخاطر دوراً مباشراً في الإشراف على إداراتي الامتثال والمخاطر داخل البنك. يوضح هذا النهج العملي التزام اللجنة بالحفاظ على هيكل قوي لإدارة المخاطر، بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير التنظيمية.

من خلال المشاركة الفعالة في الإشراف على الأمور المتعلقة بالمخاطر، تلعب لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة دوراً حاسماً في حماية الاستقرار المالي والمرونة لدى البنك التجاري الدولي، وتُساهم جهودها في تعزيز قدرة البنك على التعامل مع المشهد المالي الديناميكي المليء بالتحديات، مع ضمان الامتثال لّلوائح وحماية مصالح أصحاب المصلحة في البنك.

الأعضاء

تمت إعادة هيكلة عضوية اللجنة في 28 فبراير 2023. وتم تعيين السيدة فاطمة ابراهيم الباكر عضواً في لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. عقدت اللجنة أربعة (4) اجتماعات خلال عام 2023.

الاسم	المسمى الوظيفي	الحضور
السيد مبارك بن فهد المهيري	الرئيس	4/4
الدكتور غيث هامل الغيث القبيسي	نائب الرئيس	2/4
السيدة فاطمة إبراهيم الباكر	عضو	4/4

لجنة الائتمان

تعمل لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة ضمن صلاحية التفويض التي يحددها مجلس الإدارة وتوصي بها لجنة الائتمان الداخلية. تتولى مسؤولية قرارات الإقراض في البنك التجاري الدولي. وتشرف على محفظة المخاطر الائتمانية لدى البنك التجاري الدولي. كما تتولى لجنة الائتمان مراجعة عمليات وإجراءات وسياسات الائتمان بعناية لضمان تأهيل ملف ائتماني رفيع المستوى.

تلعب اللجنة دوراً حاسماً في توجيه عمليات الإقراض الرئيسية للبنك من خلال مراجعة ومراقبة والإشراف على الائتمان المقدم للعملاء وتجديده، وإدارة مخاطر الاستثمار في المجموعة، وتوزيع المحفظة الاستثمارية. وتمتد هذه الرقابة إلى المراجعة المنتظمة لمحفظة الائتمان، والتي تشمل القروض الموضوعة على قائمة المراقبة، والقروض المتعثرة، للحفاظ على صحة وجودة الأصول الائتمانية للبنك.

تتمثل إحدى المسؤوليات الأساسية للجنة الائتمان في التوصية بجميع المقترحات الائتمانية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بالموافقة/ التوصية باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن القروض المتعثرة ضمن حدود سلطتها. كجزء من عمليات الرقابة الشاملة، تقوم لجنة الائتمان بشكلٍ دوري بمراجعة حالة مسائل التقاضي العالقة، مما يضمن اتباع نهج استباقي لإدارة المخاطر المحتملة والتحديات القانونية.

الأعضاء

عقدت اللجنة أربعة (4) اجتماعات خلال عام 2023.

الاسم	المسمى الوظيفي	الحضور
السيد صلاح الدين المبارك المدني	الرئيس	4/4
السيد محمد علي مصبح النعيمي	نائب الرئيس	3/4
السيد مبارك بن فهد المهيري	عضو	4/4

لجنة الترشيحات والمكافآت

تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة مهمة مراجعة السياسات والموافقة عليها فيما يتعلق بترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وتعيين المرؤوسين المباشرين للمدير التنفيذي، ووضع سياسات الموارد البشرية الأخرى ذات الصلة، وتكوين مجلس الإدارة وتنوعه، ومصفوفته المنطوية على المهارات والمعارف والخبرات اللازمة، والعدد النسبي للأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين، والمهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، وتحديد السمات الشخصية المناسبة، والاحتياجات المستقبلية، وضمان استقلالية الأعضاء المستقلين والاستراتيجية، وكذلك وضع الاستراتيجية وخطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية والتوطين والتدريب ومراقبة تنفيذها، والتوصية بمكافآت مجلس الإدارة.

تقع على عاتق لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة المسؤولية الحاسمة لمراقبة سياسات الحوافز والمكافآت. ويضمن هيكل الحوكمة هذا أن جميع تصاميم وأنظمة وأطر المكافآت يتم قياسها وفقاً للمعايير الرائدة في الصناعة وتتوافق تماماً مع لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ومن خلال الاستفادة من الخدمات المقدمة من كبار مقدمي الخدمة لقياس الأداء، تعمل اللجنة بقوة على مواءمة هذه الهياكل مع أفضل ممارسات السوق. تخضع كل سياسة، وهيكل للمكافأت، وإطار تعويضات الإدارة العليا، وحزم المزايا لعملية مراجعة داخلية وتتلقى موافقة أولية من اللجنة. ويلي ذلك الموافقة النهائية من مجلس الإدارة، مما يعكس الالتزام بالشفافية والمساءلة والالتزام بمعايير الحوكمة المؤسسية.

الأعضاء

تمت إعادة هيكلة عضوية اللجنة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في 8 مايو 2023. عقدت اللجنة اجتماعين (2) خلال عام 2023.

الاسم	المسمى الوظيفي	الحضور
السيد علي راشد المهندي	الرئيس	2/2
السيد محمد علي مصبح النعيمي	نائب الرئيس	1/2
الآنسة ميثاء سعيد الفلاسي	عضو	2/2

اللجنة التنفيذية

تتولى اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة المسؤولية في المقام الأول عن وضع استراتيجيات البنك على المدى البعيد والإشراف عليها وتنفيذها. كما تتولى اللجنة مسئولية مراجعة الميزانيات السنوية وتفويض الصلاحيات وخطط العمل وتحديد حدود صلاحيات نفقات لجنة المشتريات المركزية وتخطيط الأعمال والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والتسويق والاتصالات، وغيرها من السياسات الداخلية للبنك التجاري الدولي. كما تعمل اللجنة على مراجعة المحفظة العقارية، وتعديل القيمة الاحتياطية (على النحو المحدد في السياسة العقارية) لكل من الأصول الخاصة، رهناً بموافقة مجلس الإدارة. وتشرف اللجنة كذلك على المفاوضات مع البائعين والمشترين والموردين والاستشاريين من أجل إبرام جميع المعاملات ذات الصلة فيما يتعلق بالمحفظة العقارية والموافقة على بيع الأصول الخاصة والتصرف فيها حسب الاقتضاء.

الأعضاء

تمت إعادة تشكيل اللجنة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 8 مايو 2023، وعقدت اجتماعاً واحداً خلال عام 2023.

الاسم	المسمى الوظيفي	الحضور
السيد علي راشد المهندي	الرئيس	1/1
السيد محمد علي مصبح النعيمي	نائب الرئيس	1/1
الآنسة ميثاء سعيد الفلاسي	عضو	1/1
الدكتور غيث هامل الغيث القبيسي	عضو	0/1

2.6 تقييم مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

وفقاً للوائح التي وضعها البنك المركزي، يلتزم كل بنك بالخضوع لتقييم مجلس إدارته واللجان المنبثقة عنه من قبل طرف ثالث خارجي مرة واحدة على الأقل كل خمس (5) سنوات. بالإضافة إلى ذلك، وامتثالاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع، يجب إجراء هذا التقييم كل ثلاث (3) سنوات. وبناء على ذلك، قام البنك التجاري الدولي بتكليف شركة برايس ووترهاوس كوبرز لإجراء تقييم شامل لكل من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وقد خضعت نتائج هذا التقييم لمراجعة شاملة من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة. يسعى مجلس الإدارة باستمرار إلى تعزيز تطوير ممارسات الحوكمة.

3. الرئيس التنفيذي

السيد/ علي سلطان ركاض العامري هو الرئيس التنفيذي (”الرئيس التنفيذي“) للبنك التجاري الدولي. ويمتلك السيد العامري خبرات واسعة ومتنوعة تفوق 22 عاماً في القطاع المصرفي والخدمات المالية حيث شغل مناصب إدارية عليا عديدة مع مجموعة من أهم المؤسسات المالية المحلية والأجنبية. وبدأ العامري مسيرته المهنية لدى البنك التجاري الدولي كمسؤول إداري أول في عام 2000 ثم عمل خلال السنوات الثماني التالية مع عدة بنوك مثل بنك الإمارات دبي الوطني حيث شغل منصب مدير الخدمات المصرفية للشركات. وتولى أيضاً منصب مدير أول للعلاقات في بنك باركليز، ورئيس تطوير الأعمال في بنك نور الإسلامي قبل أن ينضم مجدداً إلى البنك التجاري الدولي في عام 2010 كرئيس تنفيذي لإدارة الخدمات المصرفية للشركات، حيث كان القائم بأعمال الرئيس التنفيذي في 2019 قبل تأكيد توليه رسمياً في 2020. تلقى العامري دراسته في الإدارة التنفيذية من معهد ”آي إي إس إي“ لإدارة الأعمال في إسبانيا. وهو حاصل أيضاً على ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأردنية ويحمل بكالوريوس في التسويق من كلية إدارة الأعمال بجامعة عجمان.

4. الإدارة التنفيذية

ويدعم الرئيس التنفيذي في تنفيذ مهامه فريق متخصص على درجة عالية من الخبرة والكفاءة من الإدارة التنفيذية، حيث يقود الرئيس التنفيذي فريقاً من 11 مديراً تنفيذياً، يُساهم كل منهم في دعم التوجه الاستراتيجي للمؤسسة.

وتدرك الإدارة التنفيذية للبنك التجاري الدولي جيداً أهمية دورها فيما يتصل بالحوكمة المؤسسية ويتجلى ذلك بالتزامها الكامل بتنفيذ المتطلبات التشريعية وتوجيهات مجلس الإدارة بما يُعزز بيئة الرقابة في مختلف العمليات والأنشطة البنكية، وذلك يشمل تحديد الخروج عن سياق الأهداف، وضمان تناغم ومواءمة العمليات لتحقيق الأهداف المنشودة، وتنفيذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

في الوقت الحالي، أصبح منصب رئيس الشؤون المالية شاغراً بعد مغادرة المدير المالي السابق في مارس 2023، ومن المتوقع أن ينضم المرشح الجديد في أوائل عام 2024.

تتشكل الإدارة التنفيذية من المدراء التنفيذيين المذكورين أدناه:

	الاسم	المنصب/الفئة	تاريخ استلام المهام	نبذة تعريفية مختصرة
1	إيفرين التيوك	المسؤول الرئيسي للعمليات	21/01/2020	السيد التيوك حاصل على ماجستير العلاقات الدولية من كلية لندن للاقتصاد بالمملكة المتحدة. ويتمتع بأكثر من 23 عاماً من الخبرة في الأعمال المصرفية الدولية في مجموعة واسعة من التخصصات، بما يشمل الإستراتيجية والتخطيط، وتطوير الأعمال والاتصالات والتدقيق. شغل سابقاً منصب المدير الإقليمي للاتصالات في بنك "اتش اس بي سي" (لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا)، وتولى عدة مناصب قيادية عليا أخرى في بنك "اتش اس بي سي" و"ميريل لينش" (بما يشمل منصب مدير التخطيط الاستراتيجي والاتصالات، ومدير مكتب الرئيس التنفيذي، ورئيس التدقيق المؤسسي).
2	رندة كريدية	المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر	21/11/2021	أكملت السيدة كريدية برنامج إدارة الأعمال للتطوير الإداري في برنامج المعهد العالي لدراسات إدارة الأعمال، وهي حاصلة على دبلومة عليا في إدارة البنوك والدراسات المالية من معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية. تتمتع بأكثر من 21 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المالية، وهي متخصصة في تنفيذ أطر قوية للمخاطر والرقابة وتأسيس ثقافات حوكمة قوية. وقد شغلت سابقاً مناصب عليا رئيسية في بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع، والشركات التابعة له (بما في ذلك منصب الرئيس التنفيذي للعمليات، ورئيس إدارة المخاطر والحوكمة). انضمت إلى البنك في عام 2017 كرئيسة للحوكمة المركزية وقائم بأعمال رئيس إدارة المخاطر. السيدة كريدية عضو في معهد المصرفيين الكنديين وأخصائية مالية معتمدة من الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية.
3	هاشم محمد علي ابو حنك	المسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان	21/01/2020	السيد هاشم حاصل على شهادة في إدارة الأعمال شعبة المحاسبة من جامعة اليرموك بالأردن. وهو يتمتع بأكثر من 26 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية. شغل مناصب مختلفة في البنك منذ انضمامه إليه في عام 2000، بما في ذلك رئيس إدارة مخاطر ائتمان الشركات، ورئيس إدارة الشركات الكبرى في إدارة الخدمات المصرفية للشركات. عمل كمحلل ائتمان في البنك الأردني الكويتي قبل انضمامه إلى البنك.

	الاسم	المنصب/الفئة	تاريخ استلام المهام	نبذة تعريفية مختصرة
4	جيوفاني إيفردوين	المسؤول الرئيسي للاستراتيجية والابتكار	04/03/2021	تخرج السيد إيفردوين في كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد، وحاصل على بكالوريوس علم النفس التنظيمي والاجتماعي من جامعة جرونينجن بهولندا. وهو يتمتع بأكثر من 21 عاماً من الخبرة في قيادة التغيير وتقديم فوائد استراتيجية للمؤسسات في جميع أنحاء العالم. قبل انضمامه إلى البنك، عمل في العديد من المنظمات البارزة في مناصب رفيعة المستوى في مجال الصناعة والاستشارات، بما في ذلك شركة أكسنتشر في لندن. وقد شغل أيضاً منصب الرئيس التنفيذي لشؤون الأفراد في شركة تنفيذ (شركة تابعة لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع).
5	كومار ماهاباترا	نائب الرئيس التنفيذي - رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات	23/03/2020	السيد ماهاباترا حاصل على بكالوريوس الاقتصاد من جامعة دلهي بالهند، وماجستير إدارة الأعمال في المالية من كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال بالهند. وهو يتمتع بأكثر من 26 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والمالي. قبل انضمامه إلى البنك، عمل في أقسام الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار في العديد من المؤسسات المالية في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة والهند، بما في ذلك كاليون (كريدي أجريكول)، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك "اتش دي اف سي"، وبنك "أي سي أي سي أي".
6	حسنين علي	نائب الرئيس التنفيذي - رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	01/12/2019	تخرج السيد علي بامتياز من كليات التقنية العليا بالإمارات العربية المتحدة، وهو حاصل على دبلومة عليا في الأعمال المصرفية والمالية، وبكالوريوس العلوم التطبيقية. وهو يتمتع بأكثر من 23 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والمالي. وقد عمل في البنك لأكثر من ست (6) سنوات، وقبل تعيينه في منصب نائب الرئيس التنفيذي لإدارة الخدمات المصرفية للأفراد، كان يشغل منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات في البنك. قبل انضمامه إلى البنك، عمل في عدد من البنوك العالمية والمحلية، بما في ذلك بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع، وبنك الخليج الأول ش.م.ع، (حيث شغل منصب نائب الرئيس لإدارة الشركات الكبرى) وبنك ستاندرد تشارترد).
7	توفيق عدنان زويد	نائب الرئيس التنفيذي الأول - الشؤون القانونية	14/02/2021	السيد زويد حاصل على شهادة في القانون من الجامعة الأردنية، وماجستير إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا، وماجستير قانون الأعمال الدولي من جامعة السوربون بباريس. وهو يتمتع بأكثر من 30 عاماً من الخبرة في المجال القانوني. انضم إلى البنك كمستشار قانوني عام قبل أن يتم تعيينه في منصب نائب الرئيس التنفيذي الأول للشؤون القانونية. قبل انضمامه إلى البنك، شغل عدداً من المناصب العليا في العديد من البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة (بما في ذلك نائب المستشار القانوني العام لمصرف أبوظبي الإسلامي ش.م.ع، والمستشار القانوني الرئيسي لمجموعة بنك الخليج الأول ش.م.ع).

	الاسم	المنصب/الفئة	تاريخ استلام المهام	نبذة تعريفية مختصرة
8	حلا روحي الصفدي	نائب الرئيس التنفيذي الأول - أمين سر البنك وعلاقات المستثمرين	07/04/2020	السيدة حلا حاصلة على بكالوريوس اللغة الإنجليزية والترجمة من جامعة البترا بالأردن، وهي أمين سر مجلس إدارة معتمدة من معهد الحوكمة المؤسسية. وهي تتمتع بأكثر من 12 عاماً من الخبرة في مجال السكرتارية والشؤون القانونية في قطاع الخدمات المالية. بدأت حياتها المهنية في بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع، حيث شغلت العديد من الأدوار القانونية والسكرتارية، قبل انضمامها إلى البنك في عام 2019.
9	ديفيد ابراهام بيج	نائب الرئيس التنفيذي الأول - الامتثال	22/03/2020	السيد بيج حاصل على ماجستير قانون الأعمال من جامعة رادبود نايميخن بهولندا، وماجستير الدراسات الأوروبية من جامعة فان أمستردام بهولندا، وماجستير تنفيذي في إدارة الامتثال والنزاهة من جامعة فريجي أمستردام بهولندا، وهو أيضاً أخصائي معتمد في مكافحة غسيل الأموال. يتمتع السيد بيج بأكثر من 20 عاماً من الخبرة في مجال الامتثال، حيث عمل خلال حياته المهنية مع مؤسسات مالية دولية رائدة في أوروبا والأمريكتين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. قبل انضمامه إلى البنك، كان يشغل منصب رئيس قسم الامتثال في أحد البنوك الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
10	زياد عبد الغني	نائب الرئيس التنفيذي الأول - التدقيق الداخلي	08/11/2020	السيد عبد الغني حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ليستر بالمملكة المتحدة. وهو محاسب إداري معتمد من معهد المحاسبين الإداريين، ومدقق داخلي معتمد من المعهد الدولي للمدققين الداخليين. كما حصل أيضاً على شهادة تكريم وتقدير "وليام إس سميث" من المعهد الدولي للمدققين الداخليين. وهو يتمتع بخبرة تزيد عن 26 عاماً في مجال التدقيق، خاصة في القطاع المصرفي، عبر العديد من تخصصات التدقيق الداخلي (بما يشمل تدقيق العمليات، وتدقيق الشركات، وتدقيق الأفراد). قبل انضمامه إلى البنك، كان يشغل منصب كبير مدققي العمليات في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن، ومدقق ائتمان أول في بنك أبوظبي الوطني ش.م.ع. انضم إلى البنك في عام 2011 كمدير أول للتدقيق وتمت ترقيته ليصبح رئيساً لقسم منع الاحتيال، قبل أن يتولى منصبه الحالي كنائب الرئيس التنفيذي الأول للتدقيق الداخلي.

5. لجان الإدارة

قامت الإدارة التنفيذية، سعياً منها لتطبيق ممارسات الحوكمة المؤسسية القوية، بوضع إطار شامل يضم تسع لجان. تم تصميم هذه اللجان بشكل استراتيجي وهيكلتها بدقة لمعالجة جوانب محددة من عمليات المنظمة، مما يضمن اتباع نهج شامل ومركّز للحوكمة. تلعب كل لجنة دوراً حاسماً في الإشراف على الجوانب المختلفة لوظائف البنك التجاري الدولي وتعزيزها، وتعزيز الشفافية والمساءلة واتخاذ القرارات الفعالة عبر نطاق أنشطة البنك. يؤكد هذا الهيكل متعدد اللجان على تفاني الإدارة التنفيذية في الحفاظ على أعلى معايير الحوكمة المؤسسية وتعزيز إطار عمل شامل يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل ممارسات الصناعة.

لجنة الإدارة التنفيذية

تتولى لجنة الإدارة التنفيذية مسؤولية الإدارة الشاملة للعمليات والأنشطة اليومية للبنك والشركات التابعة له، وذلك في إطار سياسات البنك والاختصاصات المرجعية وغيرها من التوجيهات الأخرى التي قد يُقرها مجلس الإدارة من وقت إلى آخر.

تتألف لجنة الإدارة التنفيذية من: الرئيس التنفيذي (الرئيس)، رئيس الشؤون المالية، المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، المسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية، المسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان، نائب الرئيس التنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للشركات، نائب رئيس أول - الاستراتيجية والتحول، نائب الرئيس التنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد، نائب رئيس أول - الشؤون القانونية، نائب رئيس أول – الامتثال، نائب رئيس أول – التدقيق الداخلي (بدون تصويت)، ونائب رئيس إدارة أمانة سر البنك وعلاقات المستثمرين (بدون تصويت).

لجنة إدارة المخاطر

تتولى لجنة إدارة المخاطر مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك التجاري الدولي وإطار مراقبة المخاطر وتقييم عمليات المراقبة، وتبليغ المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومتطلبات عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال، إضافة إلى إدارة البرامج المتعلقة بالامتثال لدى البنك التجاري الدولي على مستوى الإدارة.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من: الرئيس التنفيذي (الرئيس)، المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، نائب رئيس أول - الشؤون القانونية، نائب رئيس أول - الامتثال، المسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان، رئيس الشؤون المالية (كمدعو دائم)، المسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية (كمدعو دائم)، نائب رئيس أول - التدقيق الداخلي (كمدعو دائم)، نائب الرئيس التنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للشركات (كمدعو دائم)، نائب الرئيس التنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (كمدعو دائم)، نائب الرئيس - أمن المعلومات (كمدعو دائم)، نائب رئيس أول - إدارة الخزينة (من خلال دعوة)، وحضور من إدارة المخاطر (كأمين س).

لجنة الأصول والالتزامات

تتولى لجنة الأصول والالتزامات مهام مراقبة كافة أنشطة الخزينة، ومخاطر الفائدة، والسيولة، ومخاطر صرف العملات الأجنبية في البنك التجاري الدولي، كما تراجع الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المرتبطة بإدارة الأصول والالتزامات وتوصي بها، بما في ذلك إعداد تقارير لمجلس الإدارة عند اللزوم. كما تتولى اللجنة مسؤولية ضمان الامتثال للضوابط والنسب الخاصة بالخزينة التي تعتمد من قبل المجلس والمطلوبة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتراجع اللجنة حركة أسعار الفائدة التي تؤثر على التمويل والسيولة والربحية.

تتألف لجنة الأصول والالتزامات من: الرئيس التنفيذي (الرئيس)، رئيس الشؤون المالية (نائب الرئيس)، المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، المسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية، المسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان، نائب رئيس أول - إدارة الخزينة، نائب الرئيس التنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للشركات، نائب الرئيس التنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد، نائب الرئيس - مخاطر الأسواق، ورئيس مبيعات الخزينة (كأمين س).

لجنة المشتريات المركزية

تتولى لجنة المشتريات المركزية مسؤولية مراجعة واعتماد المشتريات، ومقترحات التصرف في الأصول العقارية المنقولة، والتواصل مع الموردين حول طلبات المنتجات والخدمات، وذلك وفقاً للسياسات والضوابط المعمول بها، وفي الحدود المسموح بها. كما تتولى اللجنة الإشراف على طرح المناقصات، والتفاوض على العقود، واعتماد قائمة البائعين، وضمان الامتثال لسياسات الشراء والمناقصات.

تتألف لجنة المشتريات المركزية من: الرئيس التنفيذي (الرئيس)، رئيس الشؤون المالية (نائب الرئيس)، المسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية، نائب رئيس أول - الشؤون القانونية، نائب الرئيس التنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد، حضور من إدارة المشتريات (كأمين سر)، ونائب رئيس أول - التدقيق الداخلي (كمراقب).

لجنة الائتمان الداخلية

تضطلع لجنة الائتمان الداخلية بما يلي: (1) مراجعة استراتيجيات وأهداف الائتمان والإقراض بالنسبة للشركة، (2) ومراجعة إدارة المخاطر الائتمانية للشركة، بما يشمل مراجعة سياسات الائتمان الداخلية وحدود المحفظة وبيانات/تحليلات المحفظة وتقارير المحفظة، (3) ومراجعة جودة محفظة الائتمان للشركة وأدائها. تتولى لجنة الائتمان الداخلية أيضاً مسؤولية تسهيل الإشراف الفعال والرقابة العامة على إدارة الأعمال المصرفية للشركات وذلك عن طريق مراجعة المخاطر الائتمانية الإجمالية للعميل/المجموعة في وقت الإدراج إضافةً إلى المراجعة البينية/السنوية للتسهيلات. وتعتمد اللجنة التسهيلات الائتمانية في حدود الصلاحيات المحددة المفوّضة لها من جانب مجلس الإدارة. وتراجع لجنة الائتمان الداخلية المقترحات الائتمانية التي تتجاوز تفويض الإدارة وتقدم توصيات إلى لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتكون لجنة الائتمان الداخلية مسئولة عن إطلاع لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة على آخر مستجدات التسهيلات المعتمدة من جانبها وعلى جودة المحفظة بصفة دورية.

تتألف لجنة الائتمان الداخلية من: الرئيس التنفيذي (الرئيس) والمسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان ونائب الرئيسي التنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للشركات والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر (مدعو دائم).

لجنة المنتجات والسلوك

تتولى لجنة المنتجات والسلوك مسؤولية مراجعة واعتماد المنتجات والخدمات المصرفية المقدَّمة حالياً والتي ستقدمها الشركة إلى عملائها، وتحديد المتطلبات والاعتبارات المرتبطة بطرح أي منتج أو خدمة وإيقافها، بما في ذلك مراجعة جدواها بالنسبة للعمليات التشغيلية، والموارد البشرية، والتسويق، ورأس المال، والتمويل، والتسعير، والضرائب، والمحاسبة، والمتطلبات التنظيمية المتعلقة بالإبلاغ وحماية المستهلك وأخلاقيات العمل. علاوة على ذلك، تتولى اللجنة مراجعة وتحديد مخاطر السمعة والمخاطر القانونية في عروض المنتجات والخدمات الحالية والمقترحة، وضمان انسجام جميع المنتجات والخدمات المصرفية مع استراتيجية الشركة وتوافقها مع اللوائح المعمول بها.

تتألف لجنة المنتجات والسلوك من: المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر (الرئيس) والمسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان (نائب الرئيس) والمسؤول الرئيسي للمالية والمسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية ونائب رئيس أول - الامتثال وحاضر من إدارة المخاطر (بصفته أمين سر) ونائب رئيس أول الشؤون القانونية (مستشار قانوني) ونائب رئيس أول التدقيق الداخلي (مراقب).

لجنة جودة الأصول

تتولى لجنة جودة الأصول مسؤولية مراجعة الأصول المتعثرة التابعة لإدارة الخدمات المصرفية للشركات، وحالات الانكشاف الكبيرة للعملاء الأفراد. كما تتولى اللجنة تحديد المخصصات المتعلقة بالأصول المتعثرة وفقا للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومعايير التقارير المالية الدولية، ومراجعة كفاية الضمانات المتاحة للشركة فيما يتعلق بالأصول المتعثرة. وتتولى اللجنة كذلك ضمان تصنيف الحسابات المتعثرة داخلياً وخارجياً، وفقا للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأي معايير أخرى مطبقة.

تتألف لجنة جودة الأصول من: المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر (الرئيس) والمسؤول الرئيسي للمالية (نائب الرئيس) ونائب رئيس أول الشؤون القانونية والمسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان (مدعو دائم) ونائب الرئيس التنفيذي -إدارة الخدمات المصرفية للشركات (مدعو دائم) ونائب رئيس استرداد القروض (أمين السر).

لجنة الامتثال

تدير لجنة الامتثال شؤون الامتثال التي يحتمل أن تؤثر على البنك بشكل عام. علاوة على ذلك، تعتبر هذه اللجنة بمثابة منتدى رفيع المستوى يمكن أن يعني بعدة مسائل، مثل المعاملات وتأهيل العملاء المحتملين ومراجعة العلاقات القائمة. كما تُعنى اللجنة بمراقبة التقدم المحرز في المشاريع الحالية المتعلقة بالامتثال.

تتألف لجنة الامتثال من: الرئيس التنفيذي (الرئيس) ونائب رئيس أول الامتثال (نائب الرئيس) والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر ونائب الرئيس التنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للشركات ونائب الرئيس التنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد والمسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية ومسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال (أمين السر).

- **لجنة الاستثمار الخاصة**

تتولى لجنة الاستثمار الخاصة مسؤولية مراجعة وإدارة شؤون جميع الاستثمارات التي لدى البنك وأي من شركاته التابعة، والتي ليست أساسية في تنفيذ الأنشطة المصرفية والمشاريع المشتركة والاستثمارات في الأسهم، والأسهم والحصص والعقارات وغيرها من الأصول المتعلقة بالشراكات الاستراتيجية والابتكار، ولكن باستثناء استثمارات الخدمات المصرفية للشركات، أو أصول القروض، أو استثمارات العملاء، أو أي أمور تدخل ضمن صلاحيات لجنة الأصول والالتزامات.

تتألف لجنة الاستثمار الخاصة من: الرئيس التنفيذي (الرئيس) ومسؤول الاستراتيجية والابتكار (نائب الرئيس) والمسؤول الرئيسي للمالية والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر والمسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان والمسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية ونائب الرئيسي التنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للشركات ونائب الرئيس التنفيذي - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد ونائب رئيس أول الشؤون القانونية كمدعو ونائب رئيس أول التدقيق الداخلي كمراقب.

6. نظام الرقابة الداخلية

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن نظام الضوابط الداخلية لدى البنك التجاري الدولي، والذي يتم بمقتضاه الإشراف على وضع سياسات وإرشادات وضوابط محددة تغطي كافة معاملات البنك. كما يتولى تحديد الصلاحيات المفوَّضة والامتيازات والأذونات وعمليات المراقبة ذات الصلة، مع التشديد على الفصل بين المهام والرقابة المزدوجة. والمجلس مسؤول أيضاً عن بيان قابلية تحمل البنك للمخاطر ومجموعة سياسات إدارة المخاطر.

وتعمل لجنة التدقيق بشكل مستقل على ضمان فاعلية أنظمة التشغيل وعمليات الرقابة. وهذا يشمل مراقبة مهام ومسؤوليات الإدارة وإدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين وتقييمها والإشراف عليها. وتحرص اللجنة على التوصل إلى حلول مرضية لجميع القضايا الكبيرة التي تبلّغ بها إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيون والجهات التنظيمية.

ويُعهَد إلى الإدارة التنفيذية للبنك التجاري الدولي مسؤولية المراقبة العامة لهذه النظم والعمل بالتنسيق مع رؤساء الأقسام المعنية. وتتضمن مسؤولياتها إنشاء شبكة من العمليات بهدف تسهيل سير العمل بسلاسة وكفاءة في جميع أقسام البنك، إلى جانب تنفيذ الضوابط التشغيلية.

توفر الأنظمة والضوابط المعمول بها لمجلس الإدارة ضماناً معقولاً بأن البيانات والمعلومات المنشورة داخلياً أو خارجياً دقيقة وموثوقة وآنية. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تمتثل لبيان قابلية تحمل المخاطر الخاص بالبنك التجاري الدولي وسياساته ومعاييره وخططه وإجراءاته والقوانين واللوائح ذات الصلة. وتحظى حماية موارد البنك التجاري الدولي بما في ذلك موظفوه، وأنظمته، وقواعد بياناته/ومعلومات العملاء، بأولوية كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، ينصب التركيز على استقطاب الموارد والاستفادة منها بشكل يحقق الربحية، مع التأكيد على الجودة والتحسين المستمر، ووضع خطط وبرامج، وأهداف، وغايات واقعية.

يتبنى البنك التجاري الدولي نموذج دفاع ثلاثي الخطوط، تشكل فيه وحدات الأعمال والعمليات الخط الأول، فهي تتحمل المخاطر ضمن الحدود المخصصة، وتتولى مسؤولية تحديد مخاطر أعمالها وتقييمها ومراقبتها. أما خط الدفاع الثاني فيشمل وحدات المراقبة، مثل إدارة المخاطر والامتثال، ويضمن تحديد المخاطر في وحدات الأعمال والعمليات وإدارتها كما ينبغي. ويتبع المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر ورئيس إدارة الامتثال إلى الرئيس التنفيذي، كما يتمتعان بوصول غير مقيد إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. أما خط الدفاع الثالث فهو وحدة التدقيق الداخلي، التي تقوم بشكل مستقل بتقييم فاعلية العمليات في خطي الدفاع الأول والثاني. ويتبع رئيس إدارة التدقيق الداخلي مباشرةً للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تقدم ضماناً للعمليات، وتقدم كذلك توصيات مجدية من أجل تحسين العمليات وتعزيز الالتزام بأفضل الممارسات.

6.1 إدارة الامتثال

مراقبة الامتثال والإشراف عليه

واصلت إدارة الامتثال برئاسة السيد/ ديفيد بيج في عام 2023 جهودها بانتظام لتعزيز أنشطتها الرقابية وتأدية دور المراجعة والدور الاستشاري تجاه أصحاب المصلحة. وقد وضع البنك التجاري الدولي آليات لمراقبة وضمان التنفيذ السليم للمتطلبات التنظيمية في المواعيد المقررة. وخلال عام 2023، خضع البنك التجاري الدولي لعمليات تدقيق داخلية وخارجية ركزت تركيزا شاملاً على ضوابط الامتثال. وقد تحققت إدارة التدقيق الداخلي من صحة النتائج الرسمية لعمليات التدقيق والإجراءات المتخذة بشأن هذه النقاط لتعزيز عدد من الضوابط، وأكدها رئيس قسم الالتزام. بالإضافة إلى ذلك، يخضع التقدم المحرز في الإجراءات القائمة على الامتثال للمتابعة من خلال اللجان المعنية التي تجتمع دورياً، أي لجنة الامتثال ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالأساس.

ويحرص البنك التجاري الدولي على تنفيذ عملية متابعة فعالة لضمان إنجاز الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب أصحاب المصلحة المعنيين به. وتدير إدارة الامتثال التابعة مباشرةً إلى الرئيس التنفيذي عملية المتابعة، وتتمتع بوصول غير مقيد إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتتزايد أهمية إدارة الامتثال نظراً للزيادة الملحوظة في اللوائح التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والتوقعات التنظيمية التي تقضي بأن تضطلع إدارة الامتثال بمزيد من المراجعات لضمان الوفاء بالتزامات الامتثال على مستوى الأعمال. وتبعاً لذلك، شهدت إدارة الامتثال للأنظمة، المعنية بتنفيذ عمليات المراجعة، نمواً طفيفاً خلال العام.

وخلال عام 2023، واصلت الإدارة التنفيذية تقديم المساعدة على ضمان استيفاء التزامات الامتثال المرتبطة بعدد من اللوائح حديثة الإصدار، بما في ذلك المشاريع القائمة على الامتثال والهادفة إلى تعزيز العمليات الحالية، كما قدمت الدعم لإدارة الأعمال والعمليات في البنك في تقديم المستجدات التنظيمية والحصول على الموافقات اللازمة عند الحاجة.

الامتثال للأنظمة

واصل البنك التجاري الدولي تعزيز وتحسين قنوات تواصله مع الجهات التنظيمية لضمان قدرته على تزويد هذه الجهات بالمعلومات الدقيقة والواضحة والشفافة لمساعدتها في أداء مهامها الرقابية. ويعد فريق الامتثال للأنظمة هو الفريق الرئيسي المعني بضمان تنفيذ الطلبات التنظيمية بدقة وفي الوقت المقرر. إضافة إلى ذلك، فإن التنظيم الجديد الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للبنوك الخاضعة للإشراف يخضع لتحليل شامل من جانب فريق الامتثال للأنظمة بهدف ضمان الفهم الجيد لأي ثغرات محتملة. ثم يتم بعد ذلك تعيين "الجهات المسؤولة" عن اللوائح المعنية والإشراف عليها بالكامل (حين يكون هناك مواعيد نهائية لتلك اللوائح).

نجح البنك التجاري الدولي خلال عام 2023 في تقديم تقارير فعالة وسليمة وفي الوقت المناسب إلى الجهات التنظيمية المسؤولة فيما يخص التزامات تنظيمية محددة. وتواصل إدارة الامتثال للأنظمة إجراء تحليل للفجوات في اللوائح الرئيسية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لضمان الالتزام والامتثال لمتطلبات المصرف المركزي على مستوى البنك.

ساعدت إدارة الامتثال في إدارة طلبات "عدم الممانعة" من المصرف المركزي في الحالات التي تشكل فيها ترتيبات الطرف الخارجي الاستعانة بمصادر خارجية مادية أو طرح منتجات مالية جديدة. وخلال عام 2023 وبرغم التحديات المتعددة، تم تعزيز فريق الامتثال للأنظمة مجدداً لضمان قدرة البنك على استيفاء المتطلبات التنظيمية المتزايدة على النحو الواجب. ولا نزال نلاحظ اهتماماً تنظيمياً متجدداً بشأن الآلية التي تقوم بها البنوك بالإبلاغ عن بياناتها المتعلقة بحسابات العملاء، لا سيما حسابات العملاء ذات الصلة بالولايات المتحدة (قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ("FATCA") وحسابات العملاء غير المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة (برنامج المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي ("CRS"). وقد رصدنا توقعات متزايدة بشأن البنوك الإماراتية، إذ تتحمل البنوك حالياً مسؤولية التقييمات الذاتية لعملائها التي لا يتم الإفصاح عنها أو مراجعتها على النحو المطلوب. وترتبط هذه التقييمات الذاتية بحالة الامتثال الضريبي للعميل.

البرامج والآليات الدولية للعقوبات

تواصل إدارة الامتثال العمل بسياسة خاصة للعقوبات ونظام رقابي بهدف دعم التزام البنك بالامتثال لبرامج العقوبات ذات الصلة ومختلف القوانين واللوائح في جميع الولايات القضائية ذات الصلة. وتحظر سياسة العقوبات قيام البنك بتيسير الأعمال التجارية مع عدد من البلدان/ المناطق بغض النظر عن العملة، أو الترخيص العام والخاص (الذي قد يجعل المعاملة مسموحة قانونياً) أو بغض النظر عما إذا كانت هذه الأعمال مباشرة أو غير مباشرة. وقد لمسنا تحديات في هذا الجانب نظراً للتغيرات في الساحة الجيوسياسية، والتي أثرت بدورها إلى حد ما على قابلية تحمّل البنك للمخاطر من حيث ضم فئات من العملاء والتعامل معها.

خلال عام 2023 أجرينا عدداً من التحسينات فيما يتعلق بكفاءة وفعالية مراقبة البنك التجاري الدولي للمعاملات التي قد تنطوي على أنشطة محتملة لغسل الأموال. كما تتم مراجعة وتعديل نظام مراقبة ورصد العقوبات وكذلك المعايير المتضمنة ذات الصلة بشكل منتظم، مع مراعاة المستجدات والتحديات الجديدة في مختلف برامج العقوبات والقوانين واللوائح المعتمدة، بما يراعي الاختلافات في نطاق ومتطلبات كافة العقوبات حسب طبيعة كل منها. وخلال عام 2023 قام طرف مستقل حالياً باختبار وضبط مراقبة الامتثال وأنظمة تدقيق المدفوعات بشكل دوري، وكانت النتائج مرضية. وما زال اختبار سيناريو مراقبة مكافحة غسل الأموال مستمراً.

أعدّت إدارة الامتثال دورات تدريبية إلكترونية متعددة ودورات تدريبية مخصصة خلال عام 2023 عن الجرائم المالية (مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك غسل الأموال عن طريق التجارة) والعقوبات (بما في ذلك العقوبات المالية المستهدفة ومكافحة تمويل انتشار التسلح))، وقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية "FATCA" والامتثال لبرنامج المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي "CRS"، وتضارب المصالح، وغيرها. بالإضافة إلى إطلاق تدريب توجيهي جديد عن الامتثال (الجرائم المالية والجوانب التنظيمية) لجميع الموظفين الجدد باستخدام تطبيق متخصص.

مكافحة الجرائم المالية

تُعد مراقبة الامتثال للقوانين والأنظمة والمعايير مسؤولية رئيسية مشتركة بين إدارة الامتثال والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. وتعتبر إدارة الامتثال وحدة مستقلة، تتميز بوضع رسمي داخل البنك التجاري الدولي، وتتولى تحديد المخاطر المتعلقة بالامتثال وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ بها، والتي تشمل مخاطر العقوبات القانونية أو الخسائر التشريعية المالية أو الإضرار بسمعة البنك نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة وسياسة الامتثال ومعايير الممارسات الجيدة. وحرصاً على تمكين إدارة الامتثال من أداء وظائفها ومسؤولياتها بكفاءة، فقد تم منحها صلاحية التعامل مع مسائل الامتثال ضمن أنشطة البنك، وكذلك حق الوصول غير المقيد إلى جميع المعلومات وسجلات الموظفين وعمليات البنك التجاري الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

إدارة الامتثال مخوّلة كذلك بإجراء التحقيقات المرتبطة بأية مخالفات ممكنة. وتُنفَّذ مسؤوليات إدارة الالتزام من خلال تنفيذ برنامج الامتثال الذي يحدد أنشطتها على أساس سنوي. وتعتمد لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة سياسات الامتثال، ويتم اعتماد إجراءات الامتثال على مستوى لجنة الإدارة المختصة. وتقدم إدارة الامتثال تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة للإدارة ولجنة الامتثال بشأن المستجدات التنظيمية ذات الصلة وقضايا الامتثال والمخالفات والإجراءات التصحيحية التي تم تنفيذها بناء على ذلك.

وخلال عام 2023، وبالإضافة إلى سياسة العقوبات وسياسة مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب/ اعرف عميلك، وتحديث سياسة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية/ المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي، واصلت إدارة الامتثال مراجعة وتحسين سياسة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. إضافة إلى ذلك، وفي إطار الحرص على تعزيز ثقافة الامتثال في البنك التجاري الدولي، وُضع عدد من مؤشرات الأداء الرئيسية للامتثال لجميع الموظفين تقريباً وذلك بهدف زيادة المساءلة عن الامتثال على مستوى البنك والتي ارتبطت بنتائج نهاية العام.

أبرز المحطات/ الإنجازات لعام 2023:

- اختبار وتحسين نظام العقوبات ونظام مراقبة العقوبات لدى البنك (المرحلة الأولى في سطر وثيقة منهجية الاختبار المعتمدة)
- وضع خطة/ تنفيذ الإجراءات على أساس تقييم المخاطر سعياً لتعزيز التقنيات، مثل الآليات الحالية لتدقيق المدفوعات (اختبار الحدود والاستعانة بالروبوتات) وأدوات مراقبة مكافحة غسل الأموال وسيناريوهات مكافحة غسل الأموال الجديدة / المعززة (مثل أساليب الإيداع باستخدام البطاقات الائتمانية، ومراقبة غسل الأموال عن طريق التجارة وغيرها، ومراقبة مخالفات اعرف عميلك)
- قامت إدارة الامتثال بتحديث أنظمة مراقبة معاملات لمكافحة غسل الأموال وأنظمة فحص العقوبات إلى أحدث الإصدارات.
- تولت إدارة الامتثال مسؤولية سياسة تداول الأطراف المطلعة، ومن ثم قامت بتحديثها وتوثيق إجراءات المراقبة كما ينبغي.

يشارك رئيس إدارة الامتثال في مختلف لجان الإدارة بما في ذلك لجنة الامتثال، بما في ذلك لجنة الامتثال (بصفة نائب رئيس اللجنة) ولجنة المخاطر التابعة للإدارة بصفة عضو له حق التصويت، وبصفة روتينية في لجان الإدارة الأخرى بما في ذلك لجنة الرقابة الداخلية بصفة مراقب ليس له حق التصويت وإنما كعضو قادر على إضافة قيمة مهمة. بالإضافة إلى ذلك، يشارك مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال في لجنة الامتثال بصفة عضو ليس له حق التصويت وإنما بصفة أمين سر، وفي لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (مرتين في السنة بشكل أساسي) لتقديم المستجدات إلى مجلس الإدارة بشأن الجوانب المتعلقة بالجرائم المالية. وقد تولى السيد/ وائل الحلبي منصب رئيس إدارة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية ومكافحة غسل الأموال في مايو 2019 حتى تاريخه.

6.2 لجنة إدارة المخاطر

تواصل إدارة المخاطر، بقيادة المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر السيدة/ رنده كريدية، الالتزام بأعلى المعايير في إدارة مخاطر البنك. وفي عام 2023، ضاعفنا التزامنا بممارسات إدارة المخاطر القوية من خلال التوافق مع معايير الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وقد وُضعت استراتيجيات إدارة المخاطر بهدف معالجة المخاطر المختلفة والحد منها بشكل شامل مع الحفاظ على السرية. وتشمل المسؤوليات الأساسية لإدارة المخاطر ما يلي:

- وضع إطار شامل للمخاطر وتنفيذه.
- وضع سياسات وإجراءات تحديد المخاطر وتقييمها ومراقبتها.
- تنفيذ الإشراف المستقل على المخاطر كجزء من التخطيط الاستراتيجي.
- إدارة المخاطر التشغيلية والائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر الاستراتيجية والقانونية والمخاطر المتعلقة بالسمعة والمخاطر الخارجية.

وفي عام 2023، تم التركيز بشكل كبير على اعتماد لوائح وضوابط حماية المستهلك الموضوعة حديثاً. وقد اضطلعت هذه الإدارة بدور كبير في حماية مصالح المستهلكين وتعزيز نزاهتنا التشغيلية. وتشمل أنشطتنا في هذا الجانب ما يلي:

- صياغة استراتيجيات إدارة المخاطر المتعلقة بحماية المستهلك ومراجعتها.
- تقييم آليات الرقابة على الأنشطة المتمحور حول المستهلك وتعزيزها.
- المتابعة المستمرة للمتطلبات التنظيمية الجديدة والتكيّف معها.

وبنظرة استشرافية، فإننا نتوقع مختلف المخاطر المتوقعة ونستعد لها، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالبيئة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والتغييرات التنظيمية. ويحرص نهجنا الاستباقي على البقاء قادرين على الصمود والمرونة في مواجهة التحديات المتغيرة.

شهد إطار تقبل المخاطر لدى البنك تحسناً أكبر من خلال وضع مقاييس كمية ونوعية. وتُعد هذه المقاييس جزءاً رئيسياً من رصد الأداء القائم على المخاطر، وتتوافق مع رؤية البنك واستراتيجيته. وتحرص إدارة المخاطر على تقييم هذه المقاييس باستمرار ودمجها في الخطط التشغيلية لوحدات الأعمال لدينا.

6.3 إدارة التدقيق الداخلي

تعمل إدارة التدقيق الداخلي التي يرأسها السيد/ زياد عبد الغني كإدارة تقييم مستقلة، يتمثل دورها الأساسي في تقييم مدى كفاية وفعالية الضوابط والأنظمة والسياسات والإجراءات داخل البنك.

تتمثل أهداف إدارة التدقيق الداخلي لعام 2023 فيما يلي:

- مراجعة الأنشطة التجارية على مستوى الإدارات لضمان توافقها مع أهداف البنك التجاري الدولي وسياساته وإجراءاته ومتطلباته التنظيمية.
- تقييم موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية، بما في ذلك آليات التحديد، والقياس والتصنيف والإبلاغ.
- تقييم مدى كفاءة استغلال الموارد.
- تقييم عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر.

تخضع إدارة التدقيق الداخلي للمساءلة مباشرةً أمام مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتشمل الجوانب الرئيسية للمساءلة ما يلي:

- التقييم الدوري لمدى كفاية وفعالية عمليات البنك التجاري الدولي في مراقبة الأنشطة وإدارة المخاطر.
- الإبلاغ بالقضايا المهمة المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية، إلى جانب توصيات التحسين.
- التحديث الدوري بشأن حالة خطة التدقيق ونتائجها، ومدى كفاية موارد التدقيق الداخلي.
- التنسيق والعمل مع إدارات المراقبة والرصد الأخرى مثل إدارة المخاطر وإدارة الامتثال وإدارة أمن المعلومات.

يتبع رئيس إدارة التدقيق الداخلي لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس وظيفياً، والرئيس التنفيذي إدارياً. ويقع تعيين رئيس إدارة التدقيق الداخلي وعزله وتحديد أجره ضمن اختصاصات لجنة التدقيق، وذلك لضمان استقلالية وموضوعية إدارة التدقيق الداخلي.

وللحفاظ على الموضوعية والاستقلالية إدارة التدقيق الداخلي، فإنها لا تضطلع بأي مسؤوليات أو سلطة تشغيلية مباشرة على الأنشطة التي تخضع للتدقيق. وتبعاً لذلك، لا تتولى إدارة التدقيق الداخلي تنفيذ الضوابط، أو وضع الإجراءات، أو تثبيت الأنظمة، أو المشاركة في أي نشاط قد يؤثر على تقدير المدقق الداخلي ومع ذلك، يجوز لإدارة التدقيق، بناءً على طلبها، مراجعة الأنظمة قيد التطوير أو التنفيذ وتقديم المشورة بشأن الضوابط المناسبة.

تتعاون إدارة التدقيق الداخلي مع الإدارة المالية والمدققين الخارجيين بصفة منتظمة لتسهيل إصدار النتائج ربع السنوية ونشرها في الوقت المناسب، مع الالتزام بالمتطلبات القانونية. ويشارك رئيس إدارة التدقيق الداخلي بشكل فعال في مختلف اللجان، بما في ذلك لجنة المخاطر التابعة للإدارة ولجنة الامتثال ولجنة المشتريات المركزية، بصفته مراقب ليس له حق التصويت، ولكن كعضو قادر على إضافة قيمة مهمة.

7. حماية المستهلك: ركيزة أساسية لعملية الحوكمة لدينا في عام 2023

واصل البنك التجاري الدولي مسيرته بكل فخر في عام 2023 نحو تعزيز حماية المستهلك، وهذا دليل على التزامنا الراسخ بتقديم خدمات مصرفية مسؤولة. لا تقتصر هذه الصفحة المخصصة على التركيز على إنجازاتنا الرئيسية في هذا المجال فقط، بل تؤكد أيضاً دورنا الفعال في صياغة معايير حماية المستهلك على مستوى الصناعة.

ونظراً إلى البنك التجاري الدولي عضواً مبادراً في لجنة نظام حماية المستهلك باتحاد مصارف الإمارات، فقد جاء البنك في صدارة البنوك الداعمة للسياسات التي تركز على العملاء وتنفيذها. وإن مشاركتنا في هذه اللجنة تؤكد قيادتنا والتزامنا بما يلي:

- وضع معايير حماية المستهلك على مستوى الصناعة: العمل بشكل تعاوني مع الأعضاء الآخرين على الارتقاء بمعايير حماية المستهلك على مستوى القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- التأثير في صنع القرارات: الإسهام بشكل فعال في صياغة السياسات التنظيمية التي تركز على المستهلك، والحرص على أن تعكس احتياجات واهتمامات المستهلكين الحقيقية.
- مشاركة أفضل الممارسات: تبادل الأفكار والاستراتيجيات مع الأطراف الفاعلة الأخرى في الصناعة بهدف الاستمرار في تحسين ممارسات حماية المستهلك.

إن استراتيجيتنا الخاصة بحماية المستهلك قائمة على الشفافية والإنصاف والاستجابة. وتشمل:

- الامتثال للأنظمة: الالتزام الصارم بلوائح حماية المستهلك الوطنية وتلك التي تضعها اللجان.
- توعية العملاء: طرح مبادرات بهدف توعية العملاء بحقوقهم والممارسات المصرفية الآمنة.
- آليات التعقيبات الفعالة: إنشاء قنوات متماسكة لتعقيبات العملاء، والحرص على الاستماع إلى آرائهم والتصرف بناءً عليها.

تشمل إنجازاتنا الرئيسية في عام 2023 ما يلي:

- تنفيذ إرشادات اللجنة: النجاح في دمج إرشادات لجنة اتحاد مصارف الإمارات في إطارنا التشغيلي.
- المنتجات المبتكرة التي تركز على المستهلك: تطوير منتجات وخدمات جديدة مع التركيز بشكل رئيسي على احتياجات المستهلك وأمانه.
- تعزيز حماية البيانات: تعزيز تدابير الأمن السيبراني لحماية بيانات المستهلك.

8. المدققون الخارجيون

وفقاً للقانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية وقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع ولوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تعيّن الجمعية العمومية للبنك التجاري الدولي مدققاً خارجياً لمدة سنة مالية واحدة بناءً على توصيات لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، شريطة عدم تعيين المدقق الخارجي لأكثر من ستة سنوات (يُستبدل الشريك بعد 3 سنوات).

وتقيّم الجمعية العمومية أداء المدققين الخارجيين، وتوافق على تعيينهم ومكافآتهم، ويحضر المدققون الخارجيون اجتماع الجمعية العمومية لتقديم تقريرهم والرد على أي استفسارات يطرحها أصحاب المصلحة. ووفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، يُجري المدقق الخارجي تدقيقاً للبيانات المالية للبنك التجاري الدولي، بشكل ربع سنوي وسنوي. ويرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والجمعية العمومية تبعاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي الجمعية العمومية التي عُقدت بتاريخ 28 فبراير 2023، تم تعيين غرانت ثورنتون كطرف مدقق لحسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقابل أتعاب بلغت ستمائة وأربعة وعشرين ألف درهم إماراتي (624,000 درهم) غير شاملة ضريبة القيمة المضافة والنفقات العرضية.

9. التصنيفات الائتمانية

يوضح الجدول التالي التصنيفات الممنوحة للبنك التجاري الدولي من وكالتي تصنيف رائدتين على مستوى العالم:

البنك التجاري الدولي	تصنيف ائتماني من وكالة فيتش تصنيف قدرة المَصدِر على الوفاء	تصنيف وكالة "كابيتال إنتليجنس" للعملات الأجنبية
تصنيف طويل الأمد	BBB+	BBB+
تصنيف قصير الأمد	F2	A2
آفاق التصنيف	مستقر	مستقر

10. رأس المال والأسهم

يبلغ رأس مال البنك التجاري الدولي الأسهم المصرح به والمكتتب والمدفوع بالكامل ما قيمته 1,737,383,050.00 (مليار وسبعمائة وسبعة وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وثلاثة وثمانون ألفاً وخمسون درهماً إماراتيا) ويشمل 1,737,383,050 (مليار وسبعمائة وسبعة وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وثلاثة وثمانون ألفاً وخمسون) سهماً عادياً بقيمة درهم واحد للسهم الواحد.

وفي 4 أكتوبر 2023، عقب قرارات اجتماع الجمعية العمومية للبنك الذي انعقد في 12 يوليو 2023 ("اجتماع الجمعية العمومية")، تقرر زيادة رأس المال المكتتب للنبك بما يصل إلى 889,100,000 درهم إماراتي من خلال إصدار حقوق. وسيتم طرح الأسهم الجديدة بقيمة اسمية قدرها درهم واحد للسهم الواحد، بإجمالي يصل إلى 889,100,000 سهم من المقرر إصدارها. وسيُجري البنك أيضاً بعض التعديلات اللازمة على النظام الأساسي للبنك، الناجمة عن زيادة رأس المال المكتتب للبنك، على أن تكون متوافقة مع أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 32 لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية (وهذه التعديلات على النحو الذي تم عرضه في اجتماع الجمعية العمومية)، بالإضافة إلى الموافقة على خطة العمل فيما يتعلق بزيادة رأس مال البنك.

11. هيكلية ملكية الأسهم في البنك التجاري الدولي

تم توزيع هيكلية ملكية الأسهم في البنك التجاري الدولي اعتباراً من 31 ديسمبر 2023 على النحو التالي:

جنسية الجهة المالكة	أفراد	شركات	حكومة	المجموع
الإمارات العربية المتحدة	131	23	1	**155**
دول مجلس التعاون الخليجي	152	12	0	**164**
الدول العربية	33	0	0	**33**
دول أخرى	18	4	0	**22**
الإجمالي	**334**	**39**	**1**	**374**

12. المساهمون الأساسيون في البنك التجاري الدولي

كان للجهات الآتية ما يزيد عن 5% من ملكية الأسهم في البنك التجاري الدولي حتى تاريخ 31 ديسمبر 2023:

- بنك قطر الوطني 40%
- عائلة بن عويضة والمجموعة المرتبطة 22.39%
- محمد عمر بن حيدر للاستثمار 11.12%

13. توزيع المساهمين بحسب الحجم

كانت ملكية أسهم البنك التجاري الدولي موزعةً حتى تاريخ 31 ديسمبر 2023 وفقاً للأحجام التالية:

حجم ملكية الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة
أقل من 50,000	290	1,353,267	0.07%
50,000-500,000	43	7,923,489	0.45%
500,000-5,000,000	18	25,179,331	1.44%
أكثر من 5,000,000	23	1,702,926,963	98.04%
الإجمالي	**374**	**1,737,383,050**	**100%**

14. حقوق المساهمين

تضمن ممارسات الحوكمة المؤسسية في البنك التجاري الدولي حماية حقوق المساهمين وتسهيل ممارستها وتوفير معاملة متكافئة لجميع المساهمين، بمن فيهم حملة أسهم الأقلية. ويحافظ البنك على قنوات تواصل مفتوحة وشفافة مع مساهميه، وقد قام بنشر كافة المعلومات الضرورية للمستثمرين والمساهمين بصفة منتظمة من خلال موقعه الإلكتروني والقنوات الأخرى.

يؤكد النظام الأساسي للبنك التجاري الدولي أيضاً أن كل أسهم رأس المال تتمتع بحقوق متساوية من دون تمييز من حيث الملكية في أصول وأرباح البنك، وحضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت تطبيقاً لمبدأ "صوت واحد لكل سهم".

وطبقاً لقانون الشركات التجارية، ينص النظام الأساسي على أن تعقد الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً واحداً في غضون أربعة (4) أشهر من نهاية كل سنة مالية. ويجوز لمجلس الإدارة أن يدعو لاجتماع الجمعية العمومية حسب تقديره أو حينما يُطلب منه ذلك لأغراض معينة من قبل المدقق الخارجي أو المساهمين الذين يمتلكون 10% على الأقل من رأس مال البنك التجاري الدولي.

واعتباراً من 31 ديسمبر 2023، عقد البنك التجاري الدولي اجتماعي جمعية عمومية بتاريخ 28 فبراير 2023 و12 يوليو 2023 على التوالي. وقد تم نشر جميع الإفصاحات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني للبنك والصفحة المخصصة له على الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية.

15. إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح (علاقات المستثمرين)

يلتزم البنك التجاري الدولي بأعلى معايير الشفافية ويعزز بيانات الإفصاح بانتظام ليعكس أفضل الممارسات المحلية والدولية. ويلتزم البنك من خلال إدارة علاقات المستثمرين بالتواصل القوي مع المساهمين والمستثمرين المحتملين من خلال ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن جميع الأمور الجوهرية المتعلقة بالبنك التجاري الدولي، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية والحوكمة في البنك التجاري الدولي. كما يلتزم بجميع متطلبات الإفصاح ويقدم جميع المعلومات المالية وتقارير التدقيق بدقة وشفافية لتبقى متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية بالإضافة إلى المتطلبات التنظيمية المحلية بما في ذلك البيانات المالية وتقارير المصرف المركزي والإفصاحات المقدمة إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية.

يؤكد البنك التجاري الدولي أن جميع البيانات المقدَّمة بما في ذلك هذا الصدد بما يشمل متطلبات الإفصاح الواردة في الركيزة 3 - بازل 3 هي، على حد علمه واعتقاده، صحيحة ودقيقة وغير مضللة. علاوةً على ذلك، تتوافق جميع التقارير المالية السنوية للبنك التجاري الدولي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والأحكام المعمول بها في لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ويحتوي تقرير المدققين الخارجيين تأكيدات تُفيد بحصولهم على جميع المعلومات المطلوبة وإجراء التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISA).

16. معاملات أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة

يراجع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية كافة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة بصورة منتظمة. وفي عام 2023، لم يسجل البنك التجاري الدولي أي معاملة مع جهة ذات صلة يزيد حجمها عن 5% من رأس مال البنك أو أي تداول لأسهم البنك بواسطة أعضاء مجلس الإدارة. ولمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى البند 42 في قسم "إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة".

17. تضارب المصالح وتداولات الأطراف المطلعة

في إطار سياسات البنك التجاري الدولي المعتمدة من مجلس الإدارة فيما يتعلق بتضارب المصالح وتداولات الأطراف المطلعة، فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين الداخليين على علم بمهامهم والتزاماتهم القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بأمور تضارب المصالح وتداولات الأطراف المطلعة.

ولم يتم تسجيل أي بلاغ بشأن أي تضارب في المصالح أو أي معاملات مشبوهة كتداولات أطراف مطلعة.

18. البت في شكاوى العملاء

مثّل إرساء ثقافة تتمحور حول العملاء هدفاً أساسياً في عام 2023 للبنك التجاري الدولي، مع إدراك أن رضا العملاء ومشاركتهم أمران محوريان في تحقيقنا للنجاح والنمو. وإن جهودنا المكثفة لم تقتصر على تلبية احتياجات العملاء، بل لتوقعها أيضاً، مما يضمن توافق استراتيجياتنا وإجراءاتنا مع هذه الرؤية.

تعد تعليقات العملاء، لا سيما من خلال شكاواهم، مصدراً مفيداً لتحسين العمليات في البنك التجاري الدولي وتحسينها، لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن عملاءنا هم حجر الأساس في نجاحنا ونموّنا. وإدراكاً للدور المهم لعملائنا في ضمان استمرار نمونا وإنجازنا، فإن فريقنا المخصص للبت في شكاوى العملاء مكلف بالدور الحيوي المتمثل في معالجة شكاوى العملاء، وهو مجال تركيز رئيسي لإدارتنا التنفيذية بما يتوافق مع أفضل الممارسات في الصناعة.

يلتزم هذا الفريق بحل شكاوى العملاء بشكل سريع وفعال، مما يضمن الرضا والامتثال للقيم الأساسية للمصرف المركزي المتمثلة في الشفافية والإنصاف والتعاطف والموثوقية وإمكانية الوصول. وكجزء من التزامنا بتعزيز ثقافة تتمحور حول العملاء، طرحنا مبادرات جديدة عديدة:

لقد استطعنا تبسيط عمليات معالجة الشكاوى، مما يضمن حلاً أسرع وأكثر فعالية. وتمثّل هدفنا في تجاوز نسبة 43% من الشكاوى التي تم حلها خلال 48 ساعة عمل، الهدف الذي كان محدداً في عام 2022.

وفي عام 2023، حققنا إنجازاً ملحوظاً من خلال حل 79% من شكاوى العملاء خلال أيام العمل الخمسة المتفق عليها. ويعزى هذا التحسن الكبير في وقت الاستجابة من جانبنا إلى زيادة الكفاءة في عملياتنا. ونتعهد بمواصلة رفع هذه النسبة من خلال الاستمرار في تبسيط إجراءاتنا التشغيلية وتحسينها.

قام البنك التجاري الدولي بتعزيز استراتيجية معالجة شكاوى العملاء من خلال دمج آلية ردود فعل عامة. وبعد حل كل شكوى، نُجري استبيانات شاملة بهدف قياس مستوى رضا العملاء. وتشكل الأفكار التي يتم جمعها من هذه الاستبيانات أهمية وفائدة في استمرار دفع التحسين في استراتيجيات تقديم الخدمات وتجربة العملاء لدينا.

تخضع الشكاوى للإدارة على أساس الأولوية مع التركيز على تحليل الأسباب الجذرية. ويضمن هذا النهج التحسين المستمر في عملياتنا ومستويات الخدمة لدينا، ولا يتناول العوارض فحسب، بل يتناول المشكلات الأساسية أيضاً.

وتساعد استراتيجية ضمان وجود قنوات وصول متعددة للعملاء لتقديم الشكاوى، فضلاً عن تطبيق نهج مركزي لمتابعة الشكاوى وإدارتها وحلها بمعرفة فريق واحد على معرفة شواغل العملاء وتقديم يد العون لهم عبر ما يفضلونه من قنوات اتصال.

19. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

راجعت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة أداء مجلس الإدارة وقدمت توصيتها فيما يتعلق بالمكافآت السنوية إلى مجلس الإدارة. وبعد موافقة مجلس الإدارة، قدمت الجمعية العمومية في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ 28 فبراير 2023 التوصية النهائية بشأن إجمالي مكافآت مجلس الإدارة لاعتمادها. وافقت الجمعية العمومية على منح مكافأة إجمالية قدرها 6,000,000 درهم إماراتي لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وقد قُسّمت على النحو التالي:

	مجلس إدارة البنك التجاري الدولي	مبلغ المكافأة (درهم إماراتي)
1	السيد/ سيف على الشحي - الرئيس	1,200,000
2	السيد/ علي راشد المهندي - نائب الرئيس	600,000
3	السيد/ مبارك أحمد بن فهد المهيري - عضو	600,000
4	السيد/ محمد علي مصبح النعيمي - عضو	600,000
5	السيد/ صلاح الدين المبروك المدني - عضو	600,000
6	الآنسة/ ميثاء سعيد الفلاسي - عضو	600,000
7	الدكتور/ غيث هامل الغيث القبيسي - عضو	600,000
8	السيد/ فيصل علي التميمي - عضو	600,000
9	السيد/ حمد صلاح التركيت - عضو	600,000
	الإجمالي	**6,000,000**

20. خاتمة

يلتزم البنك التجاري الدولي بتعزيز ثقافة حوكمة مؤسسية قوية من خلال مواصلة تحسين إطاره وسياساته الحالية. ويتبنى البنك أحدث وأفضل الممارسات المعمول بها محلياً ودولياً. ويعد هذا النهج الاستباقي أمراً بالغ الأهمية في الحفاظ على استقرار وسلامة أعمال البنك والارتقاء بهما، وغرس الثقة بين المساهمين والمستثمرين المحتملين وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، حتى في مواجهة ظروف السوق الصعبة والتنافسية.

وإدراكاً لأهمية الحوكمة المؤسسية لجميع الجهات المالية الفاعلة في دولة الإمارات العربية المتحدة، يُعرب البنك التجاري الدولي عن شكره وتقديره للهيئات التنظيمية الرئيسية، بما فيها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية، والسلع، ووزارة الاقتصاد، والتجارة. فقد نهضت هذه المؤسسات بدور حيوي في دعم البنك التجاري الدولي، بما يضمن سلاسة الانتقال خلال التطورات الإجرائية.

والشكر موصول إلى كل أصحاب المصلحة المعنيين على اهتمامهم والتزامهم وإسهاماتهم الثرية التي مكّنت البنك من الوصول إلى المكانة المتميزة التي يحظى بها اليوم. تُثبت الجهود التعاونية التي تبذلها الهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة أهمية الالتزام الجماعي باتباع حوكمة مؤسسية قوية، مما يسهم في النجاح المستدام وقدرة البنك التجاري الدولي على الصمود في المشهد المالي المتغّير باستمرار.

تقرير الاستدامة

تقرير الاستدامة

مرحباً بكم بين طيات تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي لعام 2023 والذي يلقي الضوء على التزامنا وأدائنا تجاه محددات البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة. هذا هو تقريرنا الرابع، ونعتز بمواصلة رحلتنا على طريق التحول إلى مؤسسة أكثر استدامة وأكثر التزاماً بمسؤولياتها البيئة والاجتماعية وخاصةً خلال هذا العام الذي أعلنته دولة الإمارات عاماً للاستدامة. ونقدم في الصفحات التالية تقريراً عن محددات البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة بما يتفق والمبادئ التوجيهية لهيئة الأوراق المالية والسلع، والمعايير البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات لسوق أبوظبي للأوراق المالية، والمبادئ التوجيهية للمبادرة العالمية لإعداد التقارير. ويسلط هذا التقرير الضوء على ما نتبناه من مبادرات نهدف بها إلى بناء الموثوقية لعملائنا، وموظفينا وموردينا ومجتمعاتنا.

آراؤكم ومقترحاتكم محل اهتمامنا

نقدر آراءكم ومقترحاتكم القيّمة بشأن هذا التقرير ونرحب بها فهي ستساعدنا على تحسين عملياتنا وإعداد تقاريرنا في السنوات المقبلة. نرجو موافاتنا بأي آراء أو مقترحات ذات صلة عبر مراسلتنا بالبريد الإلكتروني إلى:

حلا روحي الصفدي،
نائب الرئيس - أمانة سر مجلس الإدارة وعلاقات المستثمرين:
investor.relations@cbi.ae

نطاق التقرير ومحدداته

أُعد هذا التقرير وفقاً لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير – "الخيار الأساس".

المواءمات

يتواءم هذا التقرير مع المبادئ التوجيهية لهيئة الأوراق المالية والسلع والمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لسوق أبوظبي للأوراق المالية وإفصاحات قطاعات الخدمات المالية وفقاً للجيل الرابع من معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة واتفاق باريس للمناخ ورؤية الإمارات 2021 والاستراتيجية الوطنية للطاقة "الإمارات 2050".

البيانات المقارنة

تُظهر الإفصاحات الواردة في هذا التقرير أداء البنك خلال الأعوام 2021 و2022 و2023 فضلاً عن تسليط الضوء على ما اتبعناه من مبادراتنا الأساسية.

الضمان

نواصل تقيدنا بعملية الضمان الداخلي والتي اتبعناها منذ العام الأول من إعدادنا لهذه التقارير، بما يمنح المعنيين من أصحاب المصلحة كامل الثقة في البنك من حيث المعلومات الواردة في التقرير.

- **العام –** يغطي هذا التقرير أداءنا في مجال البيئية والمسائل الاجتماعية والحوكمة لعام 2023
- **الكيانات –** الكيان المشمول في نطاق هذا التقرير هو البنك التجاري الدولي
- **الحدود التشغيلية –** يغطي هذا التقرير عملياتنا في دولة الإمارات فقط

مقدمة الرئيس التنفيذي

المساهمون الأفاضل،

يطيب لي أن أضع بين أيديكم تقرير الاستدامة الرابع الذي يوضح إنجازاتنا في مجال المبادرات المعنية بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة لعام 2023.

ويظل التأكيد على جهودنا الحثيثة المبذولة في هذه المجالات أمراً فائق الأهمية، خاصةً في سياق التحولات العالمية المستمرة التي تلقي بظلالها على حياة المجتمعات والأفراد والاقتصادات في جميع أنحاء العالم.

وخلال العام، حظيت دولة الإمارات العربية المتحدة بشرف استضافة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP28"، حيث تم التوصل إلى أول اتفاق في العالم للتحول بعيداً عن الوقود الأحفوري. كما أُعلن 2023 "عام الاستدامة" في دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالتوازي مع هذه المبادرات، يواكب البنك التجاري الدولي التزامه المتواصل بتوسيع نطاق جهوده في مجال الاستدامة بما يتماشى مع الرؤى والتطلعات العالمية والوطنية، حيث نعطي الأولوية القصوى للتحوّل الرقمي وتعزيز المسؤولية البيئية.

ولا نزال نحظى بدعمٍ وتشجيعٍ قويين من أصحاب المصلحة الرئيسيين لزيادة التركيز بشكلٍ أكبر على أجندة البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة. ويتمثل هدفنا في دمج الرؤى الدولية والوطنية في استراتيجيات أعمالنا وأولوياتنا لتعزيز سعينا لجعل البنك أكثر استدامة.

وأود أن أشكر أصحاب المصلحة الكرام على إبداء ثقتهم الكاملة في البنك التجاري الدولي وعلى ما قدموه من دعمٍ وعونٍ متواصلين طوال العام. وإنني أتطلع أنا وأفراد أسرة البنك التجاري الدولي جميعهم إلى مواصلة تنفيذ أجندتينا الاقتصادية والمعنية بالاستدامة مع المدخلات الأساسية المقدمة من أصحاب المصلحة.

علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي

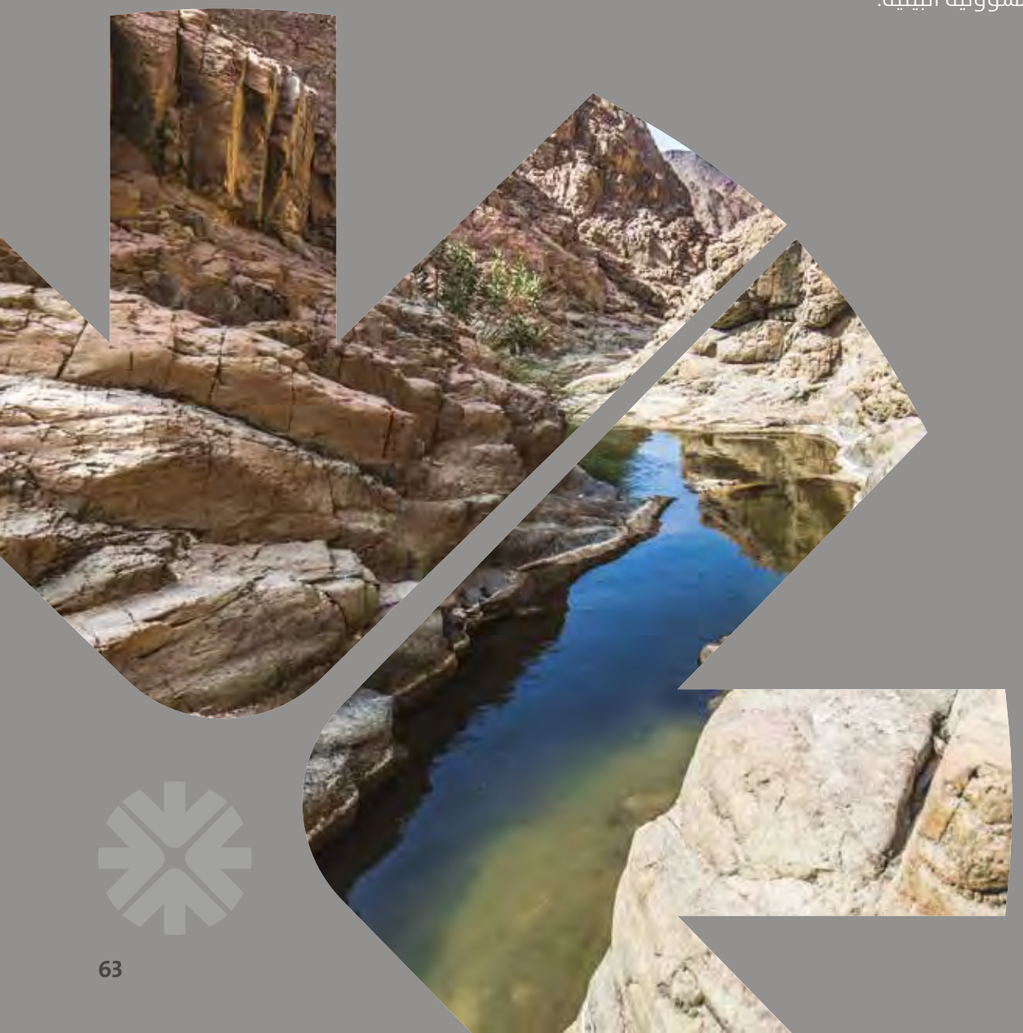

الإنجازات الرئيسية

الأداء البيئي

يستمر أدائنا البيئي في العودة لمستويات ما قبل الجائحة وشهدنا بعض الزيادات في العام 2023 عبر مجموعة من الإجراءات والتدابير. وفيما يلي نذكر بعض المقاييس البيئية الرئيسية التي تحققت في عام 2023 مقارنة بعام 2022:

المحافظة على انبعاثاتنا من الغازات الدفيئة عند نفس مستويات عام 2022.

ارتفاع إجمالي استهلاك الكهرباء بمعدل 13% عن عام 2022.

انخفاض استهلاك الوقود لكل مركبة يملكها أو يستأجرها البنك بمعدل 42% عن عام 2022.

ارتفاع استهلاك المياه بمعدل 5% عن عام 2022.

نواصل استكشاف تنفيذ المبادرات الخضراء في المكاتب الجديدة للمجموعة في كل من جميرا والشارقة، والتي تم افتتاح كلاهما في باكورة عام 2023.

الأداء الاجتماعي

لا نزال نتوخى مزيداً من الانتقائية في توظيف المواهب والكفاءات، مع التركيز على تعيين الأفراد الذين تتناسب خبراتهم ومهاراتهم مع ثقافتنا وأهدافنا. لا يقتصر نظام المكافآت الشاملة الذي يطبّقه البنك على التعويض فحسب، بل يشتمل أيضاً على مجموعة كاملة من المزايا لضمان توفير حزم شديدة التنافسية.

66
تعيين 66 موظفاً جديداً خلال العام 2023

453
قوة عاملة متنوعة نصابها 453 موظفاً بدوام كامل ينتمون إلى 35 جنسية

25%
من موظفينا إماراتيون، بإجمالي 114 موظفاً

43%
من موظفينا إناث، بإجمالي 193 موظفة

10,175
توفير ما مجموعه 10,175 ساعة تدريبية للموظفين

4,718
تدريب 4,718 موظفاً، 23 ساعة تدريبية لكل موظف

19
ضمن إطار سياسة الأبوة المتبعة في البنك، حصل 19 موظفاً على إجازة أبوة خلال العام 2023

الأداء المالي

واصلنا، خلال العام 2023، دعم عملائنا وإسهامنا في دفع عجلة نمو الاقتصاد الوطني. وبالاستمرار في وضع عملائنا في صميم ما نفعله كافة ومن خلال تفاني موظفينا وعملهم الدؤوب، استطعنا زيادة صافي الأرباح بمعدل 14% من 150 مليون درهم إماراتي في العام 2022 إلى 171 مليون درهم إماراتي في العام 2023.

وارتفعت ودائع العملاء (متضمنة الإسلامي) من 12.2 مليار درهم إماراتي في العام 2022 إلى 12.6 مليار درهم إماراتي في العام 2023، وهو ما يمثل نمواً على أساس سنوي بمعدل 3%, كما ارتفع معدل كفاية رأس المال من 14.4% في العام 2022 إلى 15.2% في العام 2023.

وبالتركيز على تعزيز علاقاتنا المصرفية مع عملائنا، مع استحداث طرق عمل مبتكرة في نفس الوقت، استطعنا تحقيق نتائج قوية في العام 2023.

ارتفاع صافي الأرباح
بنسبة 14% من 150 مليون درهم إماراتي في العام 2022 إلى 171 مليون درهم إماراتي في العام 2023.

توقف إجمالي الأصول
عند 19 مليار درهم إماراتي في العام 2023.

إجمالي القروض والسلفيات (بما فيها القروض للبنوك)
عند 14.1 مليار درهم إماراتي في العام 2023.

ارتفاع ودائع العملاء (متضمنة الإسلامي)
بمعدل 3% من 12.2 مليار درهم في العام 2022 إلى 12.6 مليار درهم في العام 2023.

ونستهدف الحفاظ على هذا الزخم والتركيز على أجندتنا المعنية بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة خلال العام 2024 والسنوات المقبلة.

نبذة عن البنك التجاري الدولي

تأسس البنك التجاري الدولي في عام 1991 كبنك إماراتي محلي يخدم الشركات الرائدة ورواد الأعمال بدولة الإمارات العربية المتحدة لتلبية احتياجاتهم المالية الشخصية والمهنية. وغايتنا هي خدمة عملائنا بمساعدتهم على الازدهار في حياتهم وتحقيق طموحاتهم المهنية، بما يتوافق مع أهداف ورؤية دولة الإمارات ككل. كما نهدف إلى التواصل مع المستهلكين وتلبية احتياجاتهم المتنوعة وتعزيز التنوع والشمول.

تأسس البنك التجاري الدولي في رأس الخيمة ويتواجد مقره الرئيسي في دبي، وهو مدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية. أغلبية المساهمين مواطنون إماراتيون، ومن ضمنهم حكومة رأس الخيمة وأعضاء مجلس إدارتنا، الذي يرأسه السيد سيف علي الشحي. ونقدم مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية والحلول المالية المخصصة في مجال الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الإسلامية، والتي تتنوع بين القروض والخدمات التجارية وإدارة النقد وحلول الخزينة وخدمات الحسابات الشخصية وبطاقات الائتمان.

رؤيتنا

أن نحظى بالاعتراف كأحد البنوك الإماراتية فائقة الأداء للشركات الرائدة والأفراد الطموحين ممن يثمّنون العلاقات المصرفية طويلة الأمد.

رسالتنا

بدعم من المواهب الإماراتية الطموحة، يسعى البنك التجاري الدولي لدعم سكان دولة الإمارات لبلوغ تطلعاتهم وتحقيق الازدهار في حياتهم الشخصية والعملية، دعماً لرؤية الإمارات ككل.

ويواصل البنك التجاري الدولي إدارة لجنة المشاركة الوجدانية والاعتمادية وإمكانية الوصول وفقاً لمعايير وتوصيات اتحاد مصارف الإمارات. هذا ويأمل البنك تحسين معايير جودة الخدمة وتعزيز ثقة المستهلك في القطاع المصرفي الإماراتي باتباع هذه المبادئ عند تعامله مع الشكاوى.

نعطي الأولوية لشكاوى العملاء لأنهم محور تركيزنا الأساس. كما نجري تحليلات للأسباب الجذرية لضمان خضوع عمليات البنك ومعايير خدمته للتحسين المستمر. وساعد تزويد العملاء بقنوات وصول متعددة لتقديم الشكاوى، فضلاً عن تطبيق نهج مركزي لمتابعة الشكاوى وإدارتها وحلها بمعرفة فريق واحد، على فهم شواغل العملاء وتقديم يد العون لهم عبر ما يفضلونه من قنوات اتصال.

خطط عام 2024

1

سيستمر دعمنا بقوة للمبادئ التي يعتنقها البنك ألا وهي المساءلة والتركيز على العملاء وكسب ثقتهم.

2

سنواصل تركيزنا على تدريب المواطنين الإماراتيين وترقيتهم إلى المناصب الإدارية والتنفيذية داخل البنك، بما يتماشى مع هدفنا الطموح المتمثل في زيادة عدد الإماراتيين على جميع المستويات.

3

سنواصل توظيف الخريجين والمواهب الطموحة من حملة شهادة الدبلوم بهدف تعزيز وتنمية مهاراتهم في عموم البنك من خلال المزيد من فرص التعلم والتطور.

4

سيبقى موظفونا في صميم أعمالنا، وسنظل ملتزمين بمواصلة الاستثمار في تنمية مهاراتهم، ودعم تطورهم المهني وازدهارهم.

5

سنبقى ملتزمين بتلبية احتياجات موظفينا وعملائنا ومجتمعاتنا المحلية في عموم دولة الإمارات باتباع نهج يركّز على خدمة الأفراد ودعمهم.

6

سنحافظ على التزامنا بالاستثمار في المجتمع المحلي والمساهمة في نمو اقتصاد دولة الإمارات.

الإدارة البيئية

نقوم، في البنك التجاري الدولي، بتقييم الأثر البيئي لعملياتنا عن طريق تطبيق مقاييس تركّز على الحفاظ على الطاقة وتقليل النفايات وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة.

ونطبّق إطار عمل يتيح لنا تحليل الشواغل والفرص والتحديات البيئية وإدراجها في صميم أعمالنا. وتنهض الإدارة العليا للبنك التجاري الدولي بدورٍ نشط في تقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بالقضايا البيئية واعتمادها.

وفي إطار الأهداف البيئة التي نسعى لتحقيقها، نهدف إلى تحقيق التوعية المستمرة لموظفينا وموردينا وعملائنا كافة بأهمية تقليص بصمتهم الكربونية وذلك بتنفيذ مبادرات مثل إعادة تدوير النفايات، وترشيد الشراء، وزيادة العمليات الرقمية لدعم وتعزيز العمليات اللاورقية. وتعد إدارة مخاطر تغير المناخ وما يتعلق به من فرص أمراً فائق الأهمية، لا من أجل سلسلة الإمداد التوريد والعملاء والموظفين فحسب، بل من أجل استدامة أعمالنا ككل.

انبعاثات غازات الدفيئة

تماشياً مع الجهود العالمية والوطنية الرامية إلى التخفيف من تغير المناخ الناجم عن الاحتباس الحراري، نفذنا إجراءات لمتابعة انبعاثاتنا من غازات الدفيئة ونحرص على اتخاذ ما يلزم من إجراءات مستمرة للحد من هذه الانبعاثات ضمن نطاق أعمالنا وخارجها. ونلتزم بالمعيار المؤسسي للمحاسبة والإبلاغ فيما يتصل ببروتوكول غازات الدفيئة لحساب انبعاثات غازات الدفيئة.

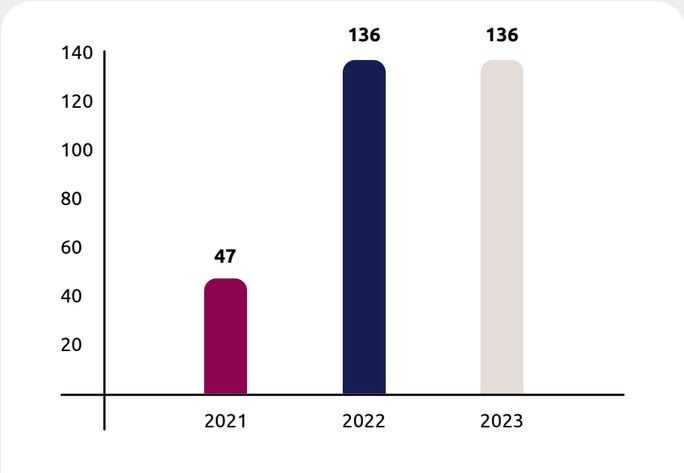

النطاق 1:
الانبعاثات المباشرة من استهلاك الوقود للمركبات المملوكة أو المؤجرة (طن ثاني أكسيد الكربون). وقد ظلت مستويات الانبعاثات من عام 2022 إلى عام 2023 ثابتة.

انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة من عملياتنا المباشرة ضمن **النطاق 2** تبلغ **863 طن ثاني أكسيد الكربون**

النطاق 2:
الانبعاثات غير المباشرة من استهلاك الكهرباء (طن ثاني أكسيد الكربون)

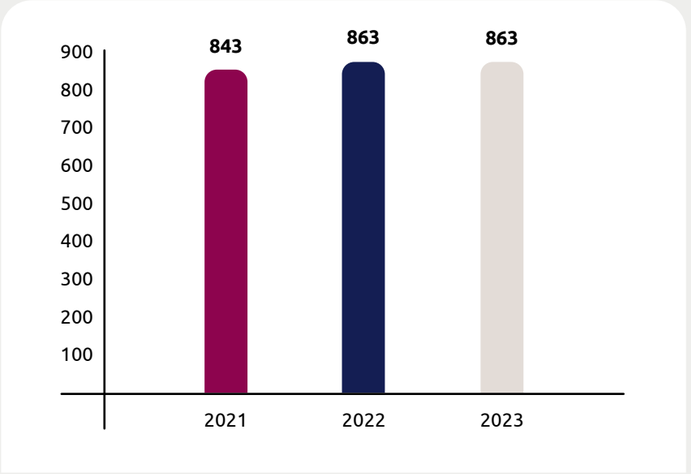

انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة من عملياتنا المباشرة ضمن **النطاق 3** تبلغ **13.3 طن ثاني أكسيد الكربون**

النطاق 3:
الانبعاثات غير المباشرة الأخرى من السفر الجوي (طن ثاني أكسيد الكربون)

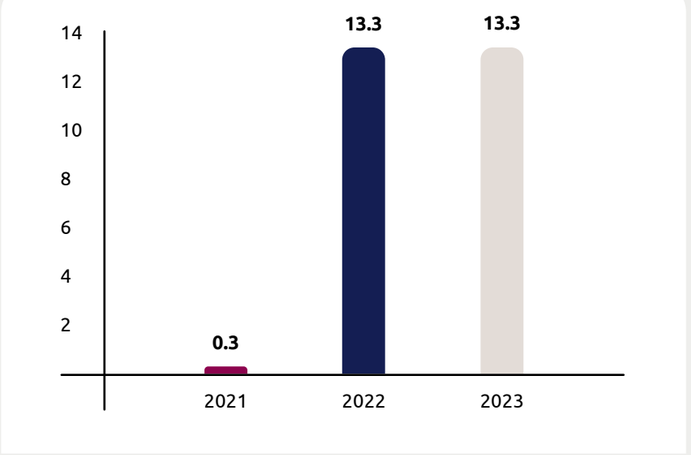

نواصل تقصي الطريقة التي ندير بها ممتلكاتنا في إطار التزاماتنا البيئية بهدف تخفيض بصمتنا الكربونية وتقليل أثرنا السلبي على النظام البيئي العالمي. وقد عمّمنا كشوف الحسابات المصرفية الإلكترونية عبر قاعدة عملائنا وطبّقنا برنامجاً لترشيد استخدام الطابعات لضمان إعادة تدوير كل خراطيش الحبر المستهلكة على نحوٍ مراعٍ للبيئة. وقد واصلنا تبني هذه المبادرات حتى العام 2023.

كما أننا انضممنا، خلال السنوات الأخيرة، إلى صفوف المنظمات والأفراد المعنيين الآخرين حول العالم وعملنا على تخفيض الأضواء إظهاراً لدعمنا للحملة العالمية "ساعة الأرض". ويتولى موظفونا إدارة المراقبة والتحسين المستمرين لأداء انبعاثاتنا وغير ذلك من الابتكارات البيئية التي تعد من أهم عناصر الإدارة البيئية المتبعة في البنك. ويمتد التزامنا بالبيئة إلى ما هو أبعد من الامتثال، مما يسمح لنا باستقصاء جميع جوانب التأثير على البيئة بصورة شاملة.

أهدافنا لعام 2024

مواصلة تخفيض استهلاكنا للورق للاقتراب من تحقيق التحوّل اللاورقي.

مراقبة استخدام الموارد الطبيعية ووضع أهداف مؤسسية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة مع تحسين أداء الأصول.

وضع خطة لإدارة النفايات العضوية بإنتاج السماد داخلياً واللجوء للأنظمة التي تحول دون إرسال النفايات العضوية إلى مكبات النفايات، وبالتالي تقليل انبعاثاتنا من ثاني أكسيد الكربون والميثان.

استهلاك الطاقة والمياه والورق

نهدف إلى تقليل الأثر البيئي لعملياتنا التجارية، من خلال مواءمة إجراءاتنا المؤسسية ضمن إطار الآثار المجتمعية التي نتحمل المسؤولية عنها. ونخطط في السنوات القادمة لتقليل بصمتنا البيئية من خلال اعتماد سياسات وسلوكيات صديقة للبيئة. ونحرص باستمرار على تحسين أدائنا للاستدامة، مع التركيز على جوانب مثل استهلاك الطاقة والمياه وإعادة تدوير الورق ضمن عملياتنا.

استهلاك الكهرباء
2,432 ميجاواط / ساعة

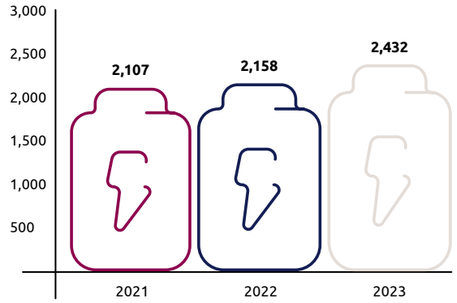

استهلاك الكهرباء لكل موظف
5.4 ميجاواط / ساعة

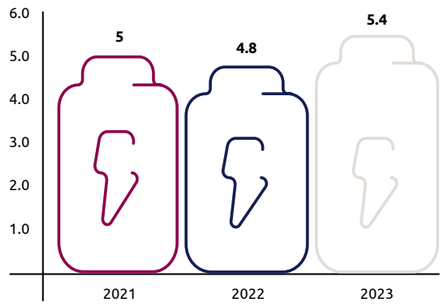

استهلاك الوقود للمركبات المملوكة للبنك أو المؤجرة
33 كيلو لتر

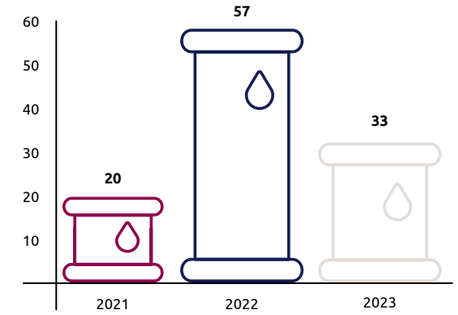

استهلاك المياه لكل موظف
7.9 كيلو لتر

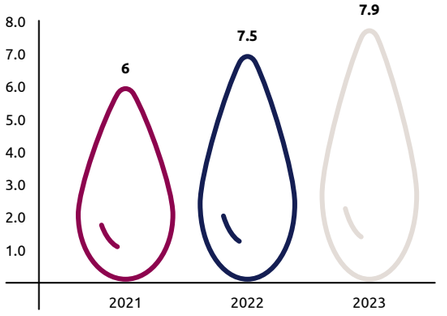

إجمالي استهلاك المياه
3,593 كيلو لتر

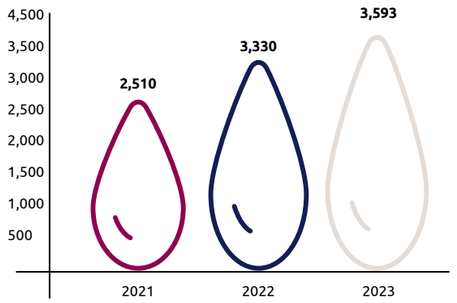

استهلاك مياه المرافق
3,478 كيلو لتر

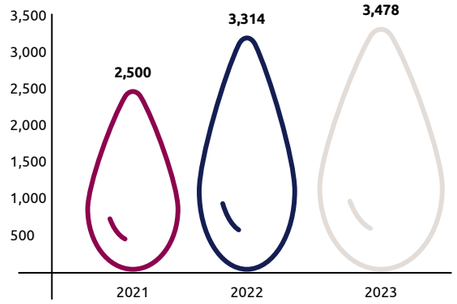

استهلاك مياه الشرب
115.9 كيلولتر

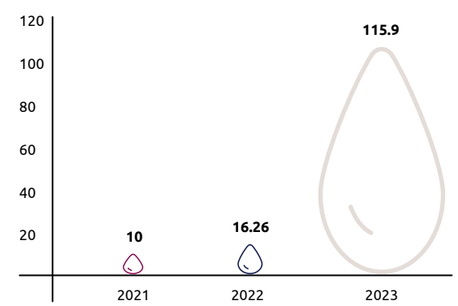

الإدارة الاجتماعية

يعود الفضل لنجاحنا إلى عمل موظفينا الدؤوب وتفانيهم. فهم ركائز قوتنا، ولطالما حافظنا على توفير بيئة تعزز تطوير موظفينا تطوراً شاملاً. ويساهم التزامنا بالتنوع في مكان العمل والأجور السخية التي ندفعها وتقديرنا لإنجازات الموظفين وتشجيعنا لتوظيف النساء وتوفير بيئة تعلم منفتحة للموظفين جميعاً في تعزيز قدراتهم وتحسين إمكاناتهم.

عدد الموظفين المتفرغين
453 موظف

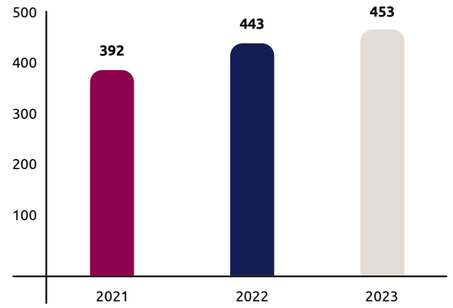

عدد الموظفات
193 موظفة

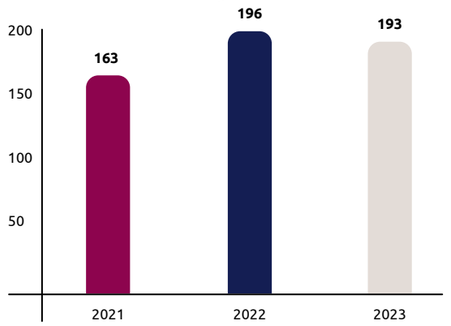

عدد الموظفين من الرجال
260 موظف

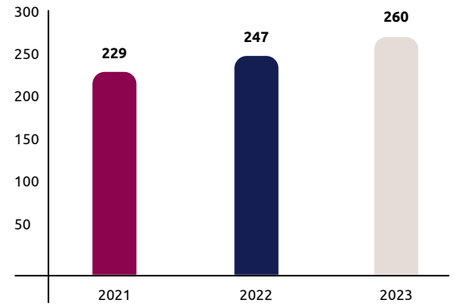

الإدارة العليا
مقسمةً حسب النوع

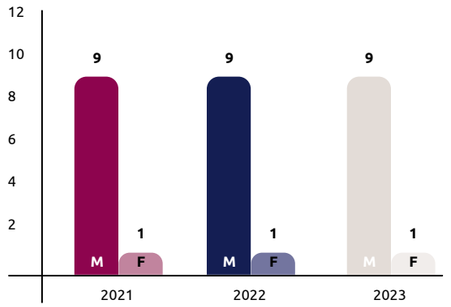

الموظفون حديثو التعيين سنوياً
66 موظفاً سنوياً

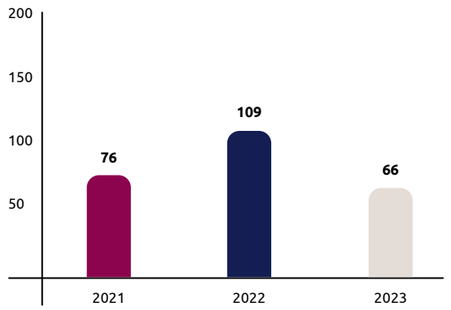

الموظفون حديثو التعيين سنوياً من الرجال
40 موظفاً

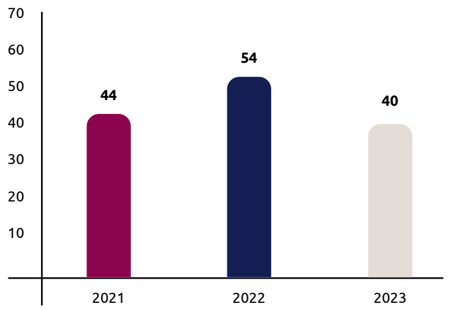

الموظفات حديثات التعيين سنوياً
26 موظفة

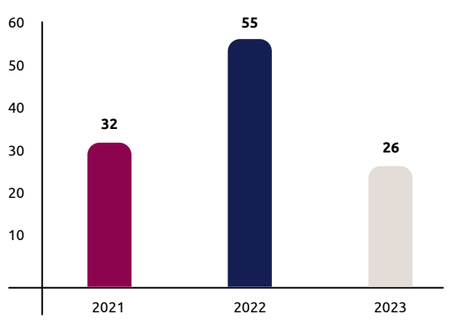

عدد الجنسيات
35 جنسية

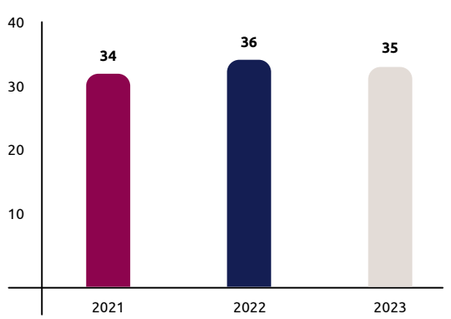

عدد الموظفين المدربين
4,718 موظف

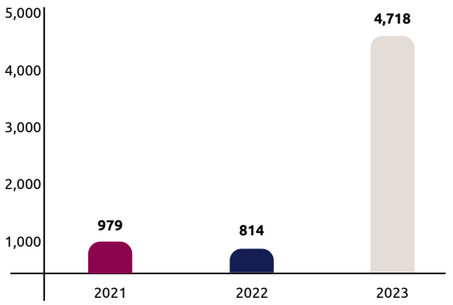

متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف
23 ساعة تدريبية

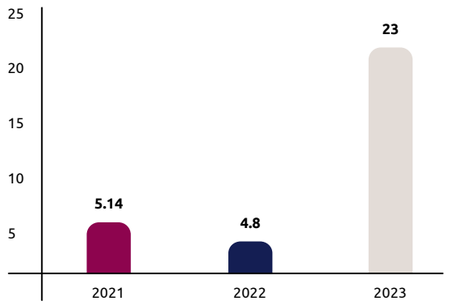

رفاه الموظفين

يؤمن البنك التجاري الدولي بأهمية توفير بيئة مكتبية نابضة بالحياة وملهمة وعملية المنحى، كما يلتزم بتوفير مكان عمل ممتاز لموظفيه. وتضمن برامجنا وسياساتنا المتنوعة المعنية بالموظفين الإبقاء على انخراط زملائنا في العمل، وإطلاق العنان لإمكاناتهم، ومواصلتهم التقدم جنباً بجنب مع المؤسسة.

هذا ولا نتوانى جهداً على تحسين تجارب موظفينا، بالتركيز على جوانب كالتأهيل والترقي الوظيفي عبر التدريب والتطوير والحوافز المستندة إلى الأداء وغير ذلك من فعاليات مشاركة الموظفين على مدار العام. ويتمثل هدفنا في ضمان أن تصبح تجربة العمل لدينا تجربة مجزية ومثرية باستمرار.

ولطالما كان التوطين أحد أهم أولويات استراتيجيات إدارة شؤون العاملين لدينا، ومن هنا يسعدنا أن نعلن أننا قد تجاوزنا أهدافنا المنشودة للعام 2023 في هذا الشأن. واسترشاداً بتوجيهات دولة الإمارات والمصرف المركزي بشأن توظيف المواطنين الإماراتيين، فقد رفعنا نسبة التوطين لدينا لتبلغ 25%.

وفي العام 2023، رحبنا بـ 8 موظفين إماراتيين جدد، ليصل إجمالي عدد الموظفين الإماراتيين بالبنك 114 مقارنة بـ 106 في العام 2022.

عدد الموظفين الإماراتيين

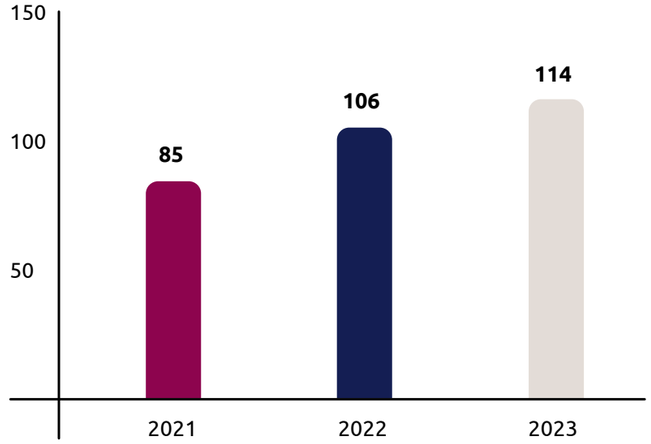

كما يخطط البنك التجاري الدولي أيضاً لتحفيز الموظفين على نحو يعكس محددات الاستدامة في أجورهم في السنوات القادمة. وتتفق نسبة جدول أجور الإدارة مقارنة بالموظفين ونسبة جدول أجور الجنسين مع معايير القطاع المصرفي في دولة الإمارات.

إجمالي ساعات التدريب
10,175 ساعة تدريبية

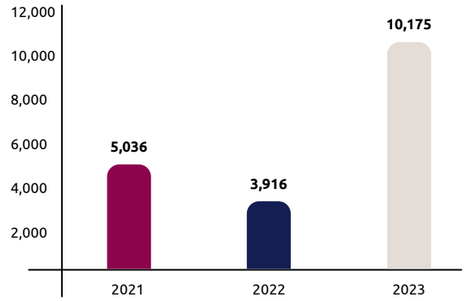

عدد الموظفين المدربين (%)
مقسماً حسب النوع

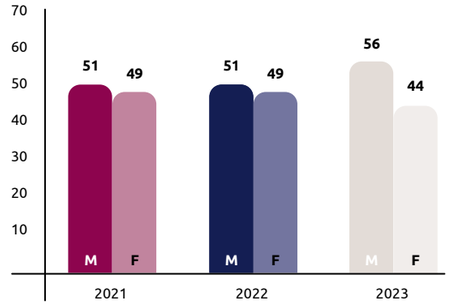

عدد الموظفين الحاصلين على إجازة أبوة
19 موظفاً

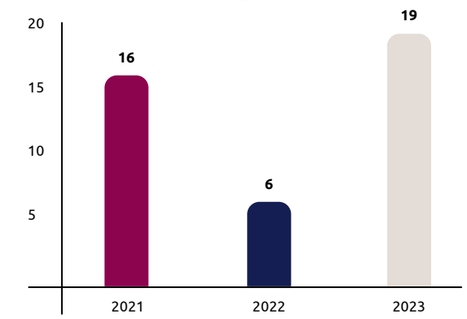

معدل الإبقاء
معدل 91%

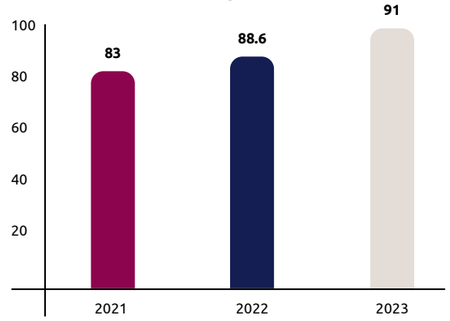

عدد برامج رفاه الموظفين المنفذة

لم يكن ثمة برامج لرفاه الموظفين خلال العام 2023.

معدل الرضا الإجمالي (%) استبيانات رضا الموظفين

إحدى أدوات إدارة الموظفين التي طبقت هذا العام - ومن المقرر نشر تقارير الاستبيان في العام 2024.

لطالما عكفنا على تخطيط وتحسين برامج للتنمية المحيطية والمسؤولية الاجتماعية للشركات المعنية، والتي أسفرت عن ترسيخ الثقة الدائمة لعملائنا ورسم الابتسامات على الوجوه. ونراعي دائماً ونهتم لحاجات أفراد المجتمعات التي نخدمها وشواغلهم وطموحاتهم ورفاهيتهم.

التدريب والتطوير

يدرك البنك التجاري الدولي أن إدارة المواهب هي أمر بالغ الأهمية وضروري على حد سواء في عالم الشركات في يومنا هذا. إنّ احتضان المواهب في هذه البيئة التنافسية ينتج لنا قادة المستقبل لمؤسستنا، ومن ثم فمسؤوليتنا الأساسية هي رعايتهم ومد العون لهم.

وتتواءم برامجنا المعنية بالتدريب والتطوير تواؤماً تاماً مع أهداف الشركة طويلة الأمد، ما يسفر عن صقل المهارات القيادية وازدهار موظفينا. ويولي البنك الأولوية لاستقطاب الموظفين أصحاب الأداء الرفيع والاحتفاظ بهم، ويخصص موارد كبيرة لبرامج تدريب الموظفين وتطويرهم على كافة المستويات.

ويوفر البنك التجاري الدولي لموظفيه كل ما يلزم من دعم من أجل صقل مهاراتهم وقدراتهم وتطويرها باستمرار. نحن ملتزمون بصقل مواهب موظفونا وتطوير قدراتهم من خلال توفير التدريب الفني الوظيفي ودعم البرامج التدريبية لأصحاب الهمم، إلى جانب تنظيم حملات التبرع بالدم.

تعزيز الأخلاقيات المهنية

يعكف البنك التجاري الدولي على ضمان إرساء ثقافة مؤسسية تعزز السلوكيات الأخلاقية والنزاهة، وكلاهما أمر هام في القطاع المصرفي.

فخلال العام 2023، حرصت الإدارة التنفيذية للبنك على مواصلة تأكيدها على أهمية مسؤولية كل فرد عن الالتزام بالضوابط الأخلاقية والحفاظ على مصالح البنك وحمايتها من خلال التبليغ عن السلوكيات غير الأخلاقية والتي تشمل – على سبيل المثال لا الحصر - الاختلاس والاحتيال والفساد والرشوة وتضارب المصالح وخرق خصوصية العملاء والتمييز العنصري والتحرش، ومخالفات القوانين، وتحريف الحقائق، وتشويهها.

التركيز على العملاء

يولي البنك أولوية قصوى لبرنامجنا المستمر لتثقيف العملاء.

وجاء هذا البرنامج استجابةً لتزايد حجم التهديدات من الجرائم الإلكترونية العالمية ويتواءم مع قنواتنا المصرفية الرقمية الجديدة، ومن ثم ضمان رفع الوعي بأهمية حماية البيانات وأمنها وإدراك تلك المسألة تمام الإدراك.

أهدافنا لعام 2024

من بين المبادرات التي يعتزم البنك تنفيذها خلال العام 2024 طرح أدوات جديدة تضمن كفاءة الحوار المتبادل مع موظفينا، ما يضمن الإنصات لهم، والتكيف مع احتياجاتهم، وتعزيز مشاركتهم وتفاعلهم من أجل الارتقاء بأعمالنا.

كما نحرص انطلاقاً من استراتيجية التوطين التي يتبعها البنك على تقديم المزيد من الدعم والعون لمواطني دولة الإمارات ممن يدخلون القطاع المصرفي وينخرطون فيه، مع الإبقاء في الوقت نفسه على تركيزنا على إنشاء قاعدة مواهب شاملة ومتنوعة مستمدة من مجموعة من الخلفيات والقطاعات المتنوعة من أجل دفع عجلة تقدم البنك.

كما يحرص البنك التجاري الدولي على مواصلة رحلته نحو المزيد من التنافسية في السوق. ويتضمن ذلك تعزيز قدرة البنك على استقطاب المواهب الحيوية من خلال حرصنا على توفير مزايا متنامية لموظفينا كالمكافآت والخبرات والدورات التدريبية بما يتماشى مع متطلبات المشهد المصرفي المتطور ومتطلبات أعمالنا المتغيرة.

الحوكمة الأخلاقية

يعتبر البنك التجاري الدولي حوكمة الشركات السليمة عاملاً أساسياً لتعزيز سمعته، محلياً ودولياً على السواء، وذلك بالالتزام بثقافة مؤسسية تحفز أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والموظفين على الامتثال لمبادئ السلوكيات السليمة. وتضم حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين.

كما تنهض حوكمة الشركات بدورٍ محوري في تحديد أهداف الشركة وتحديد سبل تحقيق هذه الأهداف وآليات مراقبة الأداء. وتمثل إطار عمل يضمن الأداء السليم للمؤسسات المالية والقطاع المصرفي على وجه العموم. ولطالما كان ضمان الأمن والسلامة للبنك التجاري الدولي عاملين أساسيين في استقراره المالي والطريقة التي يدير بها أعماله. ومن ثم، فإنهما يمثلان حجر الزاوية لتعزيز ثقة السوق ودعم نزاهة أعماله.

يتفق الالتزام بمعايير حوكمة الشركات في البنك التجاري الدولي مع القوانين واللوائح والقواعد الوطنية ذات الصلة. كما يخضع البنك للوائح الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، فضلاً عن الإرشادات وأفضل الممارسات الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

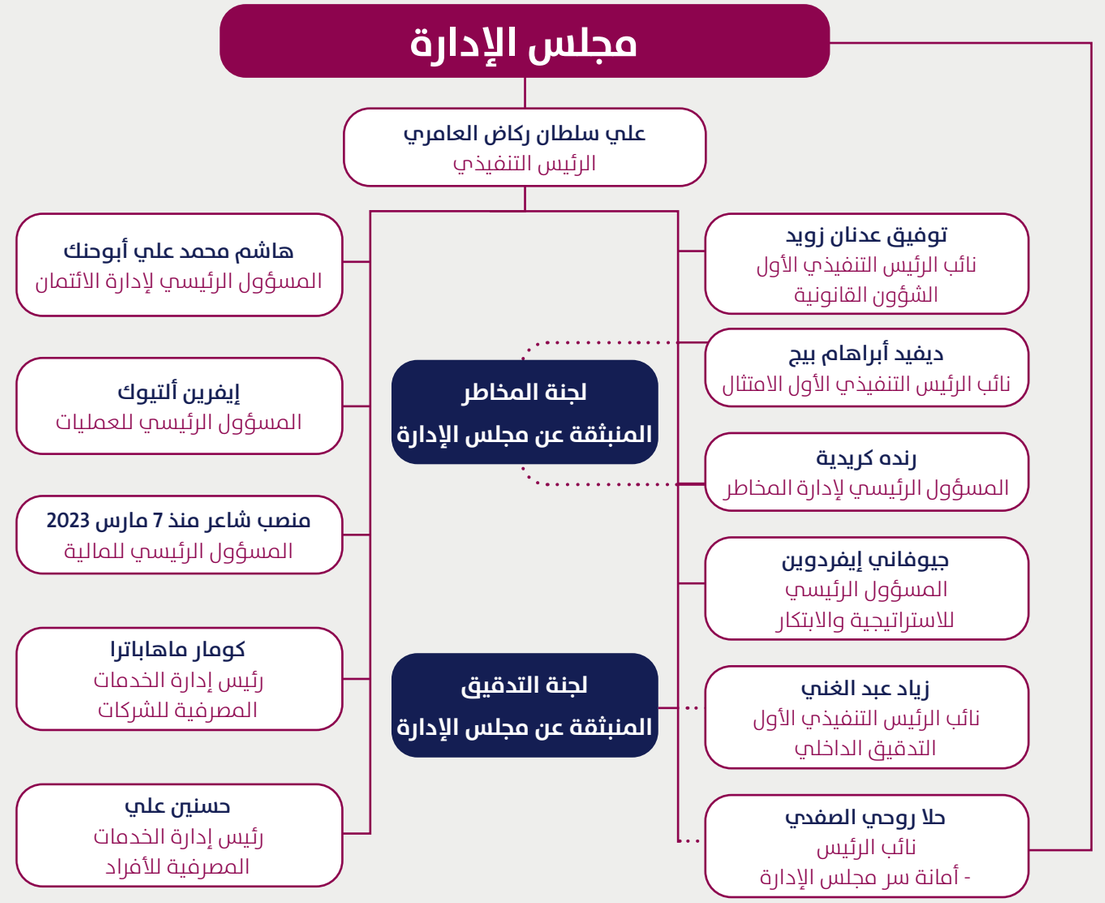

هيكل مجلس الإدارة

طبقًا للوائح النظام التأسيسي للبنك التجاري الدولي، يتم انتخاب تسعة (9) أعضاء مجلس إدارة أو تعيينهم لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد لنفس المدة. ويكون للمجلس السلطة الأعلى لإدارة البنك التجاري الدولي ويمتلك الحق في تعيين مديرين أو أشخاص مفوضين وتخويلهم حق التوقيع باسم البنك التجاري الدولي منفردين أو مجتمعين. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمهارات اللازمة التي تؤهلهم لتنفيذ مهامهم وخدمة مصلحة البنك التجاري الدولي. كما يلتزمون بتخصيص القدر اللازم من الوقت والاهتمام لإنجاز مهامهم واستكمالها خلال فترة عملهم.

خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عُقد في 28 فبراير 2023، تم تعيين تسعة أفراد مرموقين، من بينهم سيدتان، رسمياً لشغل عضوية مجلس إدارة البنك التجاري الدولي. وقد صدّق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على هذه التعيينات، للتأكيد على الخبرات والقدرات والإمكانات الجماعية للأعضاء الجدد في مجلس الإدارة.

يوجد تنوع ملحوظ في تشكيل مجلس الإدارة، حيث عُيّن خمسة أفراد كأعضاء مستقلين وأربعة كأعضاء غير مستقلين يمثلون بنك قطر الوطني.

إضافة إلى ذلك، يدل انضمام عضوتين في مجلس الإدارة على التزام البنك التجاري الدولي بالتنوع والشمول، وتقديره بالمساهمات القيّمة للأفراد من خلفيات مختلفة. ولا يتوافق هذا الالتزام مع مبادئ الحوكمة الرشيدة فحسب، بل يؤكد أيضاً على أهمية استقصاء مختلف وجهات النظر من أجل رسم ملامح استراتيجية البنك وعملياته.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة هي كالتالي:

- لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة
- لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة
- لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة
- لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة
- اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة

واصل البنك التجاري الدولي جهوده الرامية إلى تعزيز إطار الحوكمة القائم واعتماد أحدث الممارسات الريادية في هذا الشأن وهو ما يسهم بدوره في الحفاظ على استقرار وسلامة أعماله وتعزيزها وكسب ثقة المساهمين والمستثمرين المحتملين وكافة الأطراف المعنية رغم ظروف السوق الصعبة.

وكان هذا العام خطوة محورية نحو إرساء دعائم المرحلة التالية من حوكمة البنك التجاري الدولي وإرساء ركائز الإدارة فيما يتعلق بالتحضير للتشكيل الجديد لمجلس الإدارة ولجان المجلس ووظائف دعم الإدارة التنفيذية ذات الصلة.

التشاور مع أصحاب المصلحة وتحليل الأهمية النسبية

يُعرّف البنك التجاري الدولي أصحاب المصلحة بأنهم المؤسسات والأفراد الذين يتأثرون بعمليات البنك ويملكون القدرة على التأثير عليها. ومن أصحاب المصلحة المستثمرون والموظفون والموردون والمستهلكون والسلطات الحكومية والمجتمعات المحلية. وتلتزم إدارتنا بمبدأ التوفيق بين المطالب المجتمعية والأهداف التجارية.

ولأجل بناء علاقة طويلة الأمد مع أصحاب المصلحة المعنيين، ينصب تركيزنا في البنك على استقصاء آرائهم وتعقيباتهم كما نركز على فهم شواغلهم ومن ثم نعكس هذه النقاط في الطريقة التي ندير بها أعمالنا. ونحرص على ضمان استخدام المعلومات الواردة إلينا من خلال مشاركة أصحاب المصلحة والانتفاع بها من أجل التأثير على النهج الذي نتبعه. كما أننا نحرص على التواصل مع أصحاب المصلحة في البنك عبر مجموعة متنوعة من القنوات الرسمية وغير الرسمية، فضلاً عن الفعاليات الرسمية والاجتماعية المتواصلة الأخرى.

نهج البنك التجاري الدولي في إشراك أصحاب المصلحة

أصحاب المصلحة في البنك هم شركاؤنا في خلق القيمة التي ننشدها من أجل عالم أفضل وأكثر استدامة. ونحن نتواصل مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الفهم المشترك لأهدافنا المشتركة. ويعتمد وتيرة هذا التواصل والتفاعل على تأثير فئات أصحاب المصلحة على أعمالنا. كما أننا ننخرط في مناقشات بنّاءة مع أصحاب المصلحة المعنيين ونبيّن خلال تلك المناقشات أهداف أعمالنا ورؤيتنا طويلة الأمد، فضلاً عن بيان المسار الذي نسلكه وكيفية تأثير السوق الحالية على عملياتنا. وتسهم تلك المبادرات في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة بالبنك وإيمانهم به. ونقيّم بصورة دورية ما نحرزه من تقدم ومدى ترجمتنا لمساهمات أصحاب المصلحة وتحويلها إلى اتخاذ قرارات فعالة

تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين

نحدد مجموعات وفئات أصحاب المصلحة ونصنفها حسب الأولوية على أساس أهميتها بالنسبة لشركتنا وقدرتها على التأثير على اختيارات البنك التجاري الدولي. كما ينعكس التنوع الواسع المرتبط بأعمالنا أيضاً على قائمة أصحاب المصلحة المعنيين، والتي تضم العملاء والموظفين والجهات التنظيمية والسلطات الحكومية والموردين والمؤسسات المحلية وحماة البيئية والمناصرين الاجتماعيين، داخل مؤسستنا وخارجها على حدٍ سواء.

تحليل الأهمية النسبية

إن فهم الشواغل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لأصحاب المصلحة المعنيين لهو أمر محوري للمحافظة على تركيزنا على القضايا المهمة، اليوم ومستقبلاً. وقد عكفنا على صياغة مصفوفتنا الخاصة بالأهمية النسبية مع استمرارنا في تطوير نهجنا المعني بإشراك أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وتعزيز ذلك النهج. وتعتبر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على قدرتنا على الخروج بقيمة طويلة الأمد مجالات التركيز الرئيسية. وتُقيّم هذه العوامل بالنظر في تأثيرها على استراتيجية المؤسسة ومناحي الحوكمة والأداء و/أو ما يتاح أمامنا من آفاق مستقبلية. ولتحديث تقييم الأهمية النسبية، وضعنا أربعة إجراءات رئيسية.

1. توزيع الاستبيان
أجرينا دراسة شاملة للقطاع، وراجعنا إرشادات إعداد التقارير، وقيّمنا أداء النظراء، وكذلك قدرتنا على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لدولة الإمارات. واستندت أسئلتنا إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، كما تناولت طيفاً واسعاً من الموضوعات كالشواغل المالية والاجتماعية والبيئية.

2. تحديد الموضوعات
يتضمن كل موضوع وصفاً محدداً وطريقة التصنيف.

3. تحديد القضايا من حيث الأولوية
لقد أجرينا مشاورات أصحاب المصلحة مع مختلف فئات أصحاب المصلحة لتقييم وجهات نظرهم حول مدى أهمية وأولوية القضايا المعنية في تفاعلاتهم مع البنك التجاري الدولي.

4. مواءمة الخطط والالتزامات الوطنية والدولية
تمت مصادقة مخرجات ونتائج تلك العملية من أجل ضمان فهمنا وإدراكنا لأولويات أصحاب المصلحة المعنيين ومدى اتفاق تلك الأولويات مع تصنيفنا لأولويات الشواغل ذات الأهمية النسبية من أجل خلق القيمة، ومدى اتفاقها مع رؤيتنا المؤسسية والوطنية والعالمية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

مصفوفة الأهمية النسبية

يظهر موضع القضايا ضمن مصفوفة الأهمية النسبية على نحوٍ جلي قدراً كبيراً من التوافق بين آراء أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، وقد استخلصت تلك الآراء بشكل منفصل.

كما تبين مصفوفة الأهمية النسبية مدى أهمية التأثير الذي يخلفه عدد من الموضوعات المرتبطة بأعمالنا على أصحاب المصلحة في البنك، كالخدمات المصرفية الإلكترونية والخدمات الرقمية وتجربة العملاء ومدى رضاهم وخصوصية البيانات والأمن السيبراني.

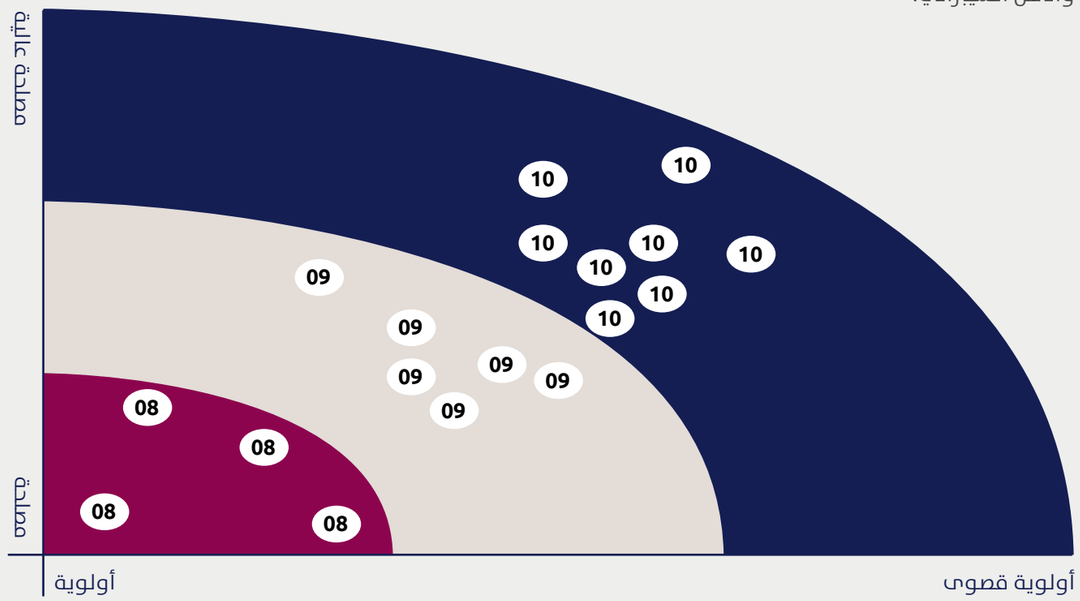

10 ثقافة العمل
10 تجربة العملاء
10 الخصوصية والأمن
10 الشروط والأحكام النظيفة والعادلة
10 النمو الاقتصادي للمؤسسة والموظفين والمجتمع
10 التدريب والتطوير

10 بيئة العمل الصحية والآمنة
10 تمكين المرأة
09 الخدمات المصرفية الإلكترونية والرقمية
09 تمكين الشباب
09 تكافؤ الفرص للجميع
09 إدارة النفايات
09 إعادة تدوير الورق

09 القوامة البيئية
08 مراقبة بصماتنا الكربونية
08 استقطاب المواهب وتنميتها
08 استراتيجية المشاركة وتبادل المعارف
08 التطوع المؤسسي

الإفصاحات البيئية

الإفصاحات البيئية	الحسابات	الاستجابة لمعايير المبادرة العالمية للتقارير	الاستجابة لمعايير أهداف التنمية المستدامة	أرقام الصفحات/الروابط أو الإجابة المباشرة
1- انبعاثات غازات الدفيئة	1-1) إجمالي كمية مكافئات ثاني أكسيد الكربون، للنطاق الأول 1-2) إجمالي كمية مكافئات ثاني أكسيد الكربون، للنطاق الثاني (إن وُجد) 1-3) إجمالي كمية مكافئات ثاني أكسيد الكربون، للنطاق الثالث (إن وُجد)	المبادرة العالمية للتقارير 305: الانبعاثات 2016	هدف التنمية المستدامة 13: العمل المناخي	الصفحة 67-68 1- انبعاثات غازات الدفيئة
2- كثافة الانبعاثات	2-1) إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة حسب معامل قياس المخرجات 2-2) إجمالي الانبعاثات من غير غازات الدفيئة حسب معامل قياس المخرجات	المبادرة العالمية للتقارير 305: الانبعاثات 2016	هدف التنمية المستدامة 13: العمل المناخي	البيانات غير متوفرة حالياً، ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير التالي.
3- استخدام الطاقة	3-1) إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة حسب معامل قياس المخرجات 3-2) إجمالي الانبعاثات من غير غازات الدفيئة حسب معامل قياس المخرجات	المبادرة العالمية للتقارير 302: الطاقة 2016	هدف التنمية المستدامة 12: الاستهلاك الرشيد	الصفحات 70 استهلاك الكهرباء والوقود
4- كثافة الطاقة	إجمالي الاستخدام المباشر للطاقة حسب معامل قياس المخرجات	المبادرة العالمية للتقارير 302: الطاقة 2016	هدف التنمية المستدامة 12: الاستهلاك الرشيد	الصفحة 70
5- مزيج الطاقة	النسبة المئوية: استخدام الطاقة حسب نوع التوليد	المبادرة العالمية للتقارير 302: الطاقة 2016	هدف التنمية المستدامة 12: الاستهلاك الرشيد	لا يملك البنك التجاري الدولي سيطرةً مباشرةً على مزيج الطاقة المستخدم، حيث يتم الحصول على الطاقة الأولية من الشبكة الوطنية.
6- استخدام المياه	6-1) إجمالي كمية المياه المستهلكة 6-2) إجمالي كمية المياه المستصلحة	المبادرة العالمية للتقارير 303: المياه والمخلفات السائلة 2018 والصرف الصحي	هدف التنمية المستدامة 6: المياه النظيفة	الصفحة 70-71
7- العمليات البيئية	7-1) هل تتبع شركتك سياسة بيئية رسمية؟ نعم/لا 7-2) هل تتبع شركتك سياسات محددة للنفايات و/أو المياه / أو الطاقة و/أو إعادة التدوير؟ نعم/لا 7-3) هل تستخدم شركتك نظاماً معترفاً به لإدارة الطاقة؟	المبادرة العالمية للتقارير 103: نهج الإدارة 2016		لا يتم تطبيق سياسة بيئية. لا يتم تطبيق سياسة لإعادة التدوير. يدرس البنك التجاري الدولي وضع سياسات مرتبطة بالاستدامة في المستقبل.

الإفصاحات البيئية	الحسابات	الاستجابة لمعايير المبادرة العالمية للتقارير	الاستجابة لمعايير أهداف التنمية المستدامة	أرقام الصفحات/الروابط أو الإجابة المباشرة
8- الرقابة البيئية	هل يشرف فريق الإدارة الخاص بك على قضايا الاستدامة و/أو يديرها؟ نعم/لا	المبادرة العالمية للتقارير 102: الإفصاحات العامة 2016	هدف التنمية المستدامة 13: العمل المناخي	نعم يشرف فريق الإدارة على المبادرات المعنية بالاستدامة.
9- الرقابة البيئية	هل يشرف مجلس الإدارة على قضايا الاستدامة و/أو يديرها؟ نعم/لا	المبادرة العالمية للتقارير 102: الإفصاحات العامة 2016	هدف التنمية المستدامة 13: العمل المناخي	نعم
10- التخفيف من مخاطر المناخ	المبلغ الإجمالي المستثمر سنويًا لتطوير البنية التحتية المرتبطة بالمناخ والقدرة على الصمود وتطوير المنتجات		هدف التنمية المستدامة 13: العمل المناخي	لا يوجد مبلغ مستثمر

الإفصاحات الاجتماعية

الإفصاحات البيئية	الحسابات	الاستجابة لمعايير المبادرة العالمية للتقارير	الاستجابة لمعايير أهداف التنمية المستدامة	أرقام الصفحات/الروابط أو الإجابة المباشرة
1- نسبة أجور الرئيس التنفيذي	1-1) النسبة: إجمالي تعويضات الرئيس التنفيذي مقارنة بمتوسط الأجر الإجمالي للدوام الكامل 1-2) هل تبلغ شركتك عن هذا المقياس في الإيداعات التنظيمية؟ نعم/لا	المبادرة العالمية للتقارير 102: الإفصاحات العامة 2016	هدف التنمية المستدامة 10: الحد من أوجه عدم المساواة	البيانات غير متوفرة حالياً؛ ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير التالي.
2- نسبة الأجور بين الجنسين	النسبة: متوسط تعويضات الذكور مقارنةً بمتوسط تعويضات الإناث	المبادرة العالمية للتقارير 405: فرص التنوع والمساواة 2016	هدف التنمية المستدامة 5: المساواة بين الجنسين	أجور الموظفين والموظفات متوازنة ومتماشية مع معايير القطاع.
3- معدل تبدل الموظفين	3-1) النسبة المئوية: التبدل السنوي للموظفين بدوام كامل 3-2) النسبة المئوية: التبدل السنوي للموظفين بدوام جزئي 3-3) النسبة المئوية: التبدل السنوي للمتعاقدين/ الاستشاريين	المبادرة العالمية للتقارير 401: فرص العمل 2016	الصفحة 70-68 معدل الاستهلاك: خلال العام 2021 عزي التحسن الملحوظ في النسب إلى خيارات "العمل عن بعد".	الصفحة 74 عدد العاملين بدوام كامل للأعوام2021 و2022 و2023 لا يوجد موظفون بدوام جزئي. البيانات غير متوفرة حالياً، ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير التالي.
4- التنوع بين الجنسين	إجمالي الاستخدام المباشر للطاقة حسب معامل قياس المخرجات	المبادرة العالمية للتقارير 302: الطاقة 2016	هدف التنمية المستدامة 12: الاستهلاك الرشيد	الصفحة 73-72
5- نسبة العمالة المؤقتة	5-1) النسبة المئوية: إجمالي عدد الوظائف في المؤسسة التي يشغلها موظفون بدوام جزئي 5-2) النسبة المئوية: إجمالي عدد الوظائف في المؤسسة التي يشغلها متعاقدون و/أو استشاريون	المبادرة العالمية للتقارير 102: الإقرارات العامة 2016	هدف التنمية المستدامة 12: الاستهلاك الرشيد	لا يوجد موظفون بدوام جزئي البيانات غير متوفرة حالياً، ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير التالي.
6- عدم التمييز	هل تتبع شركتك سياسة لعدم التمييز؟ نعم/لا	المبادرة العالمية للتقارير 103: نهج الإدارة 2016*	هدف التنمية المستدامة 10: الحد من أوجه عدم المساواة	لا. ويعمل البنك التجاري الدولي على وضع سياسة لعدم التمييز.
7- معدل الإصابات	هل تتبع شركتك سياسة للصحة المهنية و/أو سياسة للصحة والسلامة العالمية؟ نعم/لا	المبادرة العالمية للتقارير 103: نهج الإدارة 2016*	هدف التنمية المستدامة 3: الصحة الجيدة والرفاه	البيانات غير متوفرة حالياً، ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير التالي.

الإفصاحات البيئية	الحسابات	الاستجابة لمعايير المبادرة العالمية للتقارير	الاستجابة لمعايير أهداف التنمية المستدامة	أرقام الصفحات/الروابط أو الإجابة المباشرة
8- الصحة والسلامة العالمية	هل تتبع شركتك سياسة للصحة المهنية و/أو سياسة للصحة والسلامة العالمية؟ نعم/لا	المبادرة العالمية للتقارير 103: نهج الإدارة 2016*	هدف التنمية المستدامة 3: الصحة الجيدة والرفاه	لا. ويلتزم البنك التجاري الدولي بمتطلبات سياسة الصحة والسلامة المحلية. ويضمن البنك أن يتمتع جميع الموظفين بتأمين صحي
9- مراقبة عمالة الأطفال والعمل القسري	9-1) هل تتبع شركتك سياسة لمكافحة عمالة الأطفال و/أو العمل القسري؟ نعم/لا 9-2) إذا كانت الإجابة نعم، فهل تشمل سياسة مكافحة عمالة الأطفال والعمل القسري الموردين والبائعين أيضاً؟ نعم/لا	المبادرة العالمية للتقارير 103: نهج الإدارة 2016	هدف التنمية المستدامة 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	لا. ويعمل البنك التجاري الدولي على وضع هذه السياسة في العام المقبل. البيانات غير متوفرة حالياً، ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير التالي.
10- حقوق الإنسان	10-1) هل تتبع شركتك سياسةً معنية بحقوق الإنسان؟ نعم/لا 10-2) إذا كانت الإجابة نعم، فهل تشمل سياسة حقوق الإنسان الموردين والبائعين أيضاً؟ نعم/لا	المبادرة العالمية للتقارير 103: نهج الإدارة 2016	هدف التنمية المستدامة 10: الحد من أوجه عدم المساواة	لا. البيانات غير متوفرة حالياً، ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير التالي.
11- التوطين	النسبة المئوية للموظفين من المواطنين		هدف التنمية المستدامة 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	الصفحة 75 عدد الموظفين الإماراتيين
12- الاستثمار المجتمعي	المبلغ المستثمر في المجتمع كنسبة مئوية من إيرادات الشركة.	المبادرة العالمية للتقارير 413: المجتمعات المحلية 2016	هدف التنمية المستدامة 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	لا يوجد مبلغ مستثمر. تُقيّم مجالات العمل المحتملة للنظر فيها مستقبلاً.

إفصاحات الحوكمة

الإفصاحات البيئية	الحسابات	الاستجابة لمعايير المبادرة العالمية للتقارير	الاستجابة لمعايير أهداف التنمية المستدامة	أرقام الصفحات/الروابط أو الإجابة المباشرة
1- تنوع مجلس الإدارة	1-1) النسبة المئوية: مجموع مقاعد مجلس الإدارة التي يشغلها الرجال والنساء 1-2) النسبة المئوية: مناصب رؤساء اللجان التي يشغلها الرجال والنساء	المبادرة العالمية للتقارير 102: الإفصاحات العامة 2016	هدف التنمية المستدامة 5: المساواة بين الجنسين	10:1 البيانات غير متوفرة حالياً، ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير التالي. البيانات غير متوفرة حالياً، ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير التالي.
2- استقلالية مجلس الإدارة	2-1) هل تمنع الشركة الرئيس التنفيذي من العمل كرئيس لمجلس الإدارة؟ نعم/لا 2-2) النسبة المئوية: مجموع مقاعد مجلس الإدارة التي يشغلها أعضاء مجلس إدارة مستقلون	المبادرة العالمية للتقارير 405: فرص التنوع والمساواة 2016	هدف التنمية المستدامة 5: المساواة بين الجنسين	البيانات غير متوفرة حالياً، ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير التالي. البيانات غير متوفرة حالياً، ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير التالي.
3- الحوافز	هل يتم تحفيز المديرين التنفيذيين رسمياً لتعزيز أدائهم في مجال الاستدامة؟			البيانات غير متوفرة حالياً، ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير القادم.
4- مدونة قواعد السلوك للموردين	4-1) هل البائعون أو الموردون الذين يتعامل البنك معهم مطالبون باتباع مدونة لقواعد السلوك؟ نعم/لا 4-2) إذا كانت الإجابة نعم، فما النسبة المئوية للموردين الذين أثبتوا رسمياً امتثالهم لهذه المدونة؟		هدف التنمية المستدامة 12: الاستهلاك الرشيد	نعم. البيانات غير متوفرة حالياً، ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير التالي.
5- الأخلاق ومكافحة الفساد	5-1) هل تتبع شركتك سياسة للأخلاق و/أو مكافحة الفساد؟ نعم/لا 5-2) إذا كانت الإجابة نعم، فما النسبة المئوية للقوة العاملة لديك التي أثبتت رسمياً امتثالها لهذه السياسة		هدف التنمية المستدامة 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	نعم. البيانات غير متوفرة حالياً، ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير التالي.

الإفصاحات البيئية	الحسابات	الاستجابة لمعايير المبادرة العالمية للتقارير	الاستجابة لمعايير أهداف التنمية المستدامة	أرقام الصفحات/الروابط أو الإجابة المباشرة
6- خصوصية البيانات	6-1) هل تتبع شركتك سياسة لخصوصية البيانات؟ نعم/لا			نعم.
	6-2) هل اتخذت شركتك خطوات للامتثال لقواعد القانون العام لحماية البيانات؟ نعم/لا			البيانات غير متوفرة حالياً، ونعمل على توفير التفاصيل المطلوبة في التقرير التالي.
7- إعداد تقارير الاستدامة	هل تنشر شركتك تقرير استدامة؟ نعم/لا			هذا التقرير هو تقرير الاستدامة الثالث للبنك التجاري الدولي.
9- ممارسات الإفصاح	9-1) هل تقدم شركتك بيانات الاستدامة لأطر إعداد تقارير الاستدامة؟ نعم/لا			هذا التقرير هو التقرير الثالث. وسينظر البنك التجاري الدولي في الإفصاحات الضرورية في المستقبل.
	9-2) هل تركز شركتك على أهداف محددة من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؟ نعم/لا			لا، وسينظر البنك التجاري الدولي في الإفصاحات الضرورية في التقرير المقبل.
	9-3) هل تحدد شركتك أهدافاً وتبلغ عن التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟ نعم/لا			لا، وسينظر البنك التجاري الدولي في الإفصاحات الضرورية في التقرير المقبل.
10- الضمان الخارجي	هل إفصاحات الاستدامة لديكم مضمونة أو مصادق عليها من شركة تدقيق خارجية؟ نعم/لا	المبادرة العالمية للتقارير 103: سيتم استخدام نهج الإدارة 2016 إلى جانب المعايير المتعلقة بالموضوع		لا، واخترنا الضمان الداخلي لتقرير هذا العام.

الهيكل التنظيمي

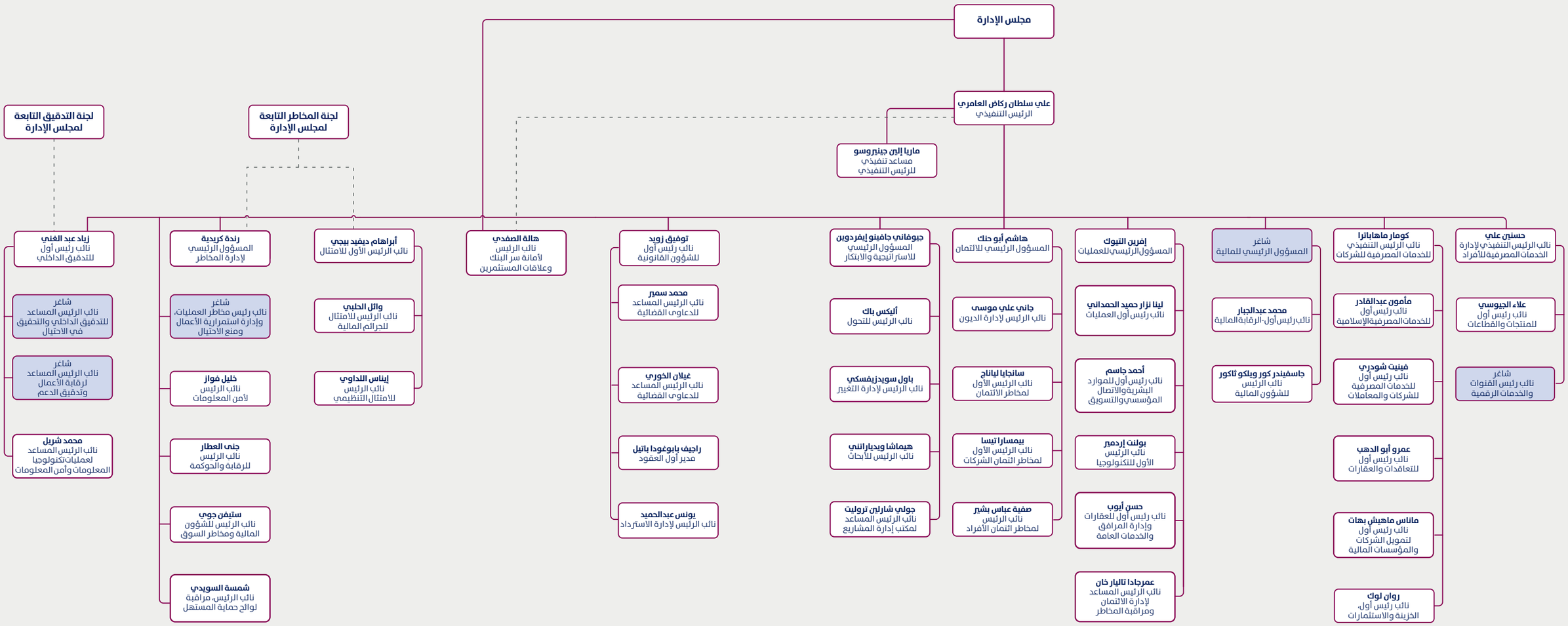

التقارير والبيانات المالية الموحدة

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

التقارير والبيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

تخضع هذه البيانات المالية الموحدة والمدققة لموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واعتماد المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

المحتوى مُصنف عام

The content is classified as Public

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

جدول المحتويات

	الصفحات
تقرير مجلس الإدارة	١
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢
بيان المركز المالي الموحد	٨
بيان الدخل الموحد	٩
بيان الدخل الشامل الموحد	١٠
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	١١
بيان التدفقات النقدية الموحد	١٣
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٥
الملحق: مسرد الاختصارات	٩٢

المحتوى مُصنف عام

The content is classified as Public

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

تقرير مجلس الإدارة

يسرّ أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقريرهم والبيانات المالية الموحدة المدققة للبنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") وشركاته التابعة (مجتمعين "المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

التأسيس والمكاتب المسجلة

تأسس البنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") بموجب المرسوم الأميري رقم ٩١/٥ الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٩١ من قبل صاحب السمو حاكم إمارة رأس الخيمة. إن المقر المسجل للبنك هو ص.ب. ٧٩٣، رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة.

الأنشطة الرئيسية

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم الخدمات البنكية للأفراد والخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية والإسلامية وخدمات الوساطة وخدمات إدارة الأصول. وتتم تنفيذ هذه الأنشطة من خلال فروعه في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المركز المالي والنتائج

تتضمن البيانات المالية الموحدة المرفقة المركز المالي للمجموعة ونتائجها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

حققت المجموعة صافي إيرادات من الفوائد وإيرادات من الأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية بمبلغ ٣٥٥,٧٤٣ ألف درهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: ٣٩٧,٨٠٤ ألف درهم)، وسجلت صافي أرباح بمبلغ ١٧٠,٦٤١ ألف درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: ١٥٠,٤٧٠ ألف درهم).

أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي أعضاء مجلس إدارة البنك في نهاية السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

السيد/ سيف علي الشحي	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ علي راشد المهندي	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد/ محمد علي مصبح النعيمي	
السيد/ مبارك أحمد بن فهد المهيري	
السيدة/ ميثاء سعيد الغفلاني	
د/ غيث هاشل الغيث القبيسي	
السيد/ صلاح الدين المبروك المدني	
السيدة/ فاطمة ابراهيم الباكر	
السيد/ عبد العزيز خالد جوخدار	

مدققو الحسابات

لقد تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من قبل شركة جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة. ونظراً لأهليتهم يعرضون إعادة تعيينهم.

بتفويض من مجلس الإدارة

Saif Al Shehhi (Jan 15, 2024 20:28 GMT+4)

سيف علي الشحي
رئيس مجلس الإدارة

١٥ يناير ٢٠٢٤

The content is classified as Public

جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة - أبو ظبي

مكتب رقم ١١٠١، الطابق ١١
برج الكمالة
شارع زايد الأول
الخالدية
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٩٧٥٠ ٦٦٦ ٢ ٩٧١+
www.grantthornton.ae

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي البنك التجاري الدولي ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي
لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للبنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة "المجموعة")، والتي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وبيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي
لقد قمنا بتنفيذ أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "*مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة*" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً*لقواعد الأخلاقيات المهنية للمحاسبين القانونيين الصادرة* عن *مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين*، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس إبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفقاً لتقديرنا المهني، أكثر الأمور أهمية بالنسبة لتدقيقنا البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا البيانات المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا بشأنها، علماً بأننا لا نبدي رأياً منفصلاً عن هذه الأمور. وحددنا الأمور الموضحة أدناه واعتبرناها أمور التدقيق الرئيسية التي سيتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

١. قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن تقييم تحديد مخصصات الانخفاض في قيمة الأصول المالية بالتكلفة المطفأة بواسطة المجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام تتعلق بالمراحل التي تنتمي إليها الأصول المالية وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ركزت عملية التدقيق على هذا الأمر بسبب الأهمية النسبية للأصول المالية بالتكلفة المطفأة ودرجة تعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

يتم تقييم الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة للأفراد والشركات بشكل فردي لمعرفة الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. حيث يتطلب هذا الأمر حصول الإدارة على جميع المعلومات الاستشرافية النوعية والكمية المعقولة والداعمة أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير التعرض للانخفاض الائتماني. وقد يتم الاستعانة أيضاً بأحكام الإدارة في الانتقال اليدوي بين المراحل وفقاً لسياسات المجموعة ومتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ – الأدوات المالية.

يتم قياس قيمة خسائر الائتمان المتوقعة من تعرضات الأفراد والشركات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والمرحلة الثانية عن طريق نماذج محدودة التدخل اليدوي. من الأهمية بمكان أن تكون النماذج والمتغيرات الرئيسية لاحتمالية التخلف عن السداد، والخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد، والتعرض عند التعثر، وتعديلات عوامل الاقتصاد الكلي صالحة طوال العام ويتم التحقق من صحتها من قبل مراجع مستقل.

بالنسبة لحالات التعرض عند التعثر، تضع الإدارة أحكاماً لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المتعلقة بالتعرضات الفردية بما في ذلك قيمة الضمانات.

يعتبر قياس خسائر الائتمان المتوقعة أحد أمور التدقيق الرئيسية لأن المجموعة تطبق أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

grantthornton.ae

© ٢٠٢١ جميع الحقوق محفوظة لجرانت ثورنتون - الإمارات العربية المتحدة ("جرانت ثورنتون") والتي تمثل جميع الكيانات القانونية التي تحمل شعارها جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة، الشركة المرخصة وفقاً لقوانين جزر الهند الغربية البريطانية (أبي بي أو) وهي شركة مسجلة لدى جزر الهند الغربية البريطانية، تعمل في الإمارات العربية المتحدة، تشمل هذه الكيانات فروع الشركة بالشارقة وأبو ظبي ودبي والشارقة بالإضافة إلى فروع الشركة بالمنطقة الحرة وأعمالها ذات صلة تعمل تحت أي سلطة قانونية أخرى.

تعبير "جرانت ثورنتون" الذي يستخدم في هذه الوثيقة يشير إلى واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء في مجموعة جرانت ثورنتون الدولية المحدودة وشركاتها الأعضاء حسب السياق الذي يرد فيه. جرانت ثورنتون الدولية المحدودة وشركاتها الأعضاء تمثل كيانات قانونية منفصلة. لا تقدم جرانت ثورنتون الدولية المحدودة خدمات للعملاء. وقد يقدم الخدمات وأعمال الشركات الأعضاء. جرانت ثورنتون الدولية والشركات الأعضاء ليسوا وكلاء لبعضهم البعض ولا يلزم أحد الآخر ولا يتحمل مسؤولية أخطاء وأعمال بعضهم البعض.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)
١. **قياس خسائر الائتمان المتوقعة** (تابع)

كيفية تناول أعمال تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي
لقد قمنا بإجراءات التدقيق التالية بخصوص خسائر الائتمان المتوقعة:

- فهمنا عملية إدارة مخاطر الائتمان وعملية تقدير مخصصات الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات، وفحصنا فعالية الضوابط الرقابية المتعلقة بهذه العمليات.
- قمنا بإجراء مراجعة ائتمانية تفصيلية لعينة من حالات التعرض، وتحققنا من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة معايير التصنيف ضمن المراحل المعلية بها بما في ذلك كفاية المخصصات.
- تحققنا من مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة.
- استعنا بخبرائنا المتخصصين في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ من أجل تقييم ما يلي:
  - الإطار المفاهيمي المستخدم في صياغة سياسة انخفاض القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ – الأدوات المالية.
  - منهجية تحديد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التخلف عن السداد، والخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد، والتعرض عند التعثر بما في ذلك مدى معقولية الافتراضات المطبقة.
  - مدى ملاءمة متغيرات عوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات الاقتصادية المتعددة المستخدمة ومقدار ترجيح تلك السيناريوهات.
- قمنا بفحص المنهجية الحسابية ومطابقة عينة من حالات التعرض الخاصة بالشركات والأفراد مع بيانات المصدر.
- قمنا بتقييم تعديلات النماذج اللاحقة وأحكام الإدارة من أجل تقييم مدى معقولية هذه الأحكام.
- استعانت المجموعة بجهة خارجية للتحقق من صحة المتغيرات الرئيسية، أي احتمالية التخلف عن السداد، والخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد، بما في ذلك عوامل الاقتصاد الكلي، المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة خلال السنة. لقد أخذنا بعين الاعتبار عملية التحقق الخارجي من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير الانخفاض في القيمة.
- قمنا أيضاً، بخصوص تعرضات المرحلة الثالثة وعينة من تعرضات الشركات، بتقييم ما إذا كان قد تم تحديد حالات الانخفاض في القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب، وتقييم مدى ملاءمة الافتراضات المتعلقة بالمخصصات مثل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وتقييمات الضمانات وتقديرات الاسترداد.
- قمنا بتقييم الإفصاح الوارد في البيانات المالية الموحدة المتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

٢. **أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بإعداد التقارير المالية**
لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بإعداد التقارير المالية للبنك كأحد مجالات التركيز نظراً لعظم حجم وتنوع معاملات البنك اليومية واعتمادها على التشغيل الفعال للضوابط الرقابية اليدوية والآلية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. يوجد هناك مخاطر من عدم دقة تصميم الإجراءات المحاسبية الآلية والضوابط الرقابية عليها وتشغيلها على نحو فعال. وعلى وجه الخصوص، تعد الضوابط الرقابية ذات الصلة في غاية الأهمية للحد من احتمالية حدوث احتيال وخطأ نتيجة التغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.

كيفية تناول أعمال تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي
اعتمدت منهجية التدقيق لدينا على الضوابط الرقابية الآلية، وبالتالي تم تنفيذ الإجراءات التالية لاختبار الوصول والتحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات:

- فهمنا التطبيقات المتعلقة بإعداد التقارير المالية والبنية التحتية الداعمة لهذه التطبيقات.
- استعنا بخبرائنا المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات لإجراء ما يلي:
  - فحص الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالضوابط الآلية والمعلومات المستخرجة من أجهزة الكمبيوتر، ويشمل ذلك عمليات الوصول والأمن وتغييرات البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة.
  - القيام بإجراء فحص للضوابط الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الهامة ذات الصلة بالعمليات التجارية.
- تحققنا من المعلومات المستخرجة من أجهزة الكمبيوتر والمستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية لأجهزة التحكم المنطقي للتقارير.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى التقرير السنوي للمجموعة. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة، الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، قبل تاريخ تقريرنا، ومن المتوقع أن تكون المعلومات المتبقية من التقرير السنوي متاحة لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقريرنا التدقيقي بشأنها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وبالتالي فإننا لا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بشأنها.

Grant Thornton

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

المعلومات الأخرى (تابع)

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو ما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو ما إذا اتضح وجود أي أخطاء جوهرية بها. إذا تبين لنا، استنادًا إلى الأعمال التي قمنا بها، وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعيّن علينا الإبلاغ عن هذا الأمر. ليس لدينا ما يستوجب الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

أمر آخر
تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أبدى رأيًا غير معدّل حول تلك البيانات المالية الموحدة بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٢٣.

مسؤوليات الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمّل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح متى كان ذلك مناسبًا، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي سوى ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثّل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية في حال وجودها. قد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بمخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الناتجة عن الخطأ، وذلك نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية الخاص بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن مدى فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا لفت الانتباه، في تقرير مدقق الحسابات، إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو نقوم بإصدار رأي معدّل في حالة كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تعرض المعاملات والأحداث ذات الصلة بما يحقق طريقة العرض العادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية حول المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة داخل المجموعة لإبداء رأي عن البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق للمجموعة وتنفيذها والإشراف عليها، ونتحمل وحدنا المسؤولية عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من بينها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال تدقيقنا.

كما نقدم لمسؤولي الحوكمة ما يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، حيث نقوم بالتواصل معهم وإبلاغهم حول كافة العلاقات وغيرها من الأمور التي يُعتقد أنه من المحتمل أن يكون لها تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا والضوابط والضمانات ذات الصلة التي من شأنها أن تحافظ على استقلاليتنا حيثما كان ذلك ملائماً.

من الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت أكثر أهمية بالنسبة لتدقيقنا البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي نشير إلى أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا التدقيقي ما لم يحظر القانون أو اللوائح التنفيذية الإفصاح عنها أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا وذلك في حال كان من المتوقع أن يؤدي هذا الإفصاح إلى عواقب سلبية تفوق المنفعة العامة التي من الممكن تحقيقها من جراء الإفصاح.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

كما يقتضي المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا نفيد بما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لأعمال تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام المعمول بها من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١؛
- احتفظ البنك بدفاتر محاسبية منتظمة؛
- تتوافق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع ما جاء بالدفاتر المحاسبية للبنك؛
- يبين الإيضاحان رقم ١٢ و١٣ حول البيانات المالية الموحدة عن مشتريات البنك أو استثماراته في الأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣؛
- يبين الإيضاح رقم ٤٢ حول البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تمت بموجبها تلك المعاملات؛
- بناءً على المعلومات التي أتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن البنك قد خالف، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، أياً من الأحكام المعمول بها من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ أو النظام الأساسي للبنك، على وجه قد يؤثر تأثيراً جوهرياً على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣؛
- يبين الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة المساهمات المجتمعية المقدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

علاوة على ذلك، ووفقاً لما يقتضيه القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته، فإننا نؤكد أننا قد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

جرانت ثورنتون

فاروق محمد
سجل مدققي الحسابات رقم: ٨٦
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
التاريخ: ١٥ يناير ٢٠٢٤

البنك التجاري الدولي ش.م.ع.

بيان المركز المالي الموحد

كما في

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف درهم
الأصول			
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٦	١,٢٨٤,٣١٨	٢,٦٣٢,٥٦٥
أدوات مالية مشتقة	٤٠	٢,٦٣٣	٦,٦٠٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٧	٢٠٧,٠٠٨	٤٥٨,٤٤٨
قروض وسلفيات للعملاء	٨	١١,٥٨٠,٨٩٥	١٩,٤١٠,٤٣٣
أصول تمويلية واستثمارية إسلامية	٩	١,٠٢٧,٦١٤	٥١٣,٦٩٩
ذمم مدينة وأصول أخرى	١٠	٦٧٤,٦٤٤	٢,١٣١,٨٣٩
مخزون عقاري	١١	٤٥٨,٦٧٠	٥٠٠,٦٦٠
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة	١٢	٣٠٠,٣٩١	٩٦٤,٠٠٩
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	١٣	٢,١٧٧,٠٠١	٢,٠٨٢,٩٧٧
استثمارات عقارية	١٤	٣٩,٠٩٧	٣٦,٠٢٢
أصول غير ملموسة	١٥	٢٧,١٧٠	٢٨,٦٠١
ممتلكات ومعدات	١٦	٩٤,٤٦٢	١١٠,٦٨٢
مجموع الأصول		١٨,٩٧٣,٧٦٣	٢١,١٦٦,٥٣٩
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للمصرف المركزي	٦	١,٧٨٣	١,٧٤٨
أدوات مالية مشتقة	٤٠	٨,٠٦٨	٦,٠٨٤
ودائع وأرصدة مستحقة إلى البنوك	١٧	٢,٧٤٧,٨٣٥	٤,٠١٤,٥٣١
ودائع العملاء	١٨	١١,٢٥٣,٨٥٧	١١,٣٦٠,٥٤٣
ودائع العملاء الإسلامية	١٩	١,٣٥٣,٨٧٤	٨٣٩,٢٨٢
ذمم دائنة والتزامات أخرى	٢٠	٢٣٥,٤٠٧	٢,٢٤٥,٧١٨
مجموع الالتزامات		١٦,١٠٠,٨٢٤	١٨,٤٦٧,٩٠٦
حقوق الملكية			
رأس المال	٢١	١,٢٣٧,٣٨٣	١,٢٣٧,٣٨٣
سندات الشق الأول من رأس المال	٢٢	٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥
احتياطيات	٢٣	٥٢٥,٢٩١	٥٥١,١١٨
أرباح محتجزة/ (خسائر متراكمة)		٣١,٠٨٣	(١٥٢,٢٣٠)
حقوق الملكية العائدة لملاك البنك		٢,٢٥٢,٨٨٢	٢,٥٩٥,٢٩٦
الحصص غير المسيطرة	٢٤	١٢٠,٠٥٧	١٠٣,٣٣٧
مجموع حقوق الملكية		٢,٨٧٢,٩٣٩	٢,٦٩٨,٦٣٣
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		١٨,٩٧٣,٧٦٣	٢١,١٦٦,٥٣٩

على حد علمنا، ووفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية، فإن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد والأداء المالي الموحد والتدفقات النقدية الموحدة للمجموعة.

علي سلطان رکاض العامري
الرئيس التنفيذي

سيف علي الشحي
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة والملحق جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

البنك التجاري الدولي ش.م.ع.
بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
إيرادات الفوائد	٢٥	٩٨٣,٧٩١	٦٥٤,٢٤٧
إيرادات من أصول تمويلية واستثمارية إسلامية	٢٦	٨٣,٣٦٩	٤٦,١٠٥
مجموع إيرادات الفوائد والإيرادات من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية		١,٠٦٧,١٦٠	٧٠٠,٣٥٢
مصاريف الفوائد	٢٧	(٥٩٩,٨٦٣)	(٢٦٢,٤٠٥)
توزيعات لمودعي الودائع الإسلامية	٢٨	(١١٢,٠٥٤)	(٤٠,١٤٣)
صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية		٣٥٥,٢٤٣	٣٩٧,٨٠٤
إيرادات الرسوم والعمولات	٢٩	١٣١,٠٥٤	١١٦,١٢٣
مصاريف الرسوم والعمولات	٢٩	(١٨,٥١٤)	(١٤,٨٦٠)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات		١١٢,٥٤٠	١٠١,٢٦٣
إيرادات تشغيلية أخرى، بالصافي	٣٠	٧٥,٧٦٤	١٠٣,٧٤٩
صافي الإيرادات التشغيلية		٥٤٣,٥٤٧	٦٠٢,٨٠٩
مصاريف عمومية وإدارية	٣١	(٣٤٩,٠٩٢)	(٣٢٧,٧٤٣)
صافي خسائر الانخفاض في قيمة أصول مالية	٣٢	(٥٣,٦٦١)	(١٣٦,٦٨٨)
صافي عكس الانخفاض في قيمة أصول غير مالية	٣٣	٢٩,٨٤٧	٩,٠٩٢
أرباح السنة		١٧٠,٦٤١	١٥٠,٤٧٠
أرباح السنة العائد إلى:			
ملاك البنك		١٥٣,٩٢١	١١٧,٩٣٧
الحصص غير المسيطرة	٢٤	١٦,٧٢٠	٣٢,٥٣٣
		١٧٠,٦٤١	١٥٠,٤٧٠
ربحية السهم:			
الربحية الأساسية والمخفضة للسهم (بالدرهم)	٣٥	٠,٠٨٩	٠,٠٦٧

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

		٢٠٢٣	٢٠٢٢
	إيضاح	ألف درهم	ألف درهم
أرباح السنة		١٧٠,٦٤١	١٥٠,٤٧٠
الدخل الشامل الآخر:			
بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً في الأرباح أو الخسائر:			
التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		٨٨٤	(٦٩,٨٤٣)
إعادة قياس صافي التزامات المنافع المحددة		٢,٧٨١	٣,١١٣
الإيرادات/ (الخسائر) الشاملة الأخرى للسنة		٣,٦٦٥	(٦٦,٧٣٠)
مجموع الدخل الشامل للسنة		١٧٤,٣٠٦	٨٣,٧٤٠
مجموع الدخل الشامل للسنة العائد إلى:			
ملاك البنك		١٥٧,٥٨٦	٥٠,٥٠٧
الحصص غير المسيطرة	٢٤	١٦,٧٢٠	٣٣,٢٣٣
		١٧٤,٣٠٦	٨٣,٧٤٠

CBI

البنك التجاري الدولي ش.م.ع.
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	رأس المال	سندات الشق الأول من رأس المال	احتياطيات	أرباح محتجزة/ (خسائر متراكمة)	حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك	الحصص غير المسيطرة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠٢٣							
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١,٧٣٧,٣٨٣	٤٥٩,١٢٥	٥٥١,١١٨	(١٥٢,٣٢٠)	٢,٥٩٥,٢٩٦	١٠٣,٣٣٧	٢,٦٩٨,٦٣٣
أرباح السنة	-	-	-	١٥٣,٩٢١	١٥٣,٩٢١	١٦,٧٢٠	١٧٠,٦٤١
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	٨٨٤	٢,٧٨١	٣,٦٦٥	-	٣,٦٦٥
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	٨٨٤	١٥٦,٧٠٢	١٥٧,٥٨٦	١٦,٧٢٠	١٧٤,٣٠٦
التحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	-	١٧,٠٦٤	(١٧,٠٦٤)	-	-	-
التحويل من الاحتياطي إلى الأرباح المحتجزة	-	-	(٣١,٤٧١)	٣١,٤٧١	-	-	-
تحويل إلى احتياطي المخصص المحدد لمصرف الإمارات المركزي	-	-	(١٢,٣٠٤)	١٢,٣٠٤	-	-	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١,٧٣٧,٣٨٣	٤٥٩,١٢٥	٥٢٥,٢٩١	٣١,٠٨٣	٢,٧٥٢,٨٨٢	١٢٠,٠٥٧	٢,٨٧٢,٩٣٩

تشكل الإيضاحات المرفقة والملحق جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

تصنيف المحتوى: عام

The content is classified as Public

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	رأس المال	سندات الشق الأول من رأس المال	احتياطيات	خسائر متراكمة	حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك	الحصص غير المسيطرة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠٢٢							
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١,٧٣٧,٣٨٣	٤٥٩,١٢٥	٤٩٧,٤٧٨	(١٤٩,١٩٧)	٢,٥٤٤,٧٨٩	٢٠,١٠٤	٢,٦١٤,٨٩٣
أرباح السنة	-	-	-	١١٧,٢٣٧	١١٧,٢٣٧	٣٣,٩٣٣	١٥٠,٤٧٠
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	-	-	(٦٩,٨٤٣)	٣,١١٣	(٦٦,٧٣٠)	-	(٦٦,٧٣٠)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	(٦٩,٨٤٣)	١٢٠,٣٥٠	٥٠,٥٠٧	٣٣,٩٣٣	٨٣,٧٤٠
التحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	-	١٥,٠٤٧	(١٥,٠٤٧)	-	-	-
التحويل إلى الاحتياطي العام	-	-	١٥,٠٤٧	(١٥,٠٤٧)	-	-	-
التحويل من احتياطي إلى الأرباح المحتجزة	-	-	٨٢,٦٧٧	(٨٢,٦٧٧)	-	-	-
تحويل إلى احتياطي المخصص المحدد لمصرف الإمارات المركزي	-	-	١٠,٧١٢	(١٠,٧١٢)	-	-	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١,٧٣٧,٣٨٣	٤٥٩,١٢٥	٥٥١,١١٨	(١٥٦,٣٣٠)	٢,٥٩٥,٢٩٦	١٠٣,٣٣٧	٢,٦٩٨,٦٣٣

تشكل الإيضاحات المرفقة والملحق جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

تصنيف المحتوى: عام

The content is classified as Public

البنك التجاري الدولي ش.م.ع.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٣	٢٠٢٢
ألف درهم	ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
ربح السنة	١٧٠,٦٤١	١٥٠,٤٧٠
تعديلات:		
استهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ٣١)	٢٠,٨٨٨	١٩,٩٢٣
استهلاك استثمار عقاري (إيضاح ٣١)	١,١٨٧	١,٢١٩
إطفاء أصول غير ملموسة (إيضاح ٣١)	١٠,٢٠١	١٣,٦٦٩
صافي خسائر الانخفاض في قيمة الأصول المالية (إيضاح ٣٦)	٥٣,٦٦١	١٢٦,٦٨٨
صافي عكس الانخفاض في قيمة الأصول غير المالية (إيضاح ٣٣)	(٢٩,٨٤٧)	(٢,٠٩٢)
الأرباح من استبعاد ممتلكات ومعدات	-	(٥٩)
إطفاء أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٥,٠٦١	٤,٥٥١
أرباح من أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(٣٥,٤٢٩)	(٧٠,٥٠٦)
إيرادات توزيعات الأرباح	(٦٢٥)	(٨٠٤)
مخصص مكافآت نهاية الخدمة (إيضاح ٢٠، ٢٠١)	٦,٤٥٤	١٤,٧١٨
أرباح من استبعاد استثمارات عقارية	(٣,١٥٩)	(١,٨٥٤)
	٢٠٢,٠٣٨	٢٥٦,٠٨٣
التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية:		
(الزيادة)/ النقص في الأرصدة لدى المصرف المركزي	(١٠٦,٠٧٠)	١٣٥,١٥٧
الزيادة الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك بتاريخ الاستحقاق أصلي لمدة ٩٠ يومًا أو أكثر	(٢٦٤,١٣٤)	(٤٠٣,٩٨٦)
الزيادة في الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة بتاريخ استحقاق أصلي لمدة ٩٠ يومًا أو أكثر	(٦٠,٢٠٣)	(٢٣٥,٥٠٩)
النقص/ (الزيادة) في القروض والسلفيات للعملاء	٨٠٠,٦٤٧	(١,٣٠٩,٠٢٩)
(الزيادة)/ النقص في الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية	(٥٣١,٠٠٣)	٨٥,٩٢٢
النقص/ (الزيادة) في المخزون العقاري	١٨,٤٤٦	(٤,٨٧٣)
النقص في الذمم المدينة والأصول الأخرى	١,٥٠٣,٤١٦	١,١٥٠,٨٣٩
الزيادة/ (النقص) في المبالغ المستحقة إلى مصرف الإمارات المركزي	٣٥	(١٤,٤٣٤)
(النقص)/ الزيادة في الودائع والأرصدة المستحقة إلى البنوك	(١,٢٩٦,٦٩٧)	١,٧٥١,٨٧٧
(النقص)/ الزيادة في ودائع العملاء	(١٠٦,٦٨٦)	١٦,٤٠٦
الزيادة/ (النقص) في ودائع العملاء الإسلامية	٥١٤,٥٩٢	(٣٩٠,٧٥١)
النقص في الذمم الدائنة والالتزامات الأخرى	(١,٥١٥,٦٩١)	(١,٠٥٩,٧٤٠)
النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	(٨١١,٣١٠)	(٢٢,٠٤٤)
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة (إيضاح ٢٠-٢٠١)	(٢,٦٣٧)	(٤,١٣٤)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	(٨١٣,٩٤٧)	(٢٦,١٧٨)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
شراء ممتلكات ومعدات	(٢٠,٧٥٢)	(١٩,٥٧٥)
متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات	-	٩٤٢
شراء أصول غير ملموسة	(٨٩٢)	(٢,٠٩٣)
متحصلات من بيع استثمارات عقارية	٣,٦٧٣	٦,٠٥٨
شراء أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	(٥٩٣,١٠٣)	(٥١٩,٠٦٠)
متحصلات من استرداد أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	٤٤,٠٥٣
شراء أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	(٦,٥٠٠)
صافي تسوية أصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٥,٩٥٥	(١,٥٨١)
توزيعات أرباح مقبوضة	٦٢٥	٨٠٤
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(٦٠٤,٤٩٤)	(٤٩٦,٩٥٣)

تشكل الإيضاحات المرفقة والملحق جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

تصنيف المحتوى: عام

The content is classified as Public

بيان التدفقات النقدية الموحد (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
صافي النقص في النقد وما يعادله		(١,٤١٨,٤٤١)	(٥٢٣,١٣٠)
النقد وما يعادله في بداية السنة		٢,٥٢٤,٣٩٤	٣,٠٤٧,٥٢٤
النقد وما يعادله في نهاية السنة	٣٦	١,١٠٥,٩٥٣	٢,٥٢٤,٣٩٤
معاملات غير نقدية:			
بيع المخزون العقاري والاستثمار في العقارات		٤٦,٨٢٠	٧٦,١٢٦

تشكل الإيضاحات المرفقة والملحق جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

تصنيف المحتوى: عام

The content is classified as Public

١. الوضع القانوني والأنشطة

البنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") هو شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة تأسست بموجب المرسوم الأميري رقم٩١/٥ الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٩١ عن صاحب السمو حاكم إمارة رأس الخيمة. إن عنوان البنك المسجل هو ص.ب. ٧١٣، إمارة رأس الخيمة. البنك مدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية (تحت رمز "البنك التجاري الدولي"). يمارس البنك الأنشطة التجارية المصرفية من خلال فروعه بدولة الإمارات العربية المتحدة.

تشتمل هذه البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما هو مبين أدناه (يشار إليها مجتمعة باسم "المجموعة").

فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة والزميلة للمجموعة بداية فترة التقرير:

الاسم	النشاط الرئيسي	المقر الرئيسي للأعمال	مكان التأسيس	نسبة الملكية ٢٠٢٣	نسبة الملكية ٢٠٢٢
سي بي آي للخدمات المالية المحدودة	منشأة ذات غرض خاص	دبي - الإمارات العربية المتحدة	جزر الكايمان	١٠٠,٠	١٠٠,٠
سي بي آي تايير وان برايفت لمعتد	منشأة ذات غرض خاص	دبي - الإمارات العربية المتحدة	جزر الكايمان	١٠٠,٠	١٠٠,٠
تكامل العقارية ذ.م.م	العقارات	دبي - الإمارات العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الخليجية للاستثمارات العقارية ذ.م.م	العقارات	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	٥٢,٨	٥٢,٨
الكاربي للتطوير المحدودة	العقارات	انتجوا وباربودا	جزر العذراء البريطانية	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الشركة الدولية للوساطة المالية ذ.م.م *	الوساطة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	٩٩,٤	٩٩,٤
أرزاق القابضة (شركة خاصة) **	العقارات	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	٤٨,٠	٤٨,٠

* *قيد التصفية*

** يتم احتساب هذه الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة. إن صافي أصول شركة أرزاق في وضع عجز، وبالتالي يتم إدراج الاستثمار في الشركة الزميلة بقيمة صفر.

٢. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

٢-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة التي ليس لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، في هذه البيانات المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق هذه المعايير أي تأثير جوهري على الإفصاحات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة.

- يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ قياس التزامات التأمين بقيمة الوفاء الحالية وتوفير أسلوب قياس وعرض موحد، بشكل أكبر بالنسبة لجميع عقود التأمين. تم إعداد هذه المتطلبات لتحقيق هدف المحاسبة المتسقة والمبنية على المبادئ لعقود التأمين. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣.
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ لمعالجة المشكلات وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ عقود التأمين في عام ٢٠١٧.
- تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ عقود التأمين التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ - معلومات المقارنة
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين تمديد الإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١ عرض البيانات المالية وبيان الممارسة رقم ٢ طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢ ضرائب الدخل المتعلقة بالضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٨ السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء

٢. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

٢-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر

لم تطبق المجموعة مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	المعمول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار	١ يناير ٢٠٢٤
يوضح التعديل كيف يقوم البائع والمستأجر لاحقًا بقياس معاملات البيع وإعادة الاستئجار التي تستوفي متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ ليتم احتسابها على أنها عملية بيع.	
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ عرض البيانات المالية المتعلقة بتصنيف الالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة	١ يناير ٢٠٢٤
تهدف التعديلات إلى تعزيز الاتساق في تطبيق المتطلبات من خلال مساعدة الشركات على تحديد ما إذا كان يجب تصنيف الديون والالتزامات الأخرى ذات تاريخ تسوية غير مؤكد، في بيان المركز المالي، على أنها متداولة (مستحقة أو يحتمل تسويتها خلال عام واحد) أو غير متداولة	
تنص التعديلات على إرجاء تاريخ نفاذ التعديلات الصادرة في يناير ٢٠٢٠ لمدة عام واحد، حيث سيتعين على المنشآت تطبيق هذه التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤.	
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ عرض البيانات المالية المتعلقة بالالتزامات غير المتداولة مع التعهدات	١ يناير ٢٠٢٤
يوضح التعديل كيف تؤثر الشروط التي يجب على المنشأة الالتزام بها خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير على تصنيف الالتزام.	

تتوقع الإدارة اعتماد هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي. كما تتوقع ألا يترتب على اعتماد هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي.

ضريبة الدخل على الشركات

أصدرت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ("وزارة المالية") في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢ مرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ الخاص بضرائب الشركات بشأن فرض الضرائب على الشركات والأعمال ("قانون الضريبة على الشركات") من أجل تشريع قانون جديد يُعنى بفرض ضريبة على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتم العمل بنظام قانون الضريبة على الشركات الجديد على الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣.

يحدد قرار مجلس الوزراء رقم ١١٦ لسنة ٢٠٢٢ حد الدخل الذي سيخضع لمعدل ضريبة بنسبة ٩٪. وبناءً على ذلك، يعتبر القانون الآن قد تم سنه بشكل جوهري من منظور معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ - ضرائب الدخل. تكون الضرائب الحالية مستحقة الدفع فقط للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣. وبالتالي ستخضع المجموعة للضريبة الحالية لأول مرة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

بناءً على التقييم الذي أجرته المجموعة، فقد تقرر أن قانون ضريبة الدخل على الشركات ليس له أي تأثير على الضرائب المؤجلة المدرجة في البيانات المالية الموحدة للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. ومن ذلك التاريخ فصاعداً، تعتزم المجموعة الاستمرار في تقييم التأثير المحتمل لقانون ضريبة الدخل على الشركات على بياناتها المالية الموحدة، ولا سيما التركيز على الآثار الضريبية الحالية والمؤجلة، في ضوء أي توضيحات أو تعليمات إضافية بشأن تطبيق قانون ضريبة الدخل على الشركات.

٢. السياسات المحاسبية الهامة

٢-١ بيان الالتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

صدر القانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية ("قانون الشركات الجديد") في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١ ودخل حيز التنفيذ في ٢ يناير ٢٠٢٢، ليحل محل القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بالكامل في شأن الشركات التجارية وتعديلاته ("قانون ٢٠١٥"). قامت المجموعة بتطبيق متطلبات قانون الشركات الجديد خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٢-٢ أساس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا البنود المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. تعتمد التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الأصول.

تُعرف القيمة العادلة بالثمن الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو سداده لتحويل التزام في إطار معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس بغض النظر عما إذا كان هذا السعر يمكن ملاحظته مباشرة أو تقديره باستخدام أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة للأصل أو الالتزام، يأخذ البنك في الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام ما إذا كان هؤلاء المشاركون في السوق يأخذون تلك الخصائص في الاعتبار عند تسعير الأصل أو المطلوب في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و / أو الإفصاح في هذه البيانات المالية الموحدة على أساس القيمة العادلة، وذلك باستثناء المعاملات الإيجارية التي تندرج ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ والقياسات التي تتشابه بطريقة ما مع القيمة العادلة، ولكنها ليست هي القيمة العادلة مثل صافي القيمة القابلة للتحقيق وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢ أو القيمة المستخدمة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦.

وبالإضافة إلى ذلك، ولأغراض إعداد التقارير المالية، يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة في المستوى الأول أو الثاني أو الثالث استناداً إلى أي درجة تكون فيها معطيات قياس القيمة العادلة جديرة بالملاحظة ومدى أهمية هذه المعطيات في قياس القيمة العادلة في مجملها، كما يلي:

- معطيات المستوى الأول هي الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المتطابقة التي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.
- معطيات المستوى الثاني هي المعطيات الأخرى، بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة ضمن المستوى الأول، الجديرة بالملاحظة بالنسبة للأصل أو الالتزام، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.
- معطيات المستوى الثالث وهي المعطيات غير الجديرة بالملاحظة للأصل أو الالتزام.

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة مبينة أدناه. تم تطبيق هذه السياسات بشكل ثابت على جميع السنوات المعروضة.

٢-٣ أساس التوحيد

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرته (شركاته التابعة). وتتحقق السيطرة عندما يكون لدى البنك:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها؛
- التعرض أو الحق في الحصول على عائدات متغيرة من مشاركته في الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها.

يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على المنشأة المستثمر فيها إذا أشارت الوقائع والظروف إلى وجود تغييرات على عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه.

عندما تقل حقوق البنك عن أغلبية حقوق التصويت للشركة المستثمر فيها، فإنه يعتبر أن لديه سلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانب واحد. يأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كانت حقوق تصويت البنك في الشركة المستثمر فيها كافية أم لا لمنحه السلطة، بما في ذلك:

- حجم حيازة البنك لحقوق التصويت بالنسبة لحجم وتوزيع ممتلكات أصحاب الأصوات الآخرين؛
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة أو أصحاب الأصوات الآخرين أو الأطراف الأخرى؛
- الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- أي حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن البنك لديه، أو لا يملك، القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي يجب اتخاذ القرارات فيه، بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٣ أساس التوحيد (تابع)

يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك، باستخدام سياسات محاسبية متناسقة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات الهامة داخل المجموعة بالكامل عند التوحيد.

تُحدد الحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية البنك فيها. إن حصص المساهمين غير المسيطرين التي تمثل حصص ملكية حالية تمنح حاملها حصة متناسبة من صافي الأصول عند التصفية يمكن قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية للحصص غير المسيطرة من القيمة العادلة لصافي الشركة المستحوذ عليها. يتم اختيار القياس على أساس الاستحواذ على حدة. وتقاس حقوق الملكية غير المسيطرة الأخرى مبدئيًا بالقيمة العادلة. بعد الاستحواذ، تمثل القيمة الدفترية للحقوق غير المسيطرة قيمة تلك الحصص عند الاعتراف المبدئي زائد حصة الحقوق غير المسيطرة في التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية.

يعود الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من مكونات الدخل الشامل الآخر إلى مالكي البنك والحقوق غير المسيطرة. يتم تخصيص الخسائر المطبقة على الحصص غير المسيطرة التي تزيد من حصة المساهمين غير المسيطرين في حقوق ملكية الشركة التابعة مقابل حقوق المجموعة فيما عدا الحد الذي يكون فيه على المساهمين غير المسيطرين التزاما ملزماً وقدرتهم على تقديم استثمارات اضافية لتغطية الخسائر.

٢-٤ ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. تشمل التكلفة التاريخية النفقات المنسوبة مباشرةً إلى الاستحواذ على الأصل.

لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى المجموعة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكل موثوق به. يتم تحميل كافة مصاريف أعمال التصليح والصيانة الأخرى في بيان الدخل الموحد خلال الفترة التي يتم تكبدها فيها.

تدرج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة ناقصاً أي خسائر مسجلة عن انخفاض القيمة وتصنف هذه الممتلكات في الفئات الملائمة من الممتلكات والمعدات عندما تكتمل وتصبح جاهزة للاستخدام في الغرض المستهدف منها. يبدأ حساب استهلاك هذه الأصول، على غرار الأصول العقارية الأخرى، عندما تصبح هذه الأصول جاهزة للاستخدام في الغرض المستهدف منها.

يحتسب الاستهلاك لشطب تكلفة الأصول، بخلاف الأرض والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز، باستخدام طريقة القسط الثابت، على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول المعنية. لم يتم استهلاك الأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول لحساب الاستهلاك:

مباني	٢٥ سنة
تحسينات عقارية	٤ - ٢٠ سنوات
آلات وتجهيزات ومعدات ومركبات	٤ سنوات
أصول حق الاستخدام	٢ - ٥ سنوات

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة تقرير، مع مراعاة تأثير أي تغييرات في التقدير على أساس مستقبلي.

يُلغى قيد أي بند من بنود الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية من استمرار استخدام الأصل. يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو تقاعد بند من بنود الممتلكات والمعدات على أساس الفرق بين عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم تسجيلها في بيان الدخل الموحد.

٢-٥ استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية في العقارات المحتفظ بها بهدف جني عائدات من تأجيرها و/أو لزيادة قيمة رأس المال، بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء لتلك الأغراض. يتم تسجيل الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. ولاحقاً للاعتراف المبدئي، تُدرج الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة. يُحتسب الاستهلاك بشطب تكلفة الاستثمارات العقارية باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار أعمارها الإنتاجية المقدرة بفترة ٢٥ سنة.

تحتسب الاستثمارات العقارية على أنها استحواذات في التاريخ الذي يتم فيه نقل الملكية إلى المجموعة بموجب عقد شراء العقارات ذات الصلة، وحتى ذلك التاريخ يتم تضمين الدفعات المقدمة للاستحواذ على الاستثمارات العقارية ضمن "النعم المدينة والأصول الأخرى".

يُلغى الاعتراف بالاستثمارات العقارية عند استبعادها أو عند سحبها نهائياً من الاستخدام ويكون من غير المتوقع تحقيق منافع مستقبلية من استبعادها. يتم الاعتراف بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٦ الانخفاض في قيمة الأصول الملموسة

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة تقرير بمراجعة القيم الدفترية لأصولها الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن هذه الأصول قد تعرضت لخسائر انخفاض القيمة. إذا كان هناك أي مؤشر من هذا القبيل، فإنه يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصول من أجل تحديد مدى الخسائر من الانخفاض في القيمة (إن وجدت) ومتى تعذر تقدير المبلغ القابل للاسترداد لكل أصل من الأصول، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي لها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى ولأغراض تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المصاحبة للأصل الذي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية له.

إذا تم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل (أو وحدة توليد النقد) بأقل من قيمته الدفترية، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد، ما لم يتم تحميل الأصل ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تُعامل خسائر انخفاض القيمة كانخفاض في قيمة إعادة التقييم.

في حال تم عكس خسائر انخفاض القيمة لاحقاً، فإنه تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى التقدير المعدل للقيمة القابلة للاسترداد على أن لا تتجاوز القيمة الدفترية الزائدة القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها فيما لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يتم تسجيل عكس خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد، ما لم يتم تحميل الأصل ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يُعامل عكس خسائر انخفاض القيمة كزيادة في قيمة إعادة التقييم.

٣-٧ أصول غير ملموسة

يتم إدراج الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة المستحوذ عليها بشكل منفصل بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة عن الانخفاض في القيمة. يُعترف بالإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لهذه الأصول. تتراوح الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول غير الملموسة بين ٤ إلى ١٠ سنوات. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة وطريقة الإطفاء، بنهاية كل فترة تقرير مع احتساب تأثير أي تغييرات في التقديرات على أساس مستقبلي.

٣-٨ مخزون عقاري

تصنف العقارات المكتسبة أو المشيدة بقصد البيع كمخزون عقاري، وتدرج بالتكلفة أو بصافي القيمة البيعية، أيهما أقل. تتضمن التكلفة تكاليف المعاملة المتكبدة لاقتناء تلك العقارات. يمثل صافي القيمة البيعية سعر البيع المقدر للمخزون العقاري ناقصاً جميع التكاليف المقدرة اللازمة لإجراء البيع. ويتم تسجيل العقارات المستحوذ عليها بطريق إعادة التملك لتسوية القروض والدفعات المقدمة، بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التملك بما في ذلك تكاليف المعاملة المتكبدة فيما يتعلق بإعادة التملك.

٣-٩ المخصصات

تُحتسب المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام (قانوني أو ضمني) حالي نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

تمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ التقرير مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وحالات عدم اليقين المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس مخصص ما باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

في حال اقتضى الأمر استهلاك بعض أو كافة المنافع الاقتصادية لتسوية مخصص يتوقع استرداده من الغير، يتم الاعتراف بالذمة المدينة كأصل إذا كان من المؤكد تقريباً استرداد الذمة ويكون بالإمكان قياس الذمة المدينة بشكل موثوق.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١٠ عقود الإيجار

٣-١-١٠ المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يعد، أو يتضمن، إيجاراً عند بدء العقد. وتعترف المجموعة بأصول حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي تكون فيها هي المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المصنفة على أنها عقود إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل) وعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة. بالنسبة لهذه العقود، تعترف المجموعة بدفعات الإيجار كمصاريف تشغيل على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن هناك أساس منتظم آخر يكون أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك الفوائد الاقتصادية من الأصول المؤجرة.

يقاس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم تُدفع في تاريخ بدء العقد، مخصومة باستخدام المعدل المدرج في عقد الإيجار. وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، فإن المجموعة تستخدم معدل الفائدة الإضافي.

تشمل دفعات الإيجار المتضمنة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- دفعات الإيجار الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة من حيث الجوهر)، ناقصاً أي حوافز إيجار.
- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس مبدئياً باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء.
- المبلغ المتوقع دفعه من قبل المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر الممارسة لخيارات الشراء في حال كان المستأجر متأكداً إلى حد معقول من ممارسة هذا الخيار.
- دفعات غرامات فسخ عقد الإيجار، إذا كانت شروط الإيجار تتضمن خياراً بفسخ عقد الإيجار.

يُعرض التزام الإيجار ضمن بند "ذمم دائنة والتزامات أخرى" في بيان المركز المالي الموحد.

يقاس التزام الإيجار لاحقاً عن طريق زيادة القيمة الدفترية لبيان الفائدة على التزام الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) وعن طريق تخفيض القيمة الدفترية لبيان دفعات الإيجار المسددة.

تعيد المجموعة قياس التزام الإيجار (وتجري التعديل المقابل على أصول حق الاستخدام) عندما:

- تتغير شروط عقد الإيجار أو يحدث تغيير على تقييم مدى ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يعاد قياس التزام الإيجار عن طريق خصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام سعر خصم معدل.
- تتغير دفعات الإيجار بسبب التغيرات في مؤشر أو معدل أو التغيرات في الدفعات المتوقعة بموجب ضمانات القيمة المتبقية، وفي هذه الحالات يعاد قياس التزام الإيجار عن طريق خصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم الأولي (ما لم تتغير دفعات الإيجار بسبب التغير في سعر الفائدة المتغير، وفي هذه الحالة يُستخدم معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يُحتسب تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يعاد قياس التزام الإيجار عن طريق خصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام سعر خصم معدل.

لم تقم المجموعة بإجراء أي من هذه التعديلات خلال الفترات المعروضة.

تشتمل أصول حق الاستخدام على القياس المبدئي لالتزامات الإيجار المقابلة، ودفعات الإيجار المسددة في أو قبل يوم بدء الإيجار وأي تكاليف مباشرة أولية. وتقاس لاحقاً بالتكلفة ناقصًا الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

عندما تتكبد المجموعة التزاماً يتعلق بتكاليف تفكيك وإزالة الأصل المستأجر، أو ترميم الموقع الذي يوجد عليه الأصل، أو إعادة الأصل الأساسي إلى الحالة المطلوبة بموجب شروط وأحكام عقد الإيجار، يتم الاعتراف بالمخصص وقياسه وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧. وتُدرج التكاليف ضمن أصل حق الاستخدام ذي الصلة، ما لم يتم تكبد تلك التكاليف لإنتاج مخزون.

تُستهلك أصول حق الاستخدام على مدى فترة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصول الأساسية، أيهما أقصر.

إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة أصل حق الاستخدام، وكانت المجموعة تتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن أصل حق الاستخدام ذي الصلة يُستهلك على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-١٠ عقود الإيجار (تابع)

٢-١-١٠ المجموعة كمستأجر (تابع)

تُعرض أصول حق الاستخدام ضمن بند "ممتلكات ومعدات" في بيان المركز المالي الموحد.

تطبق المجموعة المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ لتحديد ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد انخفضت قيمته وتحتسب أي خسائر محددة عن انخفاض القيمة.

الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل لا تُدرج ضمن قياس التزام الإيجار وأصل حق الاستخدام. ويتم الاعتراف بالدفعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الحالة التي تؤدي إلى هذه الدفعات.

ومن الحلول العملية التي يسمح بها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ للمستأجر هو عدم فصل العناصر غير الإيجارية، ولكن يحتسب بدلاً من ذلك أي عقد إيجار والعناصر غير الإيجارية المرتبطة به باعتبارها ترتيباً واحداً. ولم تستخدم المجموعة هذا الحل العملي.

٢-١-٢ المجموعة كمؤجر

تبرم المجموعة اتفاقيات إيجار تكون فيها هي المؤجر فيما يتعلق ببعض استثماراتها العقارية.

تصنّف عقود الإيجار التي تكون فيها المجموعة هي المؤجر كعقود إيجار تمويلي أو تشغيلي. ومتى كانت شروط عقد الإيجار تنص على تحويل جميع المخاطر والمزايا المتعلقة بالملكية كاملةً إلى المستأجر، يصنّف العقد كعقد إيجار تمويلي. وتصنّف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي.
عندما تكون المجموعة مؤجراً وسيطاً، فإنها تحتسب عقد الإيجار الرئيسي وعقد الإيجار من الباطن كعقدين منفصلين. ويصنّف عقد الإيجار من الباطن على أنه عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناتج عن عقد الإيجار الرئيسي.

تُحتسب الإيرادات من عقود الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. تُضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة أثناء عملية التفاوض والاتفاق على عقد الإيجار التشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

تدرج المبالغ المستحقة من المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة على أساس قيمة صافي استثمار المجموعة في عقود الإيجار. وتوزّع إيرادات عقود التأجير التمويلي على الفترات المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار المجموعة القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار. وعندما يتضمن العقد عناصر إيجارية وأخرى غير إيجارية، تطبق المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ لتوزيع مقابل العقد على كل عنصر.

٢-١٢ تقارير القطاعات

القطاع هو عبارة عن عنصر مميز لدى البنك ويكون إما مشاركاً في توفير منتجات أو خدمات (قطاع عمل) أو توفير منتجات أو خدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة (قطاع جغرافي)، ويخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك الخاصة بالقطاعات الأخرى. تشمل إيرادات القطاعات ومصاريف القطاعات وأداء القطاعات التحويلات التي تتم بين قطاعات العمل وبين القطاعات الجغرافية. يرجى مطالعة الإيضاح ٤٣ حول تقارير قطاعات الأعمال.

٢-١٢ أوراق القبول

يتم الاعتراف بأوراق القبول ضمن الالتزامات المالية في بيان المركز المالي الموحد مع تسجيل الحق التعاقدي في الحصول على التعويض من العميل ضمن الأصول المالية. وعليه، فقد تم إدراج الالتزامات المتعلقة بأوراق القبول ضمن الأصول والالتزامات المالية.

٢-١٣ العملات الأجنبية

تُعرض البيانات المالية الفردية لكل منشأة من منشآت المجموعة بالدرهم الإماراتي، وهو عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة (العملة التشغيلية). وتعرض البيانات المالية الموحدة، تعرض النتائج والمركز المالي لكل منشأة بالدرهم الإماراتي، وهو العملة التشغيلية للبنك وعملة العرض للبيانات المالية الموحدة.

يتم الاعتراف بالمعاملات المقومة بعملات غير العملة التشغيلية للمنشأة (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة في تواريخ إجراء تلك المعاملات. وفي نهاية كل فترة تقرير، يتم تحويل البنود النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في ذلك التاريخ. يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي تظهر بالقيمة العادلة والمقومة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة بتاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية. ويتم الاعتراف بفروق الصرف في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١٤ صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من المنتجات الإسلامية الصافية من التوزيعات للمودعين

يتم الاعتراف بإيرادات ومصاريف الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة على أنها محتفظ بها للتداول أو تلك المقاسة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في "صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من المنتجات الإسلامية بالصافي من التوزيع إلى المودعين" باعتبارها "إيرادات الفوائد" و"إيرادات من أصول تمويلية واستثمارية إسلامية" و"مصاريف الفوائد" و"التوزيع للمودعين" في حساب الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إدراج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة ويتم الاعتراف بها في "الدخل الشامل الآخر".

معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الاقتضاء، خلال فترة أقصر إلى صافي القيمة الحالية للأصل أو الالتزام المالي. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد التي تكون إضافية والتي تنسب مباشرة إلى ترتيبات الإقراض المحددة وتكاليف المعاملة وجميع العلاوات الأخرى أو الخصومات. بالنسبة للأصول المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بتكاليف المعاملات في الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي.

يتم احتساب إيرادات الفوائد/ مصاريف الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصول المالية غير المرتبطة بالخصم الائتماني (على سبيل المثال، بالتكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسائر ائتمان متوقعة). أو بالتكلفة المطفأة للالتزامات المالية. بالنسبة للأصول المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصول المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (أي إجمالي القيمة الدفترية ناقصًا مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). بالنسبة للأصول المالية المنشأة أو المشتراة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة، فإن معدل الفائدة الفعلي يعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة عند تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

٣-١٥ صافي إيرادات الرسوم والعمولات

تتضمن إيرادات الرسوم والعمولات والمصاريف رسومًا غير تلك التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي (انظر الإيضاح ٣-١٤).

تشمل الرسوم المدرجة في هذا الجزء من بيان الدخل الموحد للمجموعة، من بين أمور أخرى، الرسوم المفروضة على خدمة القرض والأتعاب الاستشارية (تتكون بشكل رئيسي من تقديم المشورة للعملاء من الشركات حول هيكلة القروض) ورسوم عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما لا يكون من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للقروض. تقوم المجموعة بالاعتراف بالرسوم بناءً على نموذج خماسي الخطوات على النحو المحدد في الإيضاح ٣-١٨.

٣-١٦ صافي الإيرادات من الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يشتمل صافي الإيرادات من الأدوات المالية الأخرى المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على جميع الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لقد اختارت المجموعة عرض الحركة في القيمة العادلة بالكامل للأصول والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في هذا البند، بما في ذلك إيرادات ومصاريف الفوائد وتوزيعات الأرباح (إن وجدت).

٣-١٧ إيرادات توزيعات الأرباح

تحتسب الإيرادات من توزيعات أرباح الاستثمارات عندما يتقرر الحق في قبض دفعات الأرباح. ويكون ذلك في تاريخ سابق لتوزيع الأرباح فيما يتعلق بالأوراق المالية المدرجة، الذي عادةً ما يكون تاريخ اعتماد المساهمين لتوزيعات الأرباح للأسهم غير المدرجة.

يعتمد عرض إيرادات توزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الاستثمار في حقوق الملكية، أي:

- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم عرض إيرادات توزيعات الأرباح ضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى.
- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم عرض إيرادات توزيعات الأرباح كصافي إيرادات من أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-١٨ إيرادات من بيع العقارات

تعترف المجموعة بالإيرادات من بيع العقارات بناء على نموذج من خمس خطوات:

- تحديد العقد (العقود) المبرمة مع العميل: العقد هو اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة التنفيذ ويحدد المعايير التي يجب استيفاؤها لكل عقد.
- تحديد التزامات الأداء في العقد: التزام الأداء هو وعد في عقد مع عميل لنقل سلعة أو خدمة إلى العميل.
- تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو الثمن الذي تتوقع المجموعة أن يكون مستحقاً لها مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتفق عليها إلى العميل.
- تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء في العقد: بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، تقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء بمبلغ يمثل مقدار الثمن الذي تتوقع المجموعة أن يكون مستحقاً لها مقابل الوفاء بكل التزام أداء.
- الاعتراف بالإيرادات عندما تقوم المجموعة بالوفاء بالتزام الأداء.

٢-١٩ الأدوات المالية المشتقة

تدخل المجموعة في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة لإدارة تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. بما في ذلك عقود مقايضة أسعار الفائدة ومقايضة العملات المتقاطعة وعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة. يتم الإفصاح عن مزيد من التفاصيل حول الأدوات المالية المشتقة في الإيضاح ٤٠.

تدرج المشتقات مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد الأداة المشتقة ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة مباشرة في بيان الدخل الموحد.

يتم الاعتراف بالأداة المشتقة ذات القيمة العادلة الموجبة ضمن الأصول المالية. بينما يتم الاعتراف بالأداة المشتقة ذات القيمة العادلة السالبة ضمن الالتزامات المالية.

٢-٢٠ عقود الضمانات المالية

عقد الضمان المالي هو عقد يلزم المُصدر بدفع مبالغ محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسائر التي يتكبدها بسبب إخفاق المدين في سداد أي دفعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمان المالي الصادرة من أحد كيانات المجموعة مبدئياً بقيمها العادلة. وإذا لم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا تنشأ عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً بالقيمة الأعلى لكل من:

- مبلغ مخصص الخسائر المحدد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩؛ أو
- المبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً، حسب الحال، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات الاعتراف بالإيرادات.

تُعرض عقود الضمانات المالية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كـ"مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة" في "الذمم الدائنة والالتزامات الأخرى".

لم تصنف المجموعة أي من عقود الضمانات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢-٢١ التزامات تقديم قروض بسعر فائدة أقل من السوق

تقاس التزامات تقديم قروض بسعر فائدة أقل من السوق مبدئياً بقيمها العادلة. وإذا لم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياسها لاحقاً بالقيمة الأعلى لكل من:

- مبلغ مخصص الخسائر المحدد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩؛
- المبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً، حسب الحال، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات الاعتراف بالإيرادات لدى المجموعة.

وتعرض الالتزامات بتقديم قرض أقل من سعر السوق غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باعتبارها "مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة" في "الذمم الدائنة والالتزامات الأخرى". لم تقم المجموعة بتصنيف أي التزامات لتقديم قرض أقل من السوق المصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢٢ تكاليف منافع التقاعد

تُقيد دفعات خطط المساهمة في منافع التقاعد المحددة كمصاريف عندما يقدم الموظفون الخدمة التي تؤهلهم للمساهمات. تُحتسب الدفعات المسددة لخطط منافع التقاعد التي تديرها الحكومة كدفعات لخطط المساهمات المحددة حيث تكون التزامات المجموعة بموجب الخطط مساوية لتلك التي تنشأ في خطة مساهمات منافع التقاعد المحددة.

يتم تحديد تكلفة تقديم المنافع لخطط منافع التقاعد المحددة باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة، مع إجراء التقييمات الاكتوارية في نهاية كل فترة تقرير سنوية.

يتم الاعتراف بعمليات إعادة القياس، التي تتألف من الأرباح والخسائر الاكتوارية، وتأثير سقف الأصول (عند الضرورة) والعوائد على أصول الخطة (باستثناء الفوائد، إن وجد)، فوراً في بيان المركز المالي الموحد مع إضافة المبلغ المدين أو الدائن في بيان الدخل الشامل الموحد في الفترة التي يتم تكبدها فيها. لا يتم إعادة تصنيف عمليات إعادة القياس المثبتة في بيان الدخل الشامل الموحد. يتم الاعتراف بتكلفة الخدمة السابقة في الأرباح أو الخسائر عند حدوث تعديل على الخطة أو تقليصها، أو عندما تقوم المجموعة بالاعتراف بتكاليف إعادة الهيكلة ذات الصلة أو منافع إنهاء الخدمة، أيهما أسبق. ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من تسوية خطة منافع محددة عندما يتم إجراء التسوية.

يتم احتساب الفائدة من خلال تطبيق معدل خصم على التزامات المنافع المحددة. تنقسم تكاليف المنافع المحددة إلى ثلاث فئات:

- تكاليف الخدمات التي تتضمن تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الخدمة السابقة والأرباح والخسائر من التقليصات والتسويات.
- مصروف الفائدة.
- عمليات إعادة القياس.

تعترف المجموعة بتكاليف الخدمة ضمن الأرباح أو الخسائر كمصاريف عمومية وإدارية (انظر الإيضاح رقم ٣١). يتم الاعتراف بمصروف الفائدة ضمن مصروف الفائدة (انظر الإيضاح رقم ٢٧).

٣-٢٣ الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية المعترف بها مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الأصول والالتزامات المالية أو إصدارها (بخلاف الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف المبدئي. أما تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الأصول أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي، فسوف تقوم المجموعة بحساب هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا توفر دليل على القيمة العادلة من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم الاعتراف بالفرق في الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي (أي أرباح أو خسائر اليوم الأول).
- في جميع الحالات الأخرى، سيتم تعديل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي سيتم إرجاء أرباح أو خسائر اليوم الأول من خلال إدراجه في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام).

بعد الاعتراف المبدئي، سيتم الإفراج عن الأرباح أو الخسائر المؤجلة إلى الأرباح أو الخسائر على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه هذا الأرباح أو الخسائر نتيجة أي تغيير في أحد العوامل (بما في ذلك الوقت) والذي يأخذه المشاركون في السوق في الحسبان عند تسعير الأصل أو الالتزام.

٣-٢٤ الأصول المالية

يتم الاعتراف بكافة الأصول المالية وإلغاء الاعتراف بها بتاريخ التداول عندما تكون عملية شراء وبيع الأصل المالي بموجب عقد تنص شروطه على تسليم الأصل المالي خلال إطار زمني تحدده أعراف السوق ذي الصلة. ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً تكاليف المعاملات، باستثناء تلك الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن كافة الأصول المسجلة يتم قياسها جميعاً لاحقاً إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، بناءً على تصنيف الأصول المالية. أما تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٢٤ الأصول المالية (تابع)

إن جميع الأصول المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد على المبالغ الأصلية القائمة، يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال هدفها جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تمثل حصرياً دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة، يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.
- يتم قياس جميع أدوات الدين الأخرى (مثل أدوات الدين التي تتم إدارتها على أساس القيمة العادلة أو المحتفظ بها للبيع) واستثمارات الأسهم لاحقا بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ومع ذلك، قد تلجأ المجموعة إلى الخيار/ التصنيف النهائي التالي عند الاعتراف المبدئي بالأصول المالية على أساس كل أصل على حدة:

- يجوز للمجموعة أن تختار بشكل نهائي أن تعرض في الدخل الشامل الآخر التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو التي تمثل مقابلاً طارئاً معترفاً به بواسطة الجهة المستحوذة في اندماج أعمال ينطبق عليه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣؛ و
- قد تصنف المجموعة نهائياً أداة الدين التي تلبي معايير القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا أدى ذلك إلى إزالة عدم تطابق محاسبي أو تقليله بصورة جوهرية (يشار إليه بخيار القيمة العادلة)

١-٢٤-٢ أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقوم المجموعة بتقييم تصنيف وقياس الأصول المالية بناءً على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول ونموذج أعمال المجموعة لإدارة الأصول. بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية يجب أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي تمثل دفعات حصرية للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغرض اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة، فإن المبلغ الأصلي يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. قد يتغير هذا المبلغ الأصلي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كان هناك تسديد للمبلغ الأصلي). تتكون الفائدة من المقابل للقيمة الزمنية للنقود، وذلك لمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة بالعملة التي يتم بها تقويم الأصل المالي.

التدفقات النقدية التعاقدية التي هي الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة تتسق مع ترتيبات الإقراض الأساسية. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب الاقراض الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار حقوق الملكية أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى التدفقات النقدية التعاقدية التي هي الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة. يمكن أن يكون الأصل المالي المنشأ أو المشترى عبارة عن ترتيب أساسي للإقراض بغض النظر عما إذا كان قرضًا في شكله القانوني.

يعد تقييم برامج العمل لإدارة الأصول المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. تحدد المجموعة برامج العمل على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. لا يعتمد نموذج العمل الخاص بالمجموعة على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج العمل عند مستوى تجميع أعلى وليس على أساس كل أداة على حدة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢٤ الأصول المالية (تابع)

٣-٢٤-١ أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تابع)

قد يكون لدى المجموعة أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواتها المالية التي تعكس الطريقة التي تدير بها المجموعة أصولها المالية من أجل تكوين التدفقات النقدية. تحدد برامج أعمال المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما.

تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع المعلومات ذات الصلة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا تتوقع المجموعة حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الضغط". تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الأدلة ذات الصلة المتاحة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال وإبلاغ كبار موظفي الإدارة بالمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المتحصلة).

عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت الأصول المالية المعترف بها حديثًا جزءًا من نموذج أعمال قائم أو ما إذا كانت تعكس البدء في تفعيل نموذج أعمال جديد. تقوم المجموعة بإعادة تقييم برامج أعمالها في كل فترة تقرير لتحديد ما إذا كانت برامج العمل قد تغيرت منذ الفترة السابقة. وفي فترة التقرير الحالية والسابقة، لم تقم المجموعة بتحديد أي تغيير في برامج أعمالها.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بأداة الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الأرباح/ الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر. وفي المقابل، بالنسبة إلى الاستثمار في حقوق الملكية المصنف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم إعادة تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر في وقت لاحق إلى الأرباح أو الخسائر ولكن يتم تحويلها ضمن حقوق الملكية. أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تخضع لانخفاض القيمة. انظر الإيضاح ٣٨-١.

في فترة التقرير الحالية والسابقة، لم تقم المجموعة بتصنيف أي أداة دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالإضافة إلى ذلك، لم تقم المجموعة في فترة التقرير الحالية والسابقة بتطبيق خيار القيمة العادلة وبالتالي لم يتم تصنيف أدوات الدين التي تفي بالتكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٣-٢٤-٢ أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تمثل أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأصول ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفوائد؛ و/ أو
- الأصول المحتفظ بها في نموذج عمل بخلاف الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو الاحتفاظ بها لتحصيلها وبيعها؛ أو
- الأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.

تقاس هذه الأصول بالقيمة العادلة، مع قيد أي أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس في الربح أو الخسارة. وتحدد القيمة العادلة بالطريقة المبينة في الإيضاح ٣٩.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-١٤ الأصول المالية (تابع)

٢-١٤-٣ عمليات إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي تحتفظ المجموعة بموجبه بأصول مالية، يتم إعادة تصنيف الأصول المالية المتأثرة. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى التي تعقب التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الأصول المالية للمجموعة. خلال السنة المالية الحالية والفترة المحاسبية السابقة، لم يكن هناك أي تغيير في نموذج الأعمال الذي تحتفظ فيه المجموعة بأصول مالية وبالتالي لم يتم إجراء إعادة تصنيف. ويؤخذ في الاعتبار التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية بشأن "تعديل وإلغاء الاعتراف بالأصول المالية". انظر الإيضاح ٣-٢٥-١٠.

٢-١٤-٤ أرباح وخسائر الصرف الأجنبي

إن القيمة الدفترية للأصول المالية المقومة بعملة أجنبية يتم تحديدها بتلك العملة الأجنبية وتحويلها بالسعر الفوري في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة التي ليست جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف في الأرباح أو الخسائر.
- بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي ليست جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف الأجنبي على التكلفة المطفأة لأداة الدين في الأرباح أو الخسائر. ويتم الاعتراف بفروق الصرف الأجنبي الأخرى في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.
- بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي ليست جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف الأجنبي في الأرباح أو الخسائر.
- بالنسبة لاستثمارات الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق الصرف الأجنبي في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

٢-١٤-٥ الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات خسائر لخسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (بما في ذلك التزامات القرض وعقود الضمانات المالية). لا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة لاستثمارات الأسهم.

باستثناء الأصول المالية "المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة" (التي تؤخذ في الاعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال مخصص خسائر بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني التي تنتج عن أحداث التخلف عن سداد الأدوات المالية التي يحتمل وقوعها في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير (المشار إليها ضمن المرحلة الأولى)؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني الناتجة عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى عمر الأداة المالية (يشار إليها ضمن المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة).

يجب تكوين مخصص خسائر عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني بالنسبة للأداة المالية إذا كانت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح بالاحتمالات للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيم على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة تلقيها والتي تنشأ عن ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة من معدل الفائدة الفعلي للأصل.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-١٤ الأصول المالية (تابع)

٢-١٤-٥ الانخفاض في القيمة (تابع)

- بالنسبة لالتزامات القروض غير المسحوبة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة تتمثل في القيمة الحالية بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام صاحب التزامات القرض بسحب القرض والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها في حالة سحب القرض.
- بالنسبة لعقود الضمانات المالية، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة تتمثل في المدفوعات المتوقعة للسداد لصاحب أداة الدين المضمونة ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من صاحب أداة الدين أو المدين أو أي طرف آخر.

تقوم المجموعة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي، أو على أساس جماعي لمحافظ القروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. ويستند قياس مخصص الخسائر إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل، بصرف النظر عما إذا كان يُقاس على أساس فردي أو على أساس جماعي.

ويعرض الإيضاح ٣٨-١ المزيد من المعلومات عن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تفاصيل عن كيفية تجميع الأدوات عندما يتم تقييمها على أساس جماعي.

٢-١٤-٦ الأصول المالية منخفضة القيمة الائتمانية

تنخفض القيمة الائتمانية للأصل المالي عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل المالي. يشار إلى الأصول المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة كأصول المرحلة ٣. تشمل الأدلة على انخفاض القيمة الائتمانية بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبة مالية كبيرة تواجه المقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق بنود العقد مثل أحداث التخلف عن السداد أو التأخر في سداد الدفعات؛
- تنازل من جانب المقرض للمقترض لأسباب تعاقدية أو اقتصادية تتعلق بالعجز المالي للمقترض، وما كان للمقرض قبول ذلك في مثل ظروف أخرى؛
- عدم وجود سوق نشطة للورقة المالية بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث منفصل فردي، بدلاً من ذلك، قد يكون التأثير المشترك لعدة أحداث قد تسبب في تحول الأصول المالية إلى منخفضة القيمة الائتمانية. تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي تمثل الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الشامل الآخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير. ولتقييم ما إذا كانت أدوات الدين السيادية والخاصة بالشركات منخفضة القيمة الائتمانية، تضع المجموعة في الاعتبار عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على جمع التمويل.

يعتبر القرض منخفض القيمة الائتمانية عند منح تنازل إلى المقترض بسبب تدهور الوضع المالي للمقترض، ما لم يكن هناك دليل على أنه نتيجة لمنح التنازل، فإن خطر عدم تلقي التدفقات النقدية قد انخفض بشكل جوهري ولا توجد مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة. بالنسبة للأصول المالية التي يتوقع التنازل عنها ولكن لا يتم منح هذا التنازل، يتم اعتبار الأصول بأنها منخفضة القيمة الائتمانية عندما يكون هناك دليل واضح على انخفاض القيمة الائتمانية بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد (انظر أدناه) عدم احتمال السداد والتوقف عن السداد إذا كانت المبالغ متأخرة لأكثر من ٩٠ يوماً.

٢-١٤-٧ الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية

يتم التعامل مع الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل تنخفض قيمته الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة لهذه الأصول، تقوم المجموعة بالاعتراف بجميع التغيرات التي طرأت على الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني منذ الاعتراف المبدئي كمخصص خسائر مع الاعتراف بأي تغيرات في الأرباح أو الخسائر. يؤدي التغير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق أرباح من انخفاض القيمة.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-١٤ الأصول المالية (تابع)

٢-١٤-٨ تعريف التخلف عن السداد

يعد تعريف التخلف عن السداد أمراً هاماً عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسائر يستند إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو على مدى العمر الزمني. لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمال التخلف عن السداد الذي يؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (انظر إيضاح ٣٨-١).

تضع المجموعة في الحسبان الأمور التالية بمثابة حالات لاحتمال التخلف عن السداد:

- تعثر المقترض في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً؛ أو
- يكون من غير المحتمل أن يقوم المقترض بدفع التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل.

يتم تصميم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب بحيث يعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة السداد بمجرد أن يتجاوز العميل حدًا موصى به أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي القائم.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، تأخذ المجموعة في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. تعتمد المعلومات التي يتم تقييمها على نوع الأصل، على سبيل المثال في قروض الشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق التعهدات، وهو أمر غير مرتبط بقروض الأفراد. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم السداد على التزام آخر من نفس الطرف المقابل، هي معطيات رئيسية في هذا التحليل. تستخدم المجموعة مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات لتقييم التخلف عن السداد والتي يتم تطويرها داخليًا أو الحصول عليها من مصادر خارجية. يتم عرض المزيد من التفاصيل بالإيضاح ٣٨-١.

٢-١٤-٩ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة جميع الأصول المالية والالتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، سوف تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني بدلاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا. إن السياسة المحاسبية للمجموعة لا تستخدم الوسيلة العملية التي تفيد بأن الأصول المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" في تاريخ التقرير المالي لا يعتبر أنها قد تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ونتيجة لذلك، تقوم المجموعة بمراقبة جميع الأصول المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لانخفاض القيمة لتحري الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأدوات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، فإن المجموعة تقارن مخاطر حدوث التخلف عن السداد للأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى تاريخ الاستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف في السداد متوقع لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتوفرة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الخبير للائتمان بما في ذلك المعلومات المستقبلية. انظر الإيضاح ٣٨-١ للحصول على مزيد من التفاصيل حول المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة الأساس لتحديد احتمال التخلف عن السداد عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. ستؤدي السيناريوهات الاقتصادية المختلفة إلى احتمال مختلف للتخلف عن السداد. وبشكل ترجيح هذه السيناريوهات المختلفة الأساس المتوسط المرجح لاحتمال التخلف عن السداد المستخدم لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٢٤ الأصول المالية (تابع)

٢-٢٤-٩ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

بالنسبة لقروض الشركات، تتضمن المعلومات المستقبلية التوقعات المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للمجموعة، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى دراسة مختلف المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. بالنسبة لقروض الأفراد، تشتمل المعلومات المستقبلية على نفس التوقعات الاقتصادية مثل قروض الشركات مع توقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، وكذلك المعلومات الداخلية عن سلوك السداد للعملاء. تقوم المجموعة بتوزيع الأطراف المقابلة على درجة مخاطر ائتمانية داخلية ذات صلة اعتماداً على جودة ائتمانها تعتبر المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغير في الجدارة الائتمانية للمقترضين التي يتم قياسها من خلال تخفيض التصنيف الذي ينتج عنه احتمال أعلى للتخلف عن السداد وفقا لمعايير التصنيف في المراحل.

إن بيانات احتمال التخلف عن السداد المستخدمة في بيانات مستقبلية وتستخدم المجموعة نفس المنهجيات والبيانات المستخدمة لقياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣٨-١).

وتظهر العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في برامج احتمال التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا تزال المجموعة تدرس بشكل منفصل بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري. بالنسبة لقروض الشركات، هناك تركيز خاص على الأصول المدرجة في "قائمة المراقبة" بالنظر إلى أن التعرض يتم بقائمة المراقبة عندما يكون هناك قلق من تدهور الملاءة الائتمانية للطرف المقابل. بالنسبة لقروض الأفراد، تأخذ المجموعة في الاعتبار توقعات التحمل ودفعات التوقف المؤقت عن السداد ودرجات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

كحالة من حالات التوقف عن السداد، فإنه عندما يصبح الأصل متأخر السداد لمدة ٣٠ يوما، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تكون قد حدثت وأن الأصل يندرج في المرحلة ٢ من نموذج انخفاض القيمة، أي: يتم قياس مخصص الخسائر باعتباره خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني. ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وقابلة للدعم توضح خلاف ذلك.

يتم عرض المزيد من المعلومات حول الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بالإيضاح ٣٨-١.

٢-٢٤-١٠ تعديل وإلغاء الاعتراف بالأصول المالية

يحدث التعديل في الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديله بطريقة أخرى بين الاعتراف المبدئي وتاريخ استحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية سواء بشكل فوري أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيكون إدخال أو تعديل التعهدات القائمة لقرض قائم بمثابة تعديل حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة بعد على التدفقات النقدية بشكل فوري ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية اعتماداً على ما إذا كان التعهد تم تلبيته أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم خرق التعهدات)

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض على القروض للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لتعظيم التحصيل وتقليل مخاطر التخلف عن السداد . يتم منح تحمل القرض في الحالات التي يكون فيها خطر كبير من التخلف عن السداد أو أن يكون التخلف عن السداد قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يكون المقترض قادراً على الوفاء بالشروط المعدلة، على الرغم من بذل المقترض لكل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، والتغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (سداد المبلغ الأصلي والفائدة)، وتخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الإعفاء عن سداد المبالغ الأصلية والفائدة) والتعديلات على التعهدات.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-١٤ الأصول المالية (تابع)

٢-١٤-١٠ تعديل والغاء الاعتراف بالأصول المالية (تابع)

عندما يتم تعديل أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. ووفقاً لسياسة المجموعة، يؤدي التعديل إلى عدم الاعتراف عند نشوء اختلاف كبير في الشروط. لتحديد ما إذا كانت الشروط المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط التعاقدية الأصلية، ترى المجموعة ما يلي:

- أن العوامل النوعية، مثل التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل، لم تعد دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة أو التغير في العملة أو التغير في الطرف المقابل أو مدى التغير في معدلات الفائدة وتاريخ الاستحقاق والتعهدات. إذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، عندها:
- يتم إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية بموجب الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية في إطار الشروط المعدلة مع خصم كلا المبلغين بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. إذا كان الفرق في القيمة الحالية جوهرياً، فإن المجموعة تعتبر أن الترتيب مختلف بشكل كبير مما يؤدي إلى إلغاء الاعتراف.

في حالة إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يعاد قياس مخصص الخسائر عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في تاريخ إلغاء الاعتراف لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة للأصول المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف. سوف يكون للأصل المالي الجديد مخصص خسائر يتم قياسه على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد منخفض القيمة الائتمانية. ينطبق ذلك فقط على الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير من مبلغ المساهمة المعدل لأنه لا يزال هناك مخاطر عالية للتخلف عن السداد لم يتم تحفيضها من خلال التعديل. تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر الائتمان للأصول المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تأخر عن السداد في ظل الشروط الجديدة.

عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، تحدد المجموعة إذا ما زاد خطر الائتمان المالي للأصل بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة:

- احتمال التخلف عن السداد على مدى العمر الزمني المتبقي والمقدر بناء على البيانات عند الاعتراف المبدئي ووفقا للشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- احتمال التخلف عن السداد في تاريخ التقرير بناء على الشروط المعدلة.

بالنسبة للأصول المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل لدى المجموعة، وفي حال لم ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف، فإن تقدير احتمال التخلف عن السداد يعكس قدرة المجموعة على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرة المجموعة السابقة في إجراءات التحمل المماثلة، بالإضافة إلى المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء السداد لدى المقترض مقابل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف المبدئي، فسيتم قياس مخصص الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية على مدى العمر الزمني. وعموماً، يتم قياس مخصصات الخسائر للقروض التي يتم تحملها فقط على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً عندما يكون هناك دليل على تحسن سلوك السداد للمقترض بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الجوهرية السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، تقوم المجموعة باحتساب أرباح/ خسائر التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستبعاد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ثم تقوم المجموعة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المالي المعدل، حيث يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الأصل المالي المعدل ضمن عملية حساب عجز السيولة المتوقع من الأصل الأصلي.

لا تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بأي أصل مالي إلا عندما تنقضي الحقوق التعاقدية في قبض التدفقات النقدية من الأصل (بما في ذلك انقضاء الحقوق من التعديل بشروط مختلفة بشكل أساسي)، أو تقوم بنقل الأصل المالي وجميع مخاطر ومزايا الملكية المرتبطة بالأصل إلى أي طرف آخر بشكل كامل. فإذا لم تقم المجموعة بنقل جميع مخاطر ومزايا الملكية أو الاحتفاظ بها بشكل كامل واستمرت في السيطرة على الأصول المنقولة، تعترف المجموعة بحصتها المتبقية في الأصل وكذلك بالالتزام المتعلق بالمبالغ التي قد تضطر المجموعة لدفعها. أما إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا الملكية لأصل مالي منقول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي. وتعترف كذلك بالقروض المرهونة للعائدات المقبوضة.

عند إلغاء الاعتراف بأي أصل مالي بالكامل، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومبلغ المقابل المستلم والمدين والأرباح/ الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية، يتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر. مع استثناء الاستثمار في أسهم المصنف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الأرباح/ الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى فئة الأرباح أو الخسائر.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢٤ الأصول المالية (تابع)

٣-٢٤-١٠ تعديل وإلغاء الاعتراف بالأصول المالية (تابع)

عند إلغاء الاعتراف بأحد الأصول المالية دون مجمله (على سبيل المثال عندما تحتفظ المجموعة بخيار إعادة شراء جزء من الأصل المحول)، تقوم المجموعة بتخصيص القيمة الدفترية السابقة للأصل المالي بين الجزء الذي لا تزال تعترف به بموجب الارتباط المستمر، والجزء الذي لم تعد تعترف به على أساس القيم العادلة النسبية لتلك الأجزاء في تاريخ التحويل. إن الفرق بين القيمة الدفترية الموزعة للجزء الذي لم يعد يتم الاعتراف به ومجموع المقابل المستلم للجزء لم يعد معترف به وأي أرباح / خسائر تراكمية تم تخصيصها له والتي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر. يتم تخصيص الأرباح/ الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر بين الجزء الذي لا يزال معترف به والجزء الذي لم يعد يتم الاعتراف به على أساس القيم العادلة النسبية لتلك الأجزاء. لا ينطبق هذا على الاستثمارات في الأسهم التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث أن الأرباح/ الخسائر المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى الأرباح أو الخسائر.

٣-٢٤-١١ الشطب

يتم شطب القروض وأوراق الدين عندما لا يكون لدى المجموعة توقعات معقولة لاسترداد الأصول المالية (إما في مجملها أو جزء منها). وهذا هو الحال عندما تقرر المجموعة أن المقترض ليس لديه أصول أو موارد دخل قد تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب، أو في حالة قروض الأفراد، عندما تكون المبالغ متأخرة السداد لأكثر من ١٨٠ يومًا، أيهما أقرب. يشكل الشطب حدثًا لإلغاء الاعتراف. يجوز للمجموعة تطبيق أنشطة التنفيذ على الأصول المالية المشطوبة. ستؤدي عمليات الاسترداد الناتجة من أنشطة التنفيذ لدى المجموعة إلى تحقيق أرباح من انخفاض القيمة.

٣-٢٤-١٢ عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

- بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
- بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم الاعتراف بأي مخصص خسائر في بيان المركز المالي الموحد لأن القيمة الدفترية تعادل القيمة العادلة. ومع ذلك، يتم إدراج مخصص الخسائر كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.
- بالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية: كمخصص.
- عندما تشتمل الأداة المالية على كل من العنصر المسحوب والعنصر غير المسحوب، ولا يمكن للمجموعة تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على عنصر الالتزام بالقرض بشكل منفصل عن تلك الخسائر الخاصة بالعنصر المسحوب، تعرض المجموعة مخصص خسائر مجمع لكل من العنصرين. يتم عرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للعنصر المسحوب. ويتم عرض أي زيادة في مخصص الخسائر فوق المبلغ الإجمالي للعنصر المسحوب كمخصص.

٣-٢٥ أدوات حقوق الملكية والالتزامات المالية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة كحقوق ملكية أو كالتزامات مالية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات أدوات حقوق الملكية والالتزامات المالية.

٣-٢٥-١ أدوات حقوق الملكية

أداة حقوق الملكية هي عبارة عن عقد يثبت حصة متبقية في أصول منشأة ما بعد خصم جميع التزاماتها. يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة بقيمة العائدات المقبوضة، صافية من تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة وخصمها مباشرة في حقوق الملكية. ولا يتم تسجيل أي أرباح/ خسائر في بيان الأرباح أو الخسائر نتيجة شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أي أدوات حقوق ملكية خاصة بالمجموعة.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٢٥ أدوات حقوق الملكية والالتزامات المالية (تابع)

٢-٢٥-٢ الالتزامات المالية

الالتزامات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو تبادل أصول مالية أو التزامات مالية مع كيان آخر بشروط قد تكون غير مواتية للمجموعة أو عقد يتم تسويته أو يمكن تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة. وهي عقد غير مشتق تكون المجموعة فيه ملزمة أو قد تكون ملزمة بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، أو هي عقد للمشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو قد يتم تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة.

يتم تصنيف الالتزامات المالية إما التزامات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "التزامات مالية أخرى".

٢-٢٥-٢-١ التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة عندما يكون الالتزام المالي (١) مقابلاً طارئاً لجهة مستحوذة في اندماج أعمال ينطبق عليه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ أو (٢) محتفظاً به للمتاجرة أو (٣) مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف الالتزام المالي كمحتفظ به للتداول في أي من الحالات التالية:

- إذا كان الاقتناء لغرض رئيسي يتمثل في بيعه على المدى القريب
- إذا كان عند الاعتراف المبدئي جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي تخضع لإدارة المجموعة ويكون هناك نمط فعلي حديث لجني الأرباح منه على المدى القصير؛ أو
- إذا كان أداة مشتقة، فيما عدا الأداة المشتقة التي تمثل عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مصنفة وفعالة.

يمكن تصنيف الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به للتداول أو الذي يمثل مقابلاً طارئاً لجهة مستحوذة في اندماج أعمال وذلك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي في أي من الحالات التالية:

- أن يؤدي هذا التصنيف إلى استبعاد أو التقليل بشكل جوهري من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ بأي شكل آخر؛ أو
- أن يشكل الالتزام المالي جزءاً من مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية أو كليهما والذي يتم إدارته وتقييم أدائه على أساس القيمة العادلة، وفقاً لسياسة إدارة المخاطر الموثقة أو استراتيجية الاستثمار لدى المجموعة، ويتم توفير المعلومات عن التجميع داخلياً على هذا الأساس؛ أو
- أن يشكل جزءاً من عقد يحتوي على واحدة أو أكثر من المشتقات المدمجة ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بتصنيف العقد الموحد بأكمله بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تدرج الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناشأ عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح أو الخسائر المعترف به في الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على الالتزامات المالية.

٢-٢٥-٢-٢ التزامات مالية أخرى

يتم قياس الالتزامات المالية الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة، صافية من تكاليف المعاملة. ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لالتزام مالي وتوزيع مصاريف الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة. معدل الفائدة الفعلي المعدل الذي يخصم بشكل دقيق المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للالتزام المالي أو حيثما يكون ملائماً على مدى فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

٢-٢٥-٢-٣ إلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية

لا تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية إلا في حالة واحدة تتمثل في استيفاء التزامات المجموعة أو إلغائها أو انتهاء مدتها. إن الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي ألغي الاعتراف به والمقابل المدفوع والمستحق يتم الاعتراف به في حساب الأرباح أو الخسائر.

عندما تقوم المجموعة بمبادلة أداة دين بأداة دين مختلفة اختلافاً جوهرياً مع المقرض الحالي، يتم احتساب هذه المبادلة كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام مالي جديد. وبالمثل، تقوم المجموعة بعمليات تعديل جوهرية لبنود الالتزام الحالي أو جزء منه كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام جديد.

٢-٢٥-٢-٤ اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الإفصاح عن الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ("اتفاقيات إعادة الشراء") في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة عندما يكون للمنقول إليه الحق تعاقدياً أو عرفياً في بيع الضمانات أو إعادة رهنه. يتم تضمين التزام الطرف المقابل كوديعة منفصلة. تُقيد الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع ("إعادة الشراء العكسي") كقروض ومديونيات إما للبنوك أو العملاء، حسب الاقتضاء. يتم احتساب الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه فائدة ويتم استحقاقها على مدى عمر الاتفاقيات باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٤. منتجات التمويل والاستثمار الإسلامية وودائع العملاء الإسلامية

بالإضافة إلى المنتجات المصرفية التقليدية، تقدم المجموعة لعملائها منتجات مصرفية معينة لا تحمل فائدة وتتم الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

يتم احتساب جميع المنتجات البنكية الإسلامية والمعاملات ذات الصلة وفقًا للسياسات المحاسبية للأدوات المالية والاعتراف بالإيرادات (انظر إيضاح ٣).

٤-١ تعريفات

تستخدم المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة بالمعاني المحددة لها على النحو التالي:

٤-١-١ المرابحة

عقد بيع تقوم بموجبه المجموعة ("البائع") ببيع أصل لعميلها ("المشتري") على أساس الدفع المؤجل، وذلك بعد أن تشتري الأصل وتحصل على حق وصك ملكيته بحيث يكون البائع قد قام بشراء والاستحواذ على الأصل بناءً على وعد من المشتري بشراء الأصل بعد قيام البائع بشرائه وذلك وفقاً لشروط وأحكام عقد المرابحة. يتكون سعر بيع المرابحة من تكلفة الأصل وهامش ربح محدد مسبقاً. ويقوم المشتري بدفع سعر بيع المرابحة إلى البائع على أقساط خلال فترة عقد المرابحة كما هو منصوص عليه في العقد.

٤-١-٢ الإجارة

اتفاق تقوم بموجبه المجموعة ("المؤجر") بتأجير العين لعميلها ("المستأجر") (بعد شراء / اقتناء هذه العين إما من بائع آخر أو من العميل نفسه وفقاً لطلب العميل وبناءً على وعد منه بالاستئجار) مقابل بعض دفعات الإيجار على مدار مدة / فترات إيجار محددة وذلك على أساس بدل إيجار ثابت أو متغير.

يحدد اتفاق الإجارة العين المؤجرة ومدة عقد الإيجار، وكذلك أساس حساب الإيجار وتوقيت دفع الإيجار. ويتعهد المستأجر بموجب هذا الاتفاق بتجديد فترات الإيجار ودفع مبالغ الإيجار وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المعمول بها طوال مدة الإيجار.

يحتفظ المؤجر بملكية العين المؤجرة طوال فترة الإيجار. وفي نهاية فترة الإيجار وعند الوفاء بجميع التزامات المستأجر بموجب اتفاق الإجارة، يقوم المؤجر ببيع العين المؤجرة إلى المستأجر بالقيمة الاسمية أو بالبيع من خلال عقد بيع أو هبة منفصل في نهاية فترة الإيجار.

٤-١-٣ الوكالة

اتفاق بين طرفين يكون فيه أحد الطرفين رب المال ("الموكل") الذي يقدم مبلغاً معيناً من المال ("رأس مال الوكالة") إلى وكيل ("الوكيل") الذي يستثمر هذا المال بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بناءً على دراسة الجدوى / خطة الاستثمار المقدمة من الوكيل إلى الموكل. ويحق للوكيل الحصول على أجرة ثابتة ("أجرة الوكالة") كمبلغ مقطوع أو نسبة من رأس مال الوكالة. ويجوز منح الوكيل أي مبلغ يزيد أو يتحقق أي معدل عائد متفق عليه مسبقاً كحافز للأداء. ومن حيث المبدأ، يتم توزيع أرباح الوكالة عند الإعلان عنها / توزيعها بواسطة الوكيل.

يتحمل الوكيل الخسائر في حالة تقصيره أو إهماله أو انتهاكه أي من شروط وأحكام اتفاق الوكالة؛ وإلا سيتحمل الموكل الخسائر شريطة أن يحصل الموكل على ما يرضيه من أدلة تفيد بأن هذه الخسائر ناجمة عن قوة قاهرة وأن الوكيل لم يتمكن من التنبؤ بها ولم يستطع أن يمنع العواقب السلبية المترتبة من ذلك على عقد الوكالة. وبموجب اتفاق الوكالة يجوز للمجموعة أن تتصرف إما على أنها موكل أو وكيل بحسب الحالة.

٥. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

يتعين على الإدارة، عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣، وضع أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للأصول والالتزامات التي لا تكون متوفرة بوضوح من مصادر أخرى. تستند التقديرات وما يرتبط بها من افتراضات على التجربة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات على أساس مستمر. يتم تسجيل التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم خلالها تعديل التقديرات إذا كان هذا التعديل لا يمس إلا تلك الفترة أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان لهذا التعديل أثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

٥-١ الأحكام الهامة المتخذة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

فيما يلي الأحكام الهامة، باستثناء تلك التي تشمل الأحكام أدناه (التي يتم التعامل معها بشكل منفصل أدناه)، والتي أجرتها الإدارة أثناء عملية تطبيق السياسات المحاسبية المجموعة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة.

٥. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

٥-١ الأحكام الهامة المتخذة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

٥-١-١ تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الأصول المالية على نتائج اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة واختبار نموذج العمل (يرجى الاطلاع على السياسة المحاسبية للأصول المالية في الإيضاح ٣-٢٨). تحدد المجموعة نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. يتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الأصول وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الأصول وكيف تتم إدارتها وكيف يتم تعويض مديري الأصول. تراقب المجموعة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال التي تم الاحتفاظ من خلاله بالأصل. تعتبر المراقبة جزءًا من تقييم المجموعة المتواصل حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بالأصول المالية المتبقية مناسبًا وإذا لم يكن مناسبًا، ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الأصول.

٥-١-٢ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما هو مبين بالإيضاح رقم ٣-٢٥-٥، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة يتم قياسها كمخصص يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا لأصول المرحلة الأولى، أو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني لأصول المرحلة الثانية أو الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية عندما تكون مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ما الذي يشكل زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل ما قد زادت بشكل جوهري، تأخذ المجموعة في الحسبان المعلومات النوعية والكمية التي يمكن الحصول عليها. راجع الإيضاح ٣-٢٨ والإيضاح ١-٣٨ لمزيد من التفاصيل.

٥-١-٣ إنشاء مجموعات الأصول ذات خصائص مخاطر الائتمان المماثلة

عندما يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة. راجع الإيضاح ١-٣٨ للحصول على تفاصيل حول الخصائص المذكورة في هذا الحكم. تراقب المجموعة مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر. لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. وهذا أمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، هناك إعادة تقسيم الأصول بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل أصول إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الأصول. إن إعادة تقسيم المحافظ والحركة بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عند عكس تلك الزيادة الجوهرية) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني أو العكس، ولكن يمكن أن تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا أو الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ولكن مبلغ تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة يتغير بسبب اختلاف المخاطر الائتمانية للمحافظ.

٥-١-٤ البرامج والافتراضات المستخدمة

تستخدم المجموعة برامج وافتراضات مختلفة في قياس القيمة العادلة للأصول المالية وكذلك في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق الحكم في تحديد النموذج الأنسب لكل نوع من الأصول، وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في هذه البرامج، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالموجهات الرئيسية لمخاطر الائتمان. انظر الإيضاح ٣-٢٥ والإيضاح ١-٣٨ لمزيد من التفاصيل عن الخسائر الائتمانية المتوقعة والإيضاح ٣٩ لمزيد من التفاصيل عن قياس القيمة العادلة.

٥-١-٥ الاستثمار في مرجان

تمتلك شركة أبه كي بي آي، وهي شركة تابعة للبنك، استثمارًا بنسبة ٥٠٪ من حصتها في شركة مرجان. في سنة ٢٠١٠، أصدرت المحكمة، بناءً على طلب مساهمي مرجان، أمرًا بحل الشركة ووافقت على تعيين مصفين. وحيث أن شركة مرجان تُدار من قبل المصفين، فقد قدرت شركة أبه كي بي آي أنها لا تمارس أي سيطرة أو تأثيرًا جوهريًا على شركة مرجان وأن الاستثمار في شركة مرجان مصنف كأصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٥-٢ المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي أجرتها الإدارة أثناء عملية تطبيق السياسات المحاسبية المجموعة والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة:

٥-٢-١ تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من المنتجات/ الأسواق وتحديد المعلومات المستقبلية المتعلقة بكل سيناريو

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تستخدم المجموعة معلومات مستقبلية معقولة وقابلة للدعم، والتي تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية لمختلف الموجهات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه الموجهات على بعضها البعض. يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣-٣٨-١ لمزيد من التفاصيل، بما في ذلك تحليل حساسية الخسائر الائتمانية المتوقعة المسجلة بالنسبة للتغيرات في المعلومات المستقبلية المقدرة.

٥. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

٥-٢ المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

٥-٢-١ احتمال التخلف عن السداد

يشكل احتمال التخلف عن السداد أحد المعطيات الرئيسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. إن احتمال التخلف عن السداد هو تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال نطاق زمني معين، ويشمل حسابه البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات بالظروف المستقبلية. انظر الإيضاح ٣٨-١ للحصول على مزيد من التفاصيل.

٥-٢-٢ الخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد

تعد الخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد بمثابة تقدير للخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد. وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع استلامها المقرض، مع الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية من الضمانات والتعزيزات الائتمانية المتكاملة. انظر الإيضاح ٣٨-١.

٥-٢-٤ قياس القيمة العادلة وعملية التقييم

تقاس بعض الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. وتحدد الإدارة أساليب التقييم المناسبة والمدخلات لقياس القيمة العادلة. عند تقدير القيمة العادلة لأي من الأصول أو الالتزامات، تستعين المجموعة بالبيانات التي يمكن رصدها بالسوق بالقدر الذي تكون فيه مدخلات المستوى ١ غير متوفرة، حيث تستخدم المجموعة برامج التقييم أو تشرك مقيمين مستقلين مؤهلين لإجراء التقييم. وتعمل الإدارة بشكل وثيق مع المثمنين المستقلين المؤهلين لاستحداث تقنيات التقييم المناسبة ومدخلات للنموذج. تم الإفصاح عن المعلومات حول أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة لمختلف الأصول والالتزامات في الإيضاحات ١١ و١٤ و١٦ و٣٩.

٥-٢-٥ انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية

تحدد المجموعة في تاريخ كل تقرير ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية. تقوم الإدارة بتقدير القيمة السوقية للممتلكات بناءً على ظروف السوق الحالية والمعاملات المقارنة التي يُجريها مثمنون مستقلون غير مرتبطين بالمجموعة ومدى امتلاكهم للمؤهلات المناسبة والخبرة الحديثة في تقييم الممتلكات في المواقع ذات الصلة. وعندما تتجاوز القيمة الدفترية للعقار قيمته القابلة للاسترداد، يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر.

٦. نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي

في الجدول أدناه، تمثل متطلبات النسبة النقدية القانونية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ودائع احتياطي إلزامية وليست متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة. النقدية في الصندوق والحسابات الجارية والأرصدة الأخرى. وتحمل الودائع اليوم بيوم معدل فائدة ٥٫٤٪ سنويًا (٢٠٢٢: ٠٫٤٪ سنويًا).

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
نقد في الصندوق	٥٨,٦٦٤	٦٢,٩٨١
أرصدة مستحقة من المصرف المركزي:		
متطلبات نسبة النقد القانوني	٣٢٥,٦٥٤	٦١٩,٥٨٤
ودائع اليوم بيوم	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٣٥٠,٠٠٠
	١,٣٨٤,٣١٨	٢,٦٣٢,٥٦٥
أرصدة مستحقة إلى المصرف المركزي:		
حساب جاري	١,٧٨٣	١,٧٤٨
	١,٧٨٣	١,٧٤٨

٧. ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
ودائع تحت الطلب	٤٧,٢٨٩	٦١,٦١١
قرض لبنوك	٦٦٨,١٢٠	٤٠٣,٩٨٦
	٧١٥,٤٠٩	٤٦٥,٥٩٧
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٨,٤٠١)	(٧,١٤٩)
	٧٠٧,٠٠٨	٤٥٨,٤٤٨

تحمل قروض البنوك معدل فائدة يتراوح بين ٥٫٠٠٪ إلى ٩٫١٪ سنويًا (٢٠٢٢: ٦٫٤٪ إلى ٩٫١٪ سنويًا) وتستحق السداد في الفترة بين ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٦ (٢٠٢٢: تستحق في ٢٠٢٣).

٨. قروض وسلفيات للعملاء

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ألف درهم	ألف درهم
	قروض الأفراد
٧٢٧,٣٤٣	٦٢٦,٧٧٢ قروض الرهن
٣٩,٨١٢	٤٥,٩١٤ بطاقات الائتمان
٣٨٩,٣٣٩	٤٢٥,٥٨٧ أخرى
١,١٥٦,٤٩٤	١,٠٩٨,٢٧٣
(٣٤,٨١٣)	(٣٠,٠٣٥) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
١,١٢١,٦٨١	١,٠٦٨,٢٣٨
	قروض الشركات
٩,٢٣٠,٠١٧	٨,٥٩٦,٦٥٣ قروض
١,٩٤٧,٣٤٦	١,٩٦٥,٢٤٦ سحوبات على المكشوف
٣٠٦,٩٩٧	٤١٢,٣٨٨ إيصالات أمانة
٣٧٩,٠٢٧	٢٤٩,٧٦٧ كمبيالات مخصومة
١١,٨٦٣,٣٨٧	١١,٢٢٤,٠٥٤
(٥٧٤,٦٣٥)	(٧١١,٤٦٧) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
١١,٢٨٨,٧٥٢	١٠,٥١٢,٥٨٧
١٢,٤١٠,٤٣٣	١١,٥٨٠,٨٢٥

٩. أصول تمويلية واستثمارية إسلامية

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ألف درهم	ألف درهم
	قروض الشركات
٢٦٥,٧٨٥	٨٠٤,٣٠٢ مرابحة
٢٧٥,٣١١	٢٧٠,٧٦٩ إجارة
٦,٢٦٩	٦,٢٦٩ أخرى
٥٤٧,٣٦٥	١,٠٨١,٣٤٠
(٥,٨١٢)	(٨,٧٨٩) إيرادات مؤجلة
٥٤١,٥٤٨	١,٠٧٢,٥٥١
(٢٧,٨٤٩)	(٤٤,٩٣٧) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥١٣,٦٩٩	١,٠٢٧,٦١٤

١٠. ذمم مدينة وأصول أخرى

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٨٨٠,١٨٨	٢٧٩,٨٩٧	اعتمادات العملاء (١)
٢٣,٦٣٩	٣٨,٥٤٤	ذمم فوائد وأرباح مدينة
١٨,٠٩٩	٩٥,٨٤٤	مبالغ مدفوعة مقدماً
٣,٥١٤	٣,٥١٤	دفعات مقدمة للاستحواذ على عقارات (٢)
٢١٠,٩٢٣	٢٤١,٩٦٧	أخرى
٢,١٣٦,٣٦٣	٦٧٩,٧٦٦	
(٤,٥٢٤)	(٥,١٢١)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢,١٣١,٨٣٩	٦٧٤,٦٤٤	

(١) تنشأ اعتمادات العملاء عندما تكون المجموعة ملزمة بسداد دفعات مقابل مستندات مسحوبة بموجب خطابات اعتماد. بعد الاعتماد، تصبح الأداة التزاما غير مشروط على المجموعة وبالتالي يتم الاعتراف بها كالتزام مالي في بيان المركز المالي الموحد. ومع ذلك، فإن كل اعتماد له حق تعاقدي مقابل في السند من العميل والذي يتم الاعتراف به كأصل مالي.

(٢) قامت المجموعة خلال سنة ٢٠٢٢ بتحويل دفعة مقدمة لشراء عقارات بقيمة ٤١,٢ مليون درهم إلى الممتلكات والمعدات (إيضاح ١٦). وسيتم استخدام هذا العقار (المبنى) في أعمال البنك الإدارية.

١١. مخزون عقاري

يتكون المخزون العقاري من الممتلكات العقارية التي تحتفظ بها المجموعة لغرض بيعها في سياق العمل الاعتيادي ويتم إدراجه بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية، أيهما أقل. وكانت الحركات في المخزون العقاري خلال السنة على النحو التالي:

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٥٩,٥٠٣	٥٠٠,٦٦٠	الرصيد في ١ يناير
٦٩,٣٣٢	٨,١٦٦	إضافات واستردادات خلال السنة
٢,٨٠٠	٢٣,٢٧٧	تعديل صافي القيمة البيعية خلال السنة
(١٣٠,٩٧٥)	(٧٣,٤٣٣)	استبعادات خلال السنة
٥٠٠,٦٦٠	٤٥٨,٦٧٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر

لم التوصل إلى صافي القيمة البيعية للمخزون العقاري للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ على أساس التقييمات المنفذة في مواعيد التقييم من قبل مقيمين مستقلين عن المجموعة. يتمتعون المقيمين المستقلين بمؤهلات ملائمة وخبرة حديثة في تقييم العقارات في المواقع المعنية. تم تحديد صافي القيمة البيعية بناء على أسلوب مقارنة السوق الذي يعكس أسعار المعاملات الأخيرة لعقارات مماثلة أو بناة على حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مدعوماً بالإيجار الحالي وإيجارات السوق الحالية لعقارات مماثلة في نفس الموقع. تم إدراج صافي تعديلات القيمة البيعية في الأرباح أو الخسائر في بند "صافي عكس الانخفاض في قيمة الأصول غير المالية".

١١. الاستثمارات في الأوراق المالية المقاسة بالقيمة العادلة

خدمت المجموعة الاستثمارات المالية في أدوات حقوق الملكية وصناديق الاستثمار كاستثمارات تنوي المجموعة الاحتفاظ بها على المدى الطويل لأسباب استراتيجية. صنفت المجموعة أيضا الاستثمار في حصة الملكية في مرجان كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (انظر إيضاح ٥-١٠). يوضح الجدول القيمة العادلة لهذه الاستثمارات.

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
استثمارات في أسهم مدرجة	٢٩,٦٥٦	٢٦,٩٥٩
استثمار في أسهم غير مدرجة	١٥,٥٦٢	١٧,٣٧٣
استثمار في صندوق استثماري غير مدرج	١,٤٠٨	١,٤٠٦
	٤٦,٩٢٦	٤٥,٧٣٨
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		
استثمار في أسهم غير مدرجة	٢٥٣,٦٩٥	٢١٨,٢٧١
	٣٠٠,٣٢١	٢٦٤,٠٠٩

فيما يلي تحليل للتركيزات الاستثمارات في الأوراق المالية المقاسة بالقيمة العادلة بحسب القطاع وحسب المنطقة:

	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة		خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مؤسسات مالية	٢٣,١٢٥	٢١,١١٣	١٥,٥٦٢	١٧,٣٧٣
جهات حكومية	٢,٥١٥	٥,٩١٧	-	-
عقارات	٢٥٣,٦٩٥	٢١٨,٢٧٢	-	-
أخرى	٦٢٤	٥٣٤	-	-
	٢٨٤,٧٥٩	٢٤٦,٦٣٦	١٥,٥٦٢	١٧,٣٧٣

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، نتج عن التغير في القيمة العادلة للاستثمار المقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تسجيل أرباح قدرها ٣٥,٤ مليون درهم (٢٠٢٢: أرباح بقيمة ٧٠,٤ مليون درهم) وتم الاعتراف به كإيرادات تشغيلية أخرى بالصافي في بيان الدخل الموحد.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، نتج عن التغير في القيمة العادلة للأصول المالية الأخرى المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أرباح قدرها ٠,٩ مليون درهم (٢٠٢٢: خسائر ٦٩,٨ مليون درهم) وتم قيدها في بيان الدخل الشامل الموحد. وخلال سنة ٢٠٢٢، وافق مجلس الإدارة على شطب الاستثمارات في شركة كاريبي أتليفوا للتطوير، والتي تم الاستحواذ عليها في عام ٢٠١٨ للتسوية ديون، وكان للشطب تأثير سلبي على الخسائر المتراكمة بمبلغ ٨٢,٢ مليون درهم.

قامت المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بشراء واستبعاد أسهم حقوق ملكية بمبلغ لا شيء درهم (٢٠٢٢: ٦,٥ مليون درهم، وما قيمته ولا شيء) على التوالي.

١٢. استثمارات في اوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
استثمار في أدوات الدين	١,٥٣٠,٦٦٠	١,١٢٨,٠٥٢
استثمارات في صكوك إسلامية	٨٦٦,٠٧٣	٦٨٠,٦٣٩
فواتير نقدية	٢٩٥,٧١٢	٢٨٥,٣١١
	٢,٦٩٢,٤٤٥	٢,٠٩٤,٠٠٢
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٥,٤٤٤)	(١١,٠٢٥)
	٢,٦٧٧,٠٠١	٢,٠٨٢,٩٧٧

١٣. استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة (تابع)

فيما يلي تحليل لتركيز استثمارات الأوراق المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة (الإجمالية) حسب القطاع والمنطقة:

	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة		خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
جهات حكومية	١,١٠٩,٢٦٧	١,٠١٣,٨٩٦	٩٦٥,٢١٩	٩١٥,٩٥٤
مؤسسات مالية	٣٢٤,٣٦٣	-	-	-
أخرى	٩٩,١٤٣	٩٨,٩٥٩	١٩٣,٩٥٣	٦٥,١٩٣
	١,٥٣٣,٧٧٣	١,١١٢,٨٥٥	١,١٥٩,١٧٢	٩٨١,١٤٧

تحتفظ المجموعة بهذه الأوراق المالية الاستثمارية بمتوسط عائد ٢٩,٧٪ إلى ٨,٦٪ سنويًا (٢٠٢٢: ٢٩,٧٪ إلى ٨,١٪ سنويًا). تحمل الأدوات النقدية معدل فائدة يتراوح بين ٥,٣٪ و٥,٥٪ سنويًا (٢٠٢٢: ١,٠٪ إلى ٤,٨٪ سنويًا).

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تم قياس بعض الأصول المالية بالتكلفة المطفأة بقيمة دفترية إجمالية قدرها ٧٤٩,٠ مليون درهم (القيمة العادلة ٧٤١,٠ مليون درهم) (٢٠٢٢: القيمة الدفترية ٨٣٨,٧ مليون درهم، القيمة العادلة ٨٤٩,٨ مليون درهم) والتي كانت مضمونة كما في ذلك التاريخ مقابل اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك ("إعادة الشراء") بمبلغ ٦٣١,٥ مليون درهم (٢٠٢٢: ٧٠٠,٣ مليون درهم).

١٤. استثمارات عقارية

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة:		
الرصيد في ١ يناير	٤٣,٥٤٩	٦٩,٩٦٦
التحويل من الممتلكات والمعدات (إيضاح ١٦)	١٣,٣١٣	-
استبعادات خلال السنة	(٥١٤)	(٢٦,٤١٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٥٦,٣٥٨	٤٣,٥٤٩
الاستهلاك المتراكم والانخفاض المتراكم في القيمة:		
الرصيد في ١ يناير	١٢,٥٧٧	٣١,١٤٢
التحويل من الممتلكات والمعدات (إيضاح ١٦)	٥,١١٧	-
الاستهلاك المحمل للسنة (إيضاح ٣١)	١,١٨٧	١,٩٧٩
صافي المعكوسات خلال السنة (إيضاح ٣٣)	(٦,٥٧٠)	(٢,٢٩٩)
استبعادات	-	(١٢,٦٠٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٢,٢٦١	١٢,٥٧٧
القيمة الدفترية:		
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٣٩,٠٩٧	٣١,٠٢٢

القيمة العادلة للاستثمارات العقارية

تم التوصل للقيمة العادلة للاستثمارات العقارية لدى المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ على أساس التقييمات المنفذة في مواعيد التقييم من قبل مقيمين مستقلين عن المجموعة. يمتلكون المقيمين المستقلين بمؤهلات ملائمة وخبرة حديثة في تقييم العقارات في المواقع المعنية. تم تحديد القيمة العادلة بناءً على القيمة السوقية للمقارنة / حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مدعوماً بالإيجار الحالي وإيجارات السوق الحالية لعقارات مماثلة في نفس الموقع. معدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية يعكس تقييمات السوق الحالية حول عدم التأكد من التدفقات النقدية وتوقيتها.

فيما يلي تفاصيل الاستثمارات العقارية للمجموعة والمعلومات المتعلقة بتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	القيمة العادلة
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	-	-	٣٩,٠٩٧	٤٢,٨٠٩
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	-	-	٢٦,٠٢٢	٢٨,٦٠٠

١٤. استثمارات عقارية (تابع)

في نهاية فترة التقرير، وكنتيجة لوجود دلائل على زيادة القيمة العادلة للاستثمارات العقارية، قامت المجموعة بمراجعة القيمة القابلة للاسترداد للاستثمارات العقارية. أدت المراجعة إلى الاعتراف بعكس انخفاض في القيمة بمبلغ ٦,٦ مليون درهم (٢٠٢٢: عكس انخفاض في القيمة بمبلغ ٢,٣ مليون درهم)، والتي تم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد في بند "صافي عكس الانخفاض في قيمة الأصول غير المالية". إن الانخفاض بنسبة ٥٪ في القيمة القابلة للاسترداد سيؤدي إلى تكلفة انخفاض في القيمة بمبلغ ١,٩ مليون درهم (٢٠٢٢: ١,٣ مليون درهم).

إن جميع الاستثمارات العقارية قائمة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط. خلال السنة، سجلت المجموعة إيرادات تأجير بمبلغ ٠,٤ مليون درهم (٢٠٢٢: ٠,٨ مليون درهم) من استثمارات عقارية مدرجة في إيرادات تشغيلية أخرى. كما تكبدت المجموعة مصاريف تشغيلية بمبلغ ٠,٠٣ مليون درهم (٢٠٢٢: ٠,٠٤ مليون درهم) من الاستثمارات العقارية التي تنتج عنها إيرادات عقارية.

١٥. أصول غير ملموسة

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
التكلفة:		
الرصيد في ١ يناير	١٢٧,٤٤٦	١٢٥,٣٥٣
تحولات من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز (إيضاح ١٦)	٧,٨٧٨	-
إضافات خلال السنة	٨٩٢	٢,٠٩٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٣٦,٢١٦	١٢٧,٤٤٦
الإطفاء المتراكم:		
الرصيد في ١ يناير	٩٨,٨٤٥	٨٥,١٧٦
الإطفاء المحمل للسنة (إيضاح ٣١)	١٠,٢٠١	١٣,٦٦٩
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٠٩,٠٤٦	٩٨,٨٤٥
القيمة الدفترية:		
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢٧,١٧٠	٢٨,٦٠١

١٦. ممتلكات ومعدات

	أرض ومباني بنظام التملك الحر	تحسينات العقارات	الات وتجهيزات ومعدات ومركبات	اصول حق الاستخدام	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	١٣,٣٢٣	٧٥,٨٠١	٦٢,٦٩٧	٨٩,١٦٨	١٠,٧٥٥	٢٠١,٧٤٤
الاضافات خلال السنة	-	١,٧٧٥	٢,١٦٥	٢,١١٩	١٣,٥١٦	١٩,٥٧٥
الاستبعادات خلال السنة	-	(٧,٧٠٧)	(١,٧٧٦)	(٣٤,٩٠٣)	-	(٤٤,٣٨٦)
التحويلات من الأعمال الرأسمالية قيد الانجاز	-	٦,٦٣٠	٢,٨٠٠	-	(٩,٤٣٠)	-
التحويل من الدفع المسبق إلى شراء العقارات (إيضاح ١٠)	٤١,١٧١	-	-	-	-	٤١,١٧١
تعديلات	-	-	-	(٢,٧٤٤)	(٦٣)	(٢,٨٠٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥٤,٤٩٤	٢٦,٤٩٩	٦٥,٨٨٦	٥٣,٦٤٠	١٤,٧٧٨	٢١٥,٢٩٧
الاضافات خلال السنة	١١٤	٢,٥٥٤	٤,٧٢٤	٢,١٨٢	١٠,٨٢٤	٢٠,٣٩٨
التحويلات من الأعمال الرأسمالية قيد الانجاز	-	٨,١٦٥	٢,٣٨٩	-	(١٨,٤٣٢)	(٧,٨٧٨)
التحويلات إلى الاستثمارات العقارية (إيضاح ١٤)	(١٢,٣٢٣)	-	-	-	-	(١٢,٣٢٣)
الاستبعادات خلال السنة	-	-	-	(١٤,٠٢٠)	-	(١٤,٠٢٠)
تعديلات	-	-	-	١,٠٢٣	-	١,٠٢٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٤١,٢٨٥	٣٧,٢١٨	٧٢,٩٩٩	٤٢,٨٢٥	٧,١٧٠	٢٠١,٤٩٧
الاستهلاك المتراكم والانخفاض المتراكم في القيمة:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٤,٣١٨	٢٢,٠٤٠	٥١,٥٥٤	٥٣,٠٩٠	-	١٣١,٠٠٢
الاستهلاك للسنة (إيضاح ٣١)	١,٧٥٠	٣,٥٠٠	٥,٣٠٥	٩,٣٦٨		١٩,٩٢٣
استبعادات	-	(٧,٧٠٧)	(١,٦١١)	(٣٤,٨٦٢)	-	(٤٤,١٨٥)
تعديلات	-	-	-	(٢,١٢٥)	-	(٢,١٢٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٦,٠٦٨	١٧,٨٣٣	٥٥,٢٤٨	٢٥,٤٦٦	-	١٠٤,٦١٥
الاستهلاك للسنة (إيضاح ٣١)	١,٩٣١	٣,٩٦٨	٦,١٧٤	٩,٥١٥	-	٢٠,٨٨٨
التحويلات إلى الاستثمارات العقارية (إيضاح ١٤)	(٥,١١٧)	-	-	-	-	(٥,١١٧)
استبعادات	-	-	-	(١٤,٠٢٠)	-	(١٤,٠٢٠)
تعديلات	-	-	-	٩٩٩	-	٩٩٩
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢,٨٨٢	٢١,١٠١	٦١,٤٢٢	٢١,٦٣٠	-	١٠٧,٠٣٥
القيمة الدفترية:						
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٨,٤٠٣	١٦,١١٧	١١,٥٧٧	٢١,١٩٥	٧,١٧٠	٩٤,٤٦٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٤٨,٤٢٦	٨,٦٦٦	١٠,٦٣٨	٢٨,١٧٤	١٤,٧٧٨	١١٠,٦٨٢

١٧. ودائع وأرصدة مستحقة إلى البنوك

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ألف درهم	ألف درهم
٧٨,٦٦٨	٨١,٥٢٤
٩,٣٠١,٠٦٢	١,٦٦٧,٥٢١
٩٣٤,٥٧٠	٣٦٧,٢٨٠
٦٣١,٨٥١	٦١١,٣٥١
٦٨,٤٧٠	٢٠,١٥٩
٤,٠١٤,٥٢١	٢,٧٤٧,٨٣٥

ودائع تحت الطلب
قروض لأجل
قروض إسلامية بين البنوك
اتفاقيات إعادة شراء قروض مع البنوك
اتفاقيات إعادة شراء قروض إسلامية مع البنوك

التحليل الجغرافي للودائع والأرصدة المستحقة إلى البنوك هو على النحو التالي:

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ألف درهم	ألف درهم
١,٧٨٤,٣٠٩	١,١٧٦,٥٧٠
٢,٢٣٠,٢١٢	١,٥٧١,٢٦٥
٤,٠١٤,٥٢١	٢,٧٤٧,٨٣٥

داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة

يتراوح متوسط سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء المذكورة أعلاه المبرمة مع البنوك بين ٥,٩٪ إلى ٨٪ سنويًا (٢٠٢٢: ٤,٨٪ إلى ٥,٤٪ سنويًا). تم الإفصاح عن الضمانات المقدمة كضمان مقابل قروض إعادة الشراء هذه في إيضاح ١٣ حول البيانات المالية الموحدة.

١٨. ودائع العملاء

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ألف درهم	ألف درهم
١,٦٨٨,٢٥٠	١,٨٩٢,٧٦٢
٨٠٢,٩٨٥	٤٢٨,٤٥١
٨,٧١٦,٨٣٨	٨,٧٨٨,٩٧٩
١٥٦,٤٧٠	١٤٣,٦٦٥
١١,٣٦٠,٥٤٣	١١,٢٥٣,٨٥٧

حسابات جارية
حسابات توفير
ودائع لأجل
أخرى

فيما يلي التحليل الجغرافي لودائع العملاء:

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ألف درهم	ألف درهم
١١,٣٠٤,٣٤٣	١١,١٢٣,٨٣١
٥٦,٢٠٠	١٣٠,٠٢٦
١١,٣٦٠,٥٤٣	١١,٢٥٣,٨٥٧

داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة

١٩. ودائع العملاء الإسلامية

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
حسابات جارية	٦٣,٩٢٠	١٠٩,٨٦١
حسابات توفير	٥٧١	٩٧٠
ودائع استثمارية	١,٢٧٩,٣٢١	٧١٥,١٣٤
أخرى	١٢,٠٦٢	١٣,٣١٧
	١,٣٥٣,٨٧٤	٨٣٩,٢٨٢

فيما يلي التحليل الجغرافي لودائع العملاء الإسلامية:

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	١,٢٩١,٩٤٧	٨٣٨,٣١١
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٦١,٩٢٧	٩٧١
	١,٣٥٣,٨٧٤	٨٣٩,٢٨٢

٢٠. ذمم دائنة والتزامات أخرى

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
اعتمادات العملاء (إيضاح ١٠)	٣٧٩,٨٩٧	١,٨٨٠,١٨٨
ذمم فوائد وأرباح دائنة	١١٣,٠١٦	٨٨,١٧٢
التزامات ناشئة من التزامات المنافع المحددة (إيضاح ٢٠-١)	٤٧,٧٠٦	٤٣,٦٧٠
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٣٧,١٨٠	٣٨,٥٢٥
التزامات إيجارية	١٧,٨٨٩	٢٣,٩٤٣
شيكات وكمبيالات مستحقة الدفع	٢١,٢٢٤	١٣,٥٢٣
عمولة غير مكتسبة	٦,٧٦٧	٧,٣٦٩
زكاة مستحقة الدفع (إيضاح ٢٠-٢)	٢,٣٢٨	١,٧٧٨
أخرى	١٠٩,٢٨٠	١٤٨,٥٥٠
	٧٣٥,٤٠٧	٢,٢٤٥,٧١٨

٢٠ ذمم دائنة والتزامات أخرى (تابع)

٢٠-١ خطط منافع التقاعد

٢٠-١-١ خطة المساهمات المحددة

بعد موظفو المجموعة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة أعضاء في خطة منافع المعاشات والتأمينات الاجتماعية المدارة من قبل الحكومة. ووفقاً لقانون العمل الاتحادي رقم (٧) لسنة ١٩٩٩، يجب على المجموعة أن تساهم في خطة المعاشات بنسبة ١٥٪ من "المساهمات المحتسبة على أساس الراتب" وفقاً لتكاليف جدول الرواتب بالإمارات من أجل تمويل هذه المنافع بينما يساهم الموظفون في الخطة بنسبة ٥٪ من "المساهمات المحتسبة على أساس الراتب". إن الالتزام الوحيد المترتب على المجموعة فيما يتعلق بخطة معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية هو أن تقوم المجموعة بدفع المساهمات المحددة. ويتم تحميل هذه المساهمات على بيان الدخل الموحد.

٢٠-١-٢ خطة المنافع المحددة

ترعى المجموعة خطة منافع محددة للموظفين المستحقين وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٣ لسنة ٢٠٢١ في شأن تنظيم علاقات العمل وتعديلاته. ويستند استحقاق الموظفين للمنافع بموجب الخطة إلى رواتب الموظفين ومدة خدمتهم، رهناً باستكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة.

أجريت مؤخراً تقييمات اكتوارية للقيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من قبل خبير تقييم مستقل. وتم قياس القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة، وما يتصل بها من تكاليف الخدمة الحالية والسابقة، باستخدام طريقة التمان الوحدة المقدرة.
كانت الافتراضات الرئيسية المستخدمة لأغراض التقييمات على النحو التالي:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
معدل الخصم	٥.٩٣٪	٤.٨٤٪
المعدل المتوقع لزيادة الرواتب	٣.٠٠٪	٣.٠٠٪

فيما يلي المبالغ المعترف بها في الأرباح أو الخسائر فيما يتعلق بخطط المنافع المحددة:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
تكلفة الخدمة:		
تكلفة الخدمة الحالية	٧,٦٧١	١٣,٨١٤
مصاريف الفوائد	١,٧٨٣	٩٠٤
	٩,٤٥٤	١٤,٧١٨

المبالغ المعترف بها في الدخل الشامل كالتالي:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
أرباح وخسائر التقييم الناشئة عن التغيرات في الافتراضات	١,٨٧٠	١٢,١٢٢
إعادة قياس أخر لصافي التزامات المنافع المحددة	٩١١	(٩,٠١١)
	٢,٧٨١	٣,١١١

إن المبلغ الوارد في بيان المركز المالي الموحد الناتج من التزامات المجموعة فيما يتعلق بخطط المنافع المحددة هو على النحو التالي:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة	٤٧,٧٠٦	٤٣,٦٧٠

٢٠ ذمم دائنة والتزامات أخرى (تابع)

٢٠-١ خطط منافع التقاعد (تابع)

٢٠-١-٢ خطة المنافع المحددة (تابع)

فيما يلي الحركات في القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة:

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
الرصيد في ١ يناير	٤٧,٧٠٦	٤٣,٦٧٠
تكلفة الخدمة	٧,٦٧١	١٣,٨١٤
مصاريف الفوائد	١,٧٨٣	٩٠٤
(أرباح) إعادة القياس	(٢,٧٨١)	(٣,١١٣)
منافع مدفوعة خلال السنة	(٢,٦٣٧)	(٤,١٣٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٤٧,٧٠٦	٤٣,٦٧٠

تتمثل الافتراضات التقييمية الهامة لتحديد التزامات المنافع المحددة في معدل الخصم والمعدل المتوقع لزيادة الرواتب ومعدل الدوران. تم تحديد تحليلات الحساسية أدناه بناءً على التغيرات المحتملة بشكل معقول في الافتراضات ذات الصلة التي تحدث في نهاية فترة التقرير، مع الحفاظ على ثبات جميع الافتراضات الأخرى.

إذا كان معدل الخصم أعلى بمقدار ٥٠ نقطة أساس، يتخطى التزام المزايا المحددة بنسبة ٤,٢٪ (٢٠٢٢: ٤,٤٪) درهم) وإذا كان معدل الخصم أقل بمقدار ٥٠ نقطة أساس، فإن التزام المزايا المحددة سيرتفع بنسبة ٤,٥٪ (٢٠٢٢: ٤,٨٪).

إذا زاد المعدل المتوقع لزيادة الراتب بمقدار ٥٠ نقطة أساس، فإن التزام المزايا المحددة سيرتفع بنسبة ٤,٥٪ (٢٠٢٢: ٤,٧٪) مليون درهم) وإذا انخفض المعدل المتوقع لخفض الرواتب بمقدار ٥٠ نقطة أساس، سينخفض التزام المزايا المحددة بنسبة ٤,٢٪). (٢٠٢٢: ٤,٥٪).

قد لا يكون تحليل الحساسية المذكور أعلاه ممثلاً للتغير الفعلي في التزامات المنافع المحددة حيث أنه من غير المحتمل أن تحدث التغييرات في الافتراضات بمعزل عن بعضها البعض حيث أن بعض الافتراضات قد تكون مترابطة.

عند عرض تحليل الحساسية أعلاه، تم احتساب القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة في نهاية فترة التقرير، وهي نفس الطريقة المطبقة في حساب التزامات المنافع المحددة المعترف بها في بيان المركز المالي.

٢٠-٢ زكاة مستحقة الدفع

تتم مراجعة حسابات الزكاة والموافقة عليها سنويًا من هيئة الرقابة الشرعية الداخلية. وتتم تحويل مدفوعات الزكاة إلى صندوق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢١ رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع للبنك من ١,٧٣٧,٣٨٣,٠٥٠ سهما بقيمة درهم واحد لكل منهم (٢٠٢٢: ١,٧٣٧,٣٨٣,٠٥٠ سهما بقيمة درهم واحد لكل سهم). وتحمل الأسهم المدفوعة بالكامل صوتًا واحدًا للسهم الواحد وتتمتع بحقها في توزيعات الأرباح.

وافق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في ٤ أكتوبر ٢٠٢٣ على قرار الجمعية العامة وبنود جدول الأعمال المقدمة في ١٢ يوليو ٢٠٢٣ والمتعلقة بزيادة رأس مال البنك بمبلغ يصل إلى ٨٨٩,٠١ مليون درهم.

٢٢ سندات الشق الأول من رأس المال

أصدر البنك في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥ سندات رأسمالية من الشق الأول ("السندات الرأسمالية") من خلال كيان لغرض خاص هو سي بي آي تايير وان برايفت ليمتد ("المصدر")، بقيمة بلغت ١٢٥ مليون دولار أمريكي (٤٥٩,١٢٥ مليون درهم). تعد هذه السندات الرأسمالية سندات رأسمالية دائمة وتحمل فائدة بنسبة ٥,٩٩٣٪ سنوياً معدلة من النسبة السابقة البالغة ٦,٥٪ سنوياً (محتسبة على أساس متوسط معدل المقايضة لست سنوات بالإضافة إلى ٤,٧١٪ سنويا) خلال "الفترة الأولية". وبعد الفترة الأولية، وفي كل تاريخ إعادة تسعير، يتم احتساب الفائدة لفترة إعادة التسعير التالية بمتوسط معدل المقايضة لست سنوات بالإضافة إلى هامش ٤,٧١٪ سنوياً.

يتم سداد الفائدة على هذه السندات الرأسمالية بشكل نصف سنوي في آخر الفترة. وتُعرف "الفترة الأولية" بالفترة (من ومتضمنة) تاريخ الإصدار وحتى (باستثناء) تاريخ الطلب الأول. ويعرف "تاريخ إعادة التسعير" بأنه تاريخ الطلب الأول ونفس اليوم على مدار ست سنوات تالية. ويحق للبنك المطالبة بهذه السندات الرأسمالية في ٢٣ يوليو ٢٠٢٥ وفي كل تاريخ دفع فائدة بعد ذلك، مع مراعاة استيفاء شروط معينة (بما في ذلك شروط الاتفاقية).

تعد سندات الشق الأول من رأس المال دائمة وثانوية وغير مضمونة. ويجوز للبنك اختيار عدم دفع فوائد بناءً على تقديره الخاص، من بين شروط أخرى. ولا يحق لحامل تلك السندات الرأسمالية المطالبة بالفائدة، ولا يعد اختيار البنك عدم سداد الفائدة تخلفاً عن السداد.

٢٢ احتياطيات

١-٢٢ احتياطي نظامي

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية والنظام الأساسي للبنك، يتم سنوياً تحويل ١٠٪ على الأقل من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي النظامي حتى يعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع.

٢-٢٢ احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات

يمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات الأرباح والخسائر المتراكمة الناشئة عند إعادة تقييم الأصول المالية المحتفظ بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

٣-٢٢ احتياطي مخصص مصرف الإمارات المركزي

يتكون احتياطي مخصص مصرف الإمارات المركزي من التالي:

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
احتياطي المخصص المحدد	٢٧١,٨٩٩	٢٨٤,٢٠٣

١-٣-٢٢ احتياطي المخصص المحدد

وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات المركزي، يتم تحويل فائض مخصصات انخفاض قيمة الائتمان المحسوبة وفقاً لمتطلبات المصرف المركزي الزائد عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاص بتعرضات المرحلة الثالثة المحسوب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إلى "احتياطي المخصص المحدد" على أنها تخصيص من الأرباح المحتجزة. هذا الاحتياطي غير متاح لسداد توزيعات الأرباح. وفيما لو اتخذت المجموعة مخصصاً وفقاً لمتطلبات المصرف المركزي، لانخفضت أرباح السنة بمبلغ ١٢,٣ مليون درهم (٢٠٢٢: انخفاض بقيمة ١٠,٧ مليون درهم).

٢-٣-٢٢ احتياطي المخصص العام

وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات المركزي، يتم تحويل فائض مخصصات انخفاض قيمة الائتمان بنسبة ١,٥٪ من الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان المحسوبة وفقاً لمتطلبات المصرف المركزي الزائد عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعرضات المرحلة الأولى والمرحلة الثانية المحسوب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إلى "احتياطي المخصص العام" على أنها تخصيص من الأرباح المحتجزة. هذا الاحتياطي غير متاح لتوزيعات الأرباح. وفيما لو اتخذت المجموعة مخصصاً وفقاً لمتطلبات المصرف المركزي، لارتفعت أرباح السنة بمبلغ صفر درهم (٢٠٢٢: صفر درهم).

الحركة في هذه الاحتياطيات كالتالي:

	احتياطي نظامي ألف درهم	احتياطي عام ألف درهم	احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات ألف درهم	احتياطي المخصص الخاص لمصرف الإمارات المركزي ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠٢٣					
كما في ١ يناير	٣٠٠,٢٤٩	٣١,٤٧١	(٦٤,٨٠٥)	٢٨٤,٢٠٣	٥٥١,١١٨
الدخل الشامل الآخر	-	-	٨٩٤	-	٨٩٤
تحويل إلى الأرباح المحتجزة	-	(٣١,٤٧١)	-	(١٢,٣٠٤)	(٤٣,٧٧٥)
تحويلات إلى الاحتياطيات	١٧,٠٦٤	-	-	-	١٧,٠٦٤
كما في ٣١ ديسمبر	٣١٧,٣١٣	-	(٦٣,٩٢١)	٢٧١,٨٩٩	٥٢٥,٢٩١
٢٠٢٢					
كما في ١ يناير	٢٨٥,٢٠٢	١٦,٤٢٤	(٧٧,٦٣٩)	٢٧٣,٤٩١	٤٩٧,٤٧٨
الخسائر الشاملة الأخرى	-	-	(٦٩,٨٤٣)	-	(٦٩,٨٤٣)
تحويلات إلى الاحتياطيات	١٥,٠٤٧	١٥,٠٤٧	٨٢,٦٧٧	١٠,٧١٢	١٢٣,٤٨٣
كما في ٣١ ديسمبر	٣٠٠,٢٤٩	٣١,٤٧١	(٦٤,٨٠٥)	٢٨٤,٢٠٣	٥٥١,١١٨

٢٤. الحصص غير المسيطرة

إن الحصص غير المسيطرة فيما يتعلق بالشركة التابعة غير المملوكة بالكامل للمجموعة مبينة أدناه:

	نسبة الملكية وحقوق التصويت		الأرباح المخصصة للحصص غير المسيطرة للسنة		الحصص غير المسيطرة كما في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
الشركة الدولية للوساطة المالية ذ.م.م	٪٩٩,٤	٪٩٩,٤	-	-	-	-
أيه كي بي أي	٪٥٢,٨	٪٥٢,٨	١٦,٧٢٠	٣٣,١٢٣	١٢٠,٠٥٧	١٠٣,٣٣٧
			١٦,٧٢٠	٣٣,١٢٣	١٢٠,٠٥٧	١٠٣,٣٣٧

إن المعلومات المالية الملخصة بخصوص أيه كي بي أي التي تتمتع بحقوق جوهرية غير مسيطرة مبينة أدناه. المعلومات المالية الملخصة أدناه تمثل المبالغ قبل المستحقات داخل المجموعة.

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
الأصول المتداولة	٢٥٣,٦٩٥	٢١٨,٢٧١
الأصول غير المتداولة	-	-
إجمالي الأصول	٢٥٣,٦٩٥	٢١٨,٢٧١
الالتزامات المتداولة	-	-
التزامات غير متداولة	٢٥٣,٦٩٥	٢١٨,٢٧١
حقوق الملكية المنسوبة إلى ملاك أيه كي بي أي	٢٥٣,٦٩٥	٢١٨,٢٧١
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		
صافي الدخل من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٣٥,٤٢٤	٧٠,٤٠٨
أرباح السنة	٣٥,٤٢٤	٧٠,٤٠٨
الدخل الشامل الآخر للسنة	٣٥,٤٢٤	٧٠,٤٠٨
مجموع الدخل الشامل للسنة العائد إلى:		
ملاك أيه كي بي أي	١٨,٧٠٤	٣٧,١٧٥
الحصص غير المسيطرة	١٦,٧٢٠	٣٣,٢٢٣
	٣٥,٤٢٤	٧٠,٤٠٨

٢٥. إيرادات الفوائد

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
قروض وسحوبات على المكشوف	٧٧٠,٥٤٢	٥٦١,١٦٠
كمبيالات مخصومة	١٤,١٤٩	١٢,٢٨٨
قرض إلى بنوك	٤٣,١٩٩	١,٣٣٥
أدوات الدين	١٠٠,٣٩٧	٤٦,٢٨٤
ودائع لدى بنوك	٥٥,٥٠٤	٢٧,١٨٠
	٩٨٣,٧٩١	٦٥٤,٢٤٧

٢٦. إيرادات من أصول تمويلية واستثمارية إسلامية

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ألف درهم	ألف درهم
٨,٤٨١	١٠,٦٨٣
١٩,٢٦٦	٤٠,٦٢١
١٨,١٨٦	٣١,٠٧٧
١٧٢	٩٨٨
٤٦,١٠٥	٨٣,٣٦٩

مرابحة
إجارة
صكوك إسلامية
وكالة

ترتفع إجمالي الإيرادات من الفوائد والإيرادات من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية نتيجة لزيادة الإجمالية في سعر الفائدة المعروض بين بنوك الإمارات "إيبور" وسعر التمويل لليلة واحدة المضمونة.

٢٧ مصاريف الفوائد

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ألف درهم	ألف درهم
٢١١,٤٤٩	٤٣٦,٦٨٠
٤٧,٩٥٤	١٢٩,١٤١
٣,٠٠٩	٣٤,٠٤٢
٢٦٢,٤٠٥	٥٩٩,٨٦٣

ودائع العملاء
قروض من بنوك أخرى
أخرى

٢٨. توزيعات لمودعي الودائع الإسلامية

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ألف درهم	ألف درهم
١٨,٣٧٥	٥٠,١٣٤
٢١,٧٦٨	٦١,٩٢٠
٤٠,١٤٣	١١٢,٠٥٤

ودائع العملاء الإسلامية
ودائع استثمارية إسلامية من بنوك

٢٩. صافي إيرادات الرسوم والعمولات

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ألف درهم	ألف درهم
٤٧,٩٦٤	٥١,٥٢١
١٢,٥٩٧	٢٠,٣٣٥
٢٥,٤٦٦	٢٦,٨٧٥
٣,٦٩٦	٣,١١٢
٤,٨١٤	٥,٠٢٣
٣,٣٠٨	٣,٠٢٦
٧,٢٥٠	٧,٩٢٦
٨,٠٢٣	٩,٥٠٧
٣,٠٧٥	٣,٧٢٩
١١٦,١١٣	١٣١,٠٥٤
(٨,٨٦١)	(١٣,٢٣٧)
(٥,٩٩٩)	(٥,٢٧٧)
(١٤,٨٦٠)	(١٨,٥١٤)
١٠١,٢٦٣	١١٢,٥٤٠

إيرادات الرسوم والعمولات:
عمولة على منتجات التمويل التجاري
رسوم خدمات استشارية
رسوم إدارة التسهيلات
رسوم خدمة الحساب
رسوم وعمولات بنكية
عمولات التأمين
رسوم متعلقة بالبطاقات الائتمانية
رسوم المقاصة والتسوية
أخرى

مصاريف الرسوم والعمولات:
مصاريف متعلقة بالبطاقات الائتمانية
أخرى

٣٠. إيرادات تشغيلية أخرى، بالصافي

٢٠٢٣	٢٠٢٢
ألف درهم	ألف درهم
٢٨,٥٩٥	١١,٦١٩
٣٢,٠٤٢	٧٢,٤٦٩
٧,٨٧٠	١٢,٢٧٥
٧,٢٥٧	٢,٣٨٦
٧٥,٧٦٤	١٠٣,٧٤٢

أرباح الصرف الأجنبي
صافي الدخل من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
أرباح من بيع أصول غير مالية
أخرى

٣١. مصاريف عمومية وإدارية

٢٠٢٣	٢٠٢٢
ألف درهم	ألف درهم
٢٢٩,٩١٦	٢١٠,٥١٤
٤,٧١١	٣,٢٥٤
١,١١٧	٩٨٤
١٠,٢٠٢	١٣,٦٦٩
٢٠,٨٨٨	١٩,٩٢٣
١,١٨٧	١,٢٧٩
١٩٤	١١٦
١٣,٨٣١	١٠,٤٦٩
١٣,١٥٧	١٢,٧١٤
٢٦,١٢٧	٢٤,٠٩٧
٢٧,٧٦٢	٢٤,٢٩٤
٣٤٩,٠٩٢	٣٢٧,٧٤٣

بلغت المساهمات الاجتماعية للمجموعة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٢٠٢٢ ما قيمته لا شيء.

٣٢. صافي خسائر الانخفاض في قيمة أصول مالية

٢٠٢٣	٢٠٢٢
ألف درهم	ألف درهم
٨٠,٨٦١	١٦١,٢٢١
(٩٨,٩٦٠)	(٣٧,٢٠٤)
١,٧٦٠	٢,٦٦٩
٥٣,٦٦١	١٢٦,٦٨٨

الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتمل للسنة بالصافي من المكوسات
مبالغ مستردة مقابل شطب القروض
أخرى

٣٣. صافي عكس الانخفاض في قيمة أصول غير مالية

٢٠٢٣	٢٠٢٢
ألف درهم	ألف درهم
٢٣,٢٧٧	(٢٠٠)
٦,٥٧٠	٢,٢٩٢
٢٩,٨٤٧	٢,٠٩٢

عكس/ (خسائر) الانخفاض في قيمة المخزون العقاري (إيضاح ١١)
صافي عكس الاستثمارات العقارية (إيضاح ١٤)

٣٤. التزامات طارئة والتزامات

لتلبية الحاجات المالية للعملاء، تبرم المجموعة عدة تعهدات غير قابلة للإلغاء والتزامات طارئة. تشمل ضمانات مالية وخطابات اعتماد والتزامات أخرى غير مسحوبة لتوفير القرض. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا تُدرج في بيان المركز المالي الموحد، فهي تتضمن مخاطر ائتمانية وهي بالتالي جزء من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بصورة عامة.

١-٣٤ خطابات اعتماد وضمانات

تلزم خطابات الاعتماد والضمانات (بما في ذلك الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بتأدية دفعات بالنيابة عن العملاء في حال وقوع أمر محدد متعلق باستيراد وتصدير البضائع. تحمل الضمانات والاعتمادات المستندية الاحتياطية مخاطر ائتمان شبيهة للقروض.

إن المبالغ التعاقدية للالتزامات الطارئة مبينة في الجدول التالي حسب الفئة. تمثل المبالغ الواردة في الجدول الحد الأقصى للخسائر المحاسبية التي سيتم الاعتراف بها في نهاية فترة التقرير إذا لم تتمكن الأطراف الأخرى من الأداء وفقاً العقد.

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
ضمانات	٢,٦٦٧,٤٠٠	٢,٦٠٢,٨٠٦
اعتمادات مستندية	٣٤٩,٦٠٨	٣٣٥,٤٥٣
	٣,٠١٧,٠٠٨	٢,٩٣٨,٢٥٩

٢-٣٤ تعهدات أخرى

يوجد لدى المجموعة في جميع الأوقات تعهدات قائمة غير قابلة للإلغاء لتوفير القرض. وتتمثل هذه الالتزامات في تسهيلات قروض معتمدة. المبالغ الواردة في هذا الجدول فيما يتعلق بالالتزامات تفترض أن المبالغ تم سدادها بالكامل.

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
التزامات القروض	٢,٣٨٠,٥٠١	١,٤٧٦,٣٨٠
التزامات رأسمالية	١,٥٤٨	١٣,١٤٥
	٢,٣٨٢,٠٤٩	١,٤٨٩,٥٢٥

٣٥. ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تحتسب ربحية السهم بقسمة أرباح السنة العائدة لملاك البنك بعد خصم الفوائد المدفوعة على سندات الشق الأول من رأس المال، على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة خلال الفترة كما يلي:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
أرباح الفترة العائدة إلى ملاك البنك (ألف درهم)	١٥٣,٩٢١	١١٧,٢٣٧
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة (بالآلاف)	١,٧٣٧,٣٨٣	١,٧٣٧,٣٨٣
ربحية السهم الأساسية والمخفضة (بالدرهم)	٠,٠٨٩	٠,٠٦٧

٣٦. النقد وما يعادله

يتألف النقد وما يعادله المدرج في بيان التدفقات النقدية الموحد من المبالغ التالية المدرجة في بيان المركز المالي الموحد:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٣٨٤,٣١٨	٢,٦٣٢,٥٦٥
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٧١٥,٤٠٩	٤٦٥,٥٩٧
أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٢٩٥,٧١٢	٢٨٥,٣١١
	٢,٣٩٥,٤٣٩	٣,٣٨٣,٤٧٣
ناقصاً: الاحتياطي القانوني لدى مصرف الإمارات المركزي	(٣٩٥,٦٥٤)	(٢١٩,٥٨٤)
ناقصاً: أرصدة مستحقة من البنوك بأجل استحقاق أصلي ٩٠ يوماً أو أكثر	(٦٦٨,١٢٠)	(٤٠٣,٩٨٦)
ناقصاً: الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة بأجل استحقاق أصلي ٩٠ يوماً أو أكثر	(٢٩٥,٧١٢)	(٢٣٥,٥٠٩)
	١,٠٥٥,٩٥٣	٢,٥٢٤,٣٩٤

٣٧ تصنيف الأصول والالتزامات المالية

١-٣٧ الأصول والالتزامات المالية المشتقة وغير المشتقة

	بالقيمة العادلة		بالتكلفة المطفأة		المجموع	
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الأصول المالية غير المشتقة						
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	-	-	١,٣٨٤,٣١٨	٢,٦٣٢,٥٦٥	١,٣٨٤,٣١٨	٢,٦٣٢,٥٦٥
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	-	-	٧١٥,٤٠٩	٤٦٥,٥٩٧	٧١٥,٤٠٩	٤٦٥,٥٩٧
قروض وسلفيات للعملاء	-	-	١٢,٣٢٢,٣٢٧	١٣,٠١٩,٨٨١	١٢,٣٢٢,٣٢٧	١٣,٠١٩,٨٨١
أصول تمويلية واستثمارية إسلامية	-	-	١,٠٧٢,٥٥١	٥٤١,٥٤٨	١,٠٧٢,٥٥١	٥٤١,٥٤٨
ذمم مدينة وأصول أخرى	-	-	٦٦٠,٤٠٨	٢,١١٤,٧٥٠	٦٦٠,٤٠٨	٢,١١٤,٧٥٠
استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة	٣٠٠,٣٢١	٢٦٤,٠٠٩	-	-	٣٠٠,٣٢١	٢٦٤,٠٠٩
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	٢,٦٩٢,٤٤٥	٢,٠٩٤,٠٠٢	٢,٦٩٢,٤٤٥	٢,٠٩٤,٠٠٢
	٣٠٠,٣٢١	٢٦٤,٠٠٩	١٨,٨٤٧,٤٥٨	٢٠,٨٦٨,٣٤٣	١٩,١٤٧,٧٧٩	٢١,١٣٢,٣٥٢
أصول مالية مشتقة - بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٢,٦٣٣	٩,٦٠٤	-	-	٢,٦٣٣	٩,٦٠٤
	٣٠٢,٩٥٤	٢٧٠,٦١٣	١٨,٨٤٧,٤٥٨	٢٠,٨٦٨,٣٤٣	١٩,١٥٠,٤١٢	٢١,١٣٨,٩٥٦
الالتزامات المالية غير المشتقة						
أرصدة مستحقة إلى المصرف المركزي	-	-	١,٧٨٣	١,٧٤٨	١,٧٨٣	١,٧٤٨
ودائع وأرصدة مستحقة إلى البنوك	-	-	٢,٧٤٧,٨٣٥	٤,٠١٤,٥٣١	٢,٧٤٧,٨٣٥	٤,٠١٤,٥٣١
ودائع العملاء	-	-	١١,٢٥٣,٨٥٧	١١,٣٦٠,٥٤٣	١١,٢٥٣,٨٥٧	١١,٣٦٠,٥٤٣
ودائع العملاء الإسلامية	-	-	١,٣٥٣,٨٧٤	٨٣٩,٢٨٢	١,٣٥٣,٨٧٤	٨٣٩,٢٨٢
ذمم دائنة والتزامات أخرى	-	-	٩٤٣,٧٥٤	٢,١٥٩,٠٥٤	٩٤٣,٧٥٤	٢,١٥٩,٠٥٤
	-	-	١٦,٠٠١,١٠٣	١٨,٣٧٢,١٥٨	١٦,٠٠١,١٠٣	١٨,٣٧٢,١٥٨
التزامات مالية مشتقة - بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٨,٠٦٨	٩,٠٨٤	-	-	٨,٠٦٨	٩,٠٨٤
	٨,٠٦٨	٩,٠٨٤	١٦,٠٠١,١٠٣	١٨,٣٧٢,١٥٨	١٦,٠٠٩,١٧١	١٨,٣٧٨,٢٤٢

٣٨. إدارة المخاطر المالية

تتعرض المجموعة للمخاطر الرئيسية التالية نتيجة استخدامها للأدوات المالية. إن التعرض لهذه المخاطر وطريقة نشأتها ظل دون تغيير عن السنة السابقة.

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر أسعار الفائدة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يوضح القسم التالي سياسات إدارة المخاطر للمجموعة والتي ظل دون تغيير عن السنة السابقة.

٣٨-١ مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر تكبد الشركة خسائر مالية بسبب إخفاق الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية. إن النشاط الرئيسي المدر للدخل للمجموعة يتمثل في قروض العملاء. وبالتالي فإن مخاطر الائتمان هي المخاطر الرئيسية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من القروض والسلف إلى العملاء والأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية والبنوك الأخرى (بما في ذلك الالتزامات ذات الصلة لتقديم القروض أو تسهيلات بطاقات الائتمان)، والاستثمارات في سندات الدين والمشتقات التي تمثل مركزاً للأصول. تضع المجموعة في الاعتبار جميع عناصر التعرض لمخاطر الائتمان مثل مخاطر التخلف عن السداد لدى الطرف المقابل والمخاطر الجغرافية ومخاطر القطاع لأغراض إدارة المخاطر.

٣٨-١-١ إدارة مخاطر الائتمان

تتولى لجنة الائتمان والمخاطر التابعة للمجموعة مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان للمجموعة من خلال:

- التأكد من أن المجموعة لديها ممارسات مناسبة لمخاطر الائتمان، والتي تستند إلى الإطار العام لتقبل المخاطر، بما في ذلك نظام فعال للرقابة الداخلية. لتحديد المخصصات الكافية بشكل ثابت وفقًا للسياسات والإجراءات المعتمدة للمجموعة والمعايير الدولية للتقارير المالية والإرشادات الإشرافية ذات الصلة.
- تحديد وتقييم وقياس مخاطر الائتمان عبر المجموعة، من الأداة الفردية إلى مستوى المحفظة.
- وضع سياسات الائتمانية لحماية المجموعة من المخاطر المحددة بما في ذلك متطلبات الحصول على ضمانات من المقترضين. لإجراء تقييم ائتماني مستمر قوي للمقترضين ومراقبة التعرضات المستمرة مقابل حدود المخاطر الداخلية.
- الحد من تركيزات التعرض للمخاطر وفقا لنوع الأصل والأطراف المقابلة والصناعات والتصنيف الائتماني والقطاع الجغرافي ..الخ.
- وضع إطار رقابة قوي لهيكل لتفويض الصلاحيات فيما يتعلق بالموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها.
- وضع نظام تصنيف داخلي لمخاطر المجموعة والحفاظ عليه من أجل تصنيف التعرضات وفقاً لدرجة مخاطر التخلف عن السداد. تخضع درجات تصنيف المخاطر للمراجعة بصورة منتظمة.
- وضع والحفاظ على عمليات المجموعة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بما في ذلك مراقبة مخاطر الائتمان. وادماج المعلومات المستقبلية والأسلوب المستخدم لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- التأكد من أن المجموعة لديها سياسات وإجراءات معمول بها للمحافظة بشكل مناسب على البرامج المستخدمة لتقييم وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتحقق من صحتها.
- إنشاء عملية تقييم وقياس للمخاطر الائتمانية سليمة توفر لها أساسًا قويًا للأنظمة والأدوات والبيانات الداعمة لتقييم المخاطر الائتمانية وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقديم المشورة والتوجيه والمبادرات المتخصصة لوحدات الأعمال لتعزيز أفضل الممارسات في جميع أنحاء المجموعة لإدارة المخاطر الائتمانية.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء عمليات تدقيق منتظمة للتأكد من أن الضوابط والإجراءات المعمول بها قد تم تصميمها وتنفيذها بشكل كاف.

٣٨. إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)

٣٨-١-٢ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما هو مبين بالإيضاح ٣، تقوم المجموعة بمراقبة جميع الأصول المالية الخاضعة لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، سوف تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسائر على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني بدلاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.

تصنيفات المخاطر الائتمانية الداخلية

يتألف إطار تصنيف المخاطر الائتمانية للمجموعة من إثنين وعشرين فئة. تعتمد معلومات التصنيف الائتماني على مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها للتنبؤ بمخاطر التخلف عن السداد وتطبيق حكم الائتمان القائم على الخبرة. وعند التحليل، يتم أخذ طبيعة التعرض ونوع المقترض في الاعتبار. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية تدل على مخاطر التخلف عن السداد.

يتم تصميم ومعايرة درجات المخاطر الائتمانية بحيث تعكس مخاطر التخلف عن السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية. وكلما ازدادت مخاطر الائتمان، تغير الفرق في مخاطر التخلف عن السداد بين الدرجات الائتمانية. بالنسبة لكل تعرض، يتم تخصيص درجة المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي. استناداً إلى المعلومات المتاحة من الطرف المقابل. تتم مراقبة جميع التعرضات ويتم تحديث درجة المخاطر الائتمانية لتعكس المعلومات الحالية. إجراءات المراقبة المتبعة تعتبر عامة ومصممة حسب نوع التعرض.

يتم استخدام البيانات التالية عادةً لرصد حالات تعرض المجموعة:

- سجل السداد، بما في ذلك نسب السداد وتحليل التقادم.
- مدى استخدام الحد الممنوح.
- التحمل (سواء للمطلوب أو الممنوح).
- التغيرات في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.
- معلومات التصنيف الائتماني المتوفرة من قبل وكالات تصنيف خارجية.
- بالنسبة لمخاطر الأفراد: البيانات الناتجة داخليًا عن سلوك العميل ومقاييس القدرة على التحمل وما إلى ذلك.
- بالنسبة لمخاطر الشركات: المعلومات التي يتم الحصول عليها من طريق المراجعة الدورية لملفات العملاء، بما في ذلك مراجعة البيانات المالية المدققة، وتحليل بيانات السوق مثل أسعار مقايضة التخلف عن السداد الائتماني أو السندات المدرجة عند توفرها، وتقييم التغيرات في القطاع الذي يعمل فيه العميل والتغ

تستخدم المجموعة درجات المخاطر الائتمانية كأحد المعطيات الأساسية لتحديد هيكل آجال احتمال التخلف عن السداد مقابل حالات التعرض. تقوم المجموعة بتحصيل معلومات الأداء ومعلومات التخلف عن السداد حول تعرضها للمخاطر الائتمانية التي يتم تحليلها وفقًا للاختصاص أو المنطقة ووفقًا لنوع المنتج والمقترض وكذلك تصنيف المخاطر الائتمانية. إن المعلومات المستخدمة مستمدة من مصادر داخلية وخارجية على حد سواء اعتمادًا على المحفظة التي تم تقييمها. يقدم الجدول أدناه توضيحًا عن تصنيف درجات المخاطر الائتمانية الداخلية للمجموعة إلى التصنيفات الخارجية.

٣٨- إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)

٣٨-١-٢ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

درجة المخاطر	الوصف	تصنيف موديز
١	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aaa
١+	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aa١
٢	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aa٢
٢-	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aa٣
٣+	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	A١
٣	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	A٢
٣-	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	A٣
٤+	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Baa١
٤	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Baa٢
٤-	رقابة قياسية	Baa٣
٥+	رقابة قياسية	Ba١
٥	رقابة قياسية	Ba٢
٥-	رقابة قياسية	Ba٣
٦+	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	B١
٦	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	B٢
٦-	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	B٣
٧+	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	Caa١
٧	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	Caa٢
٧-	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	Caa٣
٨	متعثرة: دون المستوى	Ca - C
٩	متعثرة: مشكوك في تحصيلها	Ca - C
١٠	متعثرة: منخفضة القيمة	Ca - C

تستخدم المجموعة معايير مختلفة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير لكل محفظة أصول. المعايير المستخدمة تشمل كلا من التغييرات الكمية في حالات احتمال التخلف عن السداد وكذلك التغييرات النوعية. يلخص الجدول أدناه بعض المؤشرات النوعية الإرشادية التي تم تقييمها.

	المؤشرات النوعية التي تم تقييمها
قروض الأفراد	التغيرات في سلوك الأداء لدى المقترض أو المحفظة (أيام التأخر عن السداد)، نسبة القرض إلى القيمة (قروض الرهن العقاري)، تمديد الآجال الممنوحة، التحمل أو إعادة الهيكلة الفعلية أو المتوقعة، أصحاب العمل المدرجين على القائمة السوداء أو فقدان الوظيفة، التغير المعاكس في الظروف الاقتصادية، القروض غير المضمونة المسددة على دفعة واحدة
قروض الشركات	تغير جوهري في النتائج التشغيلية للجهة المقترضة، تغير سلبي جوهري في البيئة التنظيمية أو الاقتصادية أو التكنولوجية، التحمل أو إعادة الهيكلة الفعلية أو المتوقعة، العلامات المبكرة لمشكلات التدفقات النقدية والسيولة، أيام التأخر في السداد، تخفيض التصنيف الداخلي، زيادة جوهرية في التعرض عند التخلف عن السداد بسبب التغير في قيمة الضمانات، القروض غير المضمونة المسددة على دفعة واحدة
مبالغ مستحقة من البنوك	الزيادة الجوهرية في هامش الائتمان، تصنيفات الائتمان الخارجية
أدوات دين	الزيادة الجوهرية في هامش الائتمان، تصنيفات الائتمان الخارجية
عقود الضمانات المالية	الزيادة في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية الأخرى للمقترض

٣٨. إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)

٣٨-١-٢ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

يتم تقييم التزامات القروض إلى جانب فئة القرض التي تلتزم المجموعة بتوفيرها، أي يتم تقييم الالتزامات الخاصة بتقديم الرهن العقاري باستخدام معايير مماثلة لقروض الرهن العقاري، في حين يتم تقييم الالتزامات لتقديم قرض الشركات باستخدام معايير مماثلة لقروض الشركات.

بصرف النظر عن نتيجة التقييم السابق، تفترض المجموعة أن مخاطر الائتمان على أصل مالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي عندما تتجاوز فترة استحقاق الدفعات التعاقدية ٣٠ يوماً، ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وقابلة للدعم تظهر خلاف ذلك.

لدى المجموعة إجراءات مراقبة للتأكد من فاعلية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان، مما يعني أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان يتم تحديدها قبل أن التعرض للتخلف عن السداد أو عندما يصبح الأصل متأخر السداد لمدة ٣٠ يوماً. تقوم المجموعة بإجراء اختبارات دورية وفقاً للتحليل التاريخي لتصنيفها للنظر فيما إذا كانت موجبات مخاطر الائتمان التي أدت إلى التخلف عن السداد تم إظهارها بدقة في التصنيف في الوقت المناسب.

٣٨-١-٣ إدراج المعلومات المستقبلية

تقوم المجموعة بدمج المعلومات المستقبلية في كل من تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة ما قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي بها وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. تم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام ثلاثة سيناريوهات تطلعية – التصاعدي وخط الأساس والعكس (٢٠٢٠: سيناريوهان تطلعيان - خط الأساس والعكس). يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل سيناريو ويتم ترجيحه حسب احتمالية حدوث ذلك السيناريو.

استناداً إلى البيانات التاريخية حول مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المستمدة من قاعدة بيانات موديز، تصوغ المجموعة وجهة نظر "حالة أساسية" للاتجاه المستقبلي للتوقعات الاقتصادية التي تحرك معدلات التخلف عن السداد لكل محفظة من الأدوات المالية. يمثل السيناريو الأساسي النتيجة الأكثر ترجيحًا وتتماشى مع المعلومات التي تستخدمها المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانية وأنشطة الأعمال الأخرى. السيناريو المعاكس يمثل نتائج أكثر تشاؤما، في حين يمثل السيناريو التصاعدي سيناريو يتفوق فيه عنصر الاقتصاد على خط الأساس.

أعادت المجموعة تطوير برامج الاقتصاد الكلي لتضمين أحدث البيانات والتغيرات في النموذج. وباستخدام منهجية قوية لنمذجة الاقتصاد الكلي، حددت المجموعة وتقيمت عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية التي تدفع التغير في معدلات التخلف عن السداد لكل محفظة من الأدوات المالية. بعد بيانات وتوقعات الاقتصاد الكلي المستمدة من قاعدة بيانات موديز، استخدمت المجموعة من قبل المجموعة لدمج المعلومات المستقبلية في هيكل مصطلح احتمالية التعثر لكل سيناريو.

- تعويضات العاملين - العقارات (٢٠١٠=١٠٠)
- المؤشرات الدورية: المؤشر الاقتصادي المركب المعزز - غير النفطية (% على أساس سنوي)
- أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن في أبوظبي (درهم للمتر المربع)
- نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
- المؤشر القياسي لأسعار المنازل: العقارات (المؤشر القياسي ٢٠١٠=١٠٠)
- تكلفة وحدة العمل (المؤشر القياسي ٢٠١٠=١٠٠)
- إحصاء القوى العاملة: معدل البطالة (%)
- الدفاتر المحلية: الطلب المحلي الحقيقي (٢٠١٠ مليار درهم)
- أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن في دبي (درهم للمتر المربع)

٣٨. إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)

٣٨-١-٣ إدراج المعلومات المستقبلية (تابع)

يلخص الجدول أدناه مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المدرجة في السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ للسنوات من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٦ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي الدولة التي تمارس فيها المجموعة أعمالها، وبالتالي في الدولة التي لها تأثير جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة.

ديسمبر ٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
تعويضات العاملين - العقارات (٢٠١٠ مليار درهم)			
• السيناريو التصاعدي	٤٨٩,١	٥١٧,٧	٥٣٢,٢
• سيناريو الحالة الأساسية	٤٦٤,٨	٤٨٣,١	٥٠١,٤
• السيناريو العكسي	٤٤٠,٤	٤٥٣,٧	٤٦٥,٩
المؤشرات الدورية: المؤشر الاقتصادي المركب المعزز - غير النفطية (% على أساس سنوي)			
• السيناريو التصاعدي	٥,٣	٤,٤	٣,٣
• سيناريو الحالة الأساسية	٣,٧	٣,٧	٣,١
• السيناريو العكسي	(٠,٥)	٢,٣	٢,٦
أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن في أبوظبي (درهم للمتر المربع)			
• السيناريو التصاعدي	١٢,٦١١,١	١٣,٠٥٠,٧	١٣,٠٨١,٣
• سيناريو الحالة الأساسية	١٢,٠٧١,٢	١٢,٤٧٤,٠	١٢,٥٧٩,٣
• السيناريو العكسي	١٠,٦٢٢,٠	١١,٠٠٦,٤	١١,٣٠٢,٩
نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)			
• السيناريو التصاعدي	١٩,٥	٢١,١	٢٥,٥
• سيناريو الحالة الأساسية	٢٣,٦	٢٦,٦	٣٠,١
• السيناريو العكسي	٣٥,٢	٤٢,١	٤٣,٧
المؤشر القياسي لأسعار المنازل: العقارات (المؤشر القياسي ٢٠١٠=١٠٠)			
• السيناريو التصاعدي	١٢٨,٨	١٤٣,٥	١٥٣,٧
• سيناريو الحالة الأساسية	١٢٣,٤	١٣٦,٥	١٤٦,٨
• السيناريو العكسي	١١١,٩	١٢٣,٥	١٣٤,١
تكلفة وحدة العمل (المؤشر القياسي ٢٠١٠=١٠٠)			
• السيناريو التصاعدي	١١٨,٣	١٢٠,٧	١٢١,٧
• سيناريو الحالة الأساسية	١١٥,٣	١١٦,٣	١١٨,٢
• السيناريو العكسي	١١٤,١	١١٤,٨	١١٤,٨
إحصاء القوى العاملة: معدل البطالة (%)			
• السيناريو التصاعدي	١,٧	٢,١	٢,٣
• سيناريو الحالة الأساسية	٢,٤	٢,٣	٢,٣
• السيناريو العكسي	٣,٠	٢,٧	٢,٥
الدفاتر المحلية: الطلب المحلي الحقيقي (٢٠١٠ مليار درهم)			
• السيناريو التصاعدي	١,٥٤٦,٣	١,٦١٣,٠	١,٦٥٤,٧
• سيناريو الحالة الأساسية	١,٤٨٩,٢	١,٥٤٦,٠	١,٥٨٦,٢
• السيناريو العكسي	١,٣٥٧,١	١,٤١٢,٠	١,٤٧٧,٩
أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن في دبي (درهم للمتر المربع)			
• السيناريو التصاعدي	١٦,٥٧٠,١	١٦,٩٦٢,٨	١٦,٨٩٦,٩
• سيناريو الحالة الأساسية	١٥,٨٩٠,٦	١٦,٢١٣,٣	١٦,٢٥٨,٥
• السيناريو العكسي	١٢,٩٥٥,١	١٤,٩٩٢,٣	١٤,٥٩٩,٨

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)
١-٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)
٣-١-٣٨ إدراج المعلومات المستقبلية (تابع)

يلخص الجدول أدناه مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المضمنة في السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ للأعوام من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥، لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي الدولة التي تعمل فيها المجموعة وبالتالي هي الدولة التي لها تأثير جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة.

ديسمبر ٢٠٢٢

	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
المؤشر الاقتصادي المركب المعزز (٪ على أساس سنوي)			
▪ سيناريو الحالة الأساسية	(٠,١)	٢,١	١,٨
▪ السيناريو العكسي	(٤,٦)	-٠,٨	١,٨
نسبة إشغال الفنادق (٪)			
▪ سيناريو الحالة الأساسية	٧٧,٨	٧٨,٧	٧٩,٢
▪ السيناريو العكسي	٦٩,٦	٧٣,٠	٧٧,٤
أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن (درهم للمتر المربع)			
▪ سيناريو الحالة الأساسية	١٢,٦١٣,٠	١٢,٥٩٣,٠	١٢,٩٣٨,٠
▪ السيناريو العكسي	١١,٠٢٤,٠	١١,٠٨٥,٠	١١,٦٦٥,٠
عدد القوى العاملة: معدل البطالة (٪)			
▪ سيناريو الحالة الأساسية	٢,٩	٢,٦	٢,٥
▪ السيناريو العكسي	٣,٥	٣,٩	٣,٦
المؤشر القياسي لأسعار المستهلك: الإجمالي (الرقم القياسي ٢٠١٤ = ١٠٠)			
▪ سيناريو الحالة الأساسية	١١٤,٧	١١٦,٩	١١٨,٨
▪ السيناريو العكسي	١١٥,٢	١١٦,٩	١١٨,٩
الإنفاق الاستهلاكي الفعلي الخاص (أسعار ٢٠٢٠ مليار درهم)			
▪ سيناريو الحالة الأساسية	٥٣٢,٠	٥٥٥,٠	٥٦٨,٠
▪ السيناريو العكسي	٥٠٩,٠	٥١٥,٠	٥١٨,٠
التمويل الحكومي العام: الإيرادات (بمليار الدرهم الإماراتي)			
▪ سيناريو الحالة الأساسية	٥٢٩,٠	٥٦٠,٠	٥٦٤,٠
▪ السيناريو العكسي	٥٢٢,٠	٤٩٩,٠	٥٢٠,٠
مؤشر أسعار الأسهم: المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية (المؤشر)			
▪ سيناريو الحالة الأساسية	٨,٩٠٢,٠	٨,٩٨٩,٠	٩,٠١٨,٠
▪ السيناريو العكسي	٧,٦٢٩,٠	٨,٣١٦,٠	٨,٤٥١,٠

لم يكن هناك تأثير جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة إذا تغيرت عوامل الاقتصاد الكلي (المحددة أعلاه) حسب الحالة الأساسية والسيناريو التصاعدي والعكسي.

٣٨. إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)

٣٨-١-٤ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تم استخدام معايير المخاطر التالية من قبل البنك لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- احتمال التخلف عن السداد.
- الخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد.
- التعرض الناتج عن التخلف عن السداد.

كما هو موضح أعلاه، يتم اشتقاق هذه المعلومات بشكل عام من البرامج الإحصائية المطورة داخليًا والبيانات التاريخية الأخرى ويتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية المرجحة بالاحتمالية.

تُعرف احتمالية التخلف عن السداد بالاحتمال المتوقع بأن مجموعة من المدينين سوف تتخلف عن السداد خلال الأفق الزمني المستقبلي المحدد مسبقًا. لكل محفظة من الأدوات المالية، يتم تقدير احتمالية التعثر باستخدام برامج إحصائية قوية - برامج التصنيف لمرافق البيع بالجملة وبرامج معدل التدوير لمنشآت البيع بالتجزئة. تستند هذه البرامج الإحصائية إلى بيانات مجمعة داخليًا تشتمل على عوامل كمية ونوعية. تم تنفيذ تعديل الاقتصاد الكلي لاحتمالية التعثر كما هو موضح أعلاه ليعكس المعلومات المستقبلية.

تعد الخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد بمثابة تقدير للخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد. تقدر المجموعة الخسائر بافتراض التعثر استنادًا إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقعها المقرض، مع الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية من أي ضمانات. تراعي برامج الخسائر بافتراض التعثر للأصول المضمونة توقعات تقييم الضمانات المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار خصومات البيع والوقت اللازم لتحقيق الضمانات والضمانات المتداخلة وأقدمية المطالبة وتكلفة تحقيق الضمانات ومعدلات التعافي (أي الخروج من حالة عدم الانتظام في السداد). وتراعي برامج الخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد للأصول غير المضمونة وقت الاسترداد ومعدلات الاسترداد وأقدمية المطالبات. يستند الحساب إلى أساس التدفق النقدي المخصوم، حيث يتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للقرض.

التعرض الناتج عن التخلف عن السداد هو تقدير للتعرض في تاريخ التخلف عن السداد في المستقبل، مع مراعاة التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك سداد المبلغ الأساسي والفائدة والسحب المتوقع للتسهيلات الملتزم بها. يعكس منهج وضع البرامج لدى المجموعة للتعرض الناتج عن التخلف عن السداد التغيرات المتوقعة في الرصيد القائم على مدار فترة التعرض للقروض المسموح بها بموجب الشروط التعاقدية الحالية، مثل بيانات الإطفاء والتغيرات في استخدام الالتزامات غير المسحوبة وإجراءات التخفيف الائتماني المتخذة قبل التخلف عن السداد. تستخدم المجموعة برامج التعرض الناتج عن التخلف عن السداد التي تعكس خصائص المحافظ.

تقوم المجموعة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مع الأخذ في الاعتبار مخاطر التخلف عن السداد خلال فترة التعاقد القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد) التي يتعرض فيها البنك لمخاطر الائتمان وليس لفترة أطول، حتى لو كان تمديد العقد أو تجديده يعد من الممارسات الشائعة في مجال العمل. ومع ذلك، بالنسبة للأدوات المالية مثل البطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية المتجددة وتسهيلات السحب على المكشوف التي تشتمل على قرض وعنصر الالتزام غير المسحوب، فإن القدرة التعاقدية للمجموعة على طلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب لا تحد من تعرض المجموعة لخسائر الائتمان إلى فترة إشعار تعاقدي. بالنسبة لهذه الأدوات المالية، تقوم المجموعة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار الفترة التي تتعرض فيها لمخاطر الائتمان وإن يتم تخفيف إجراءات الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية، حتى إذا كانت تلك الفترة تمتد إلى ما بعد الحد الأقصى من الفترة التعاقدية. هذه الأدوات المالية ليس لها أجل أو سداد محدد المدة وليا فترة إلغاء تعاقدية قصيرة. ومع ذلك، فإن المجموعة لا تطبق، في الإدارة اليومية العادية، الحق التعاقدي لإلغاء هذه الأدوات المالية. ويرجع ذلك إلى أن هذه الأدوات المالية تدار على أساس جماعي ويتم إلغاؤها فقط عندما تصبح المجموعة على علم بزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات. يتم تقدير هذه الفترة الأطول مع الأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي تتوقع المجموعة اتخاذها للتخفيف من الخسائر الائتمانية المتوقعة، على سبيل المثال: تخفيض في حدود أو إلغاء التزام القرض.

٣٨-١-٥ المجموعات القائمة على خصائص المخاطر المشتركة

عندما يتم وضع نموذج للقياس على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة مثل نوع الأداة ودرجة مخاطر الائتمان ونطاق الاستخدام ونوع الضمان. تتم مراجعة المجموعات على أساس منتظم للتأكد من أن كل مجموعة تتألف من التعرض المتجانس.

٣٨-١-٦ جودة الائتمان

تركيز مخاطر الائتمان

لعرض الجداول التالية تحليل لتركيزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب فئة الأصول المالية، مع مراعاة انخفاض القيمة. تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي المبالغ الدفترية، وبالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

٣٨- إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)

٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)

التركيز حسب القطاع

٢٠٢٣	٢٠٢٢
ألف درهم	ألف درهم
أرصدة لدى المصرف المركزي	
المصرف المركزي	١,٣٨٤,٣١٨	٢,٦٢٢,٥١٥
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك		
بنوك أخرى	٧١٥,٤٠٩	٤١٥,٥٩٧
قروض وسلفيات للعملاء		
قروض الأفراد		
رهونات	٦١٦,٧٧٢	٧٧٧,٣٤٣
قروض غير مضمونة	٤٧١,٥٠١	٤٢٩,١٤١
	١,٠٩٨,٢٧٣	١,٢٠٦,٤٨٤
قروض الشركات		
العقارات	٩,٨١٦,٩٩١	٣,٩١١,٤٦٨
الإنشاءات	٧٠٥,٦٧٦	٦٠٨,٤٨٩
التجارة	١,٦٢٧,٩٠٢	١,٦٨٠,٧٥٤
التصنيع	١,١٥٦,٦٩٦	١,٠٦٢,٧١١
النقل والتخزين والاتصالات	٢٠٦,٩٠٧	٩٠٤,٨١٧
الغاز والكهرباء والماء	١,٠٢٤,٨٨٤	٩٥٣,٩٩١
الحكومية	٨١٤,٩١٢	١,٠٧٧,٩٣٨
مؤسسات مالية غير بنكية	٣٩١,١٦٩	٨٦,٩٣٨
أخرى	٢,٨٠٠,٣٤٧	٣,١٣٧,٦٤٤
	١٦,٢٢٤,٠٨٤	١٦,٨١٣,٧٨٧
أصول تمويلية واستثمارية إسلامية		
قروض الشركات		
العقارات	٢٤١,٠٦٨	١٧٣,٨١٦
الإنشاءات	٣١,٩٤٠	٦٥,٦٠٥
التجارة	١٤,٩٧٢	٩,٣٧١
التصنيع	٢٤,٣١٠	٣٢,٩٩٣
مؤسسات مالية غير بنكية	٢٨,٩٢٥	٢٨,٨١٤
أخرى	٦٣٩,٠٩٩	٢٢٠,٨١٩
	١,٠٧٢,٥٤١	٥٤١,٥٤٨
ذمم مدينة وأصول أخرى		
الإنشاءات	٩٣,٠٩٠	٢٢,٣٣٨
التجارة	١٤,٠٧٧	١,٥٩٧,١٢٤
التصنيع	٢٣١,٧٤١	٩١٩,١٢٤
أخرى	٢٧٣,٥٠٠	٢١٥,٧٠٢
	٦٢٠,٨٠٨	٢,٦١٤,٧٨
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة		
حكومية سيادية	٩,٠٥٥,٨١٠	١,٩٢٥,٠٤٤
مؤسسات مالية وأخرى	٢٣١,٥٢٥	٩٨,٩٤٨
	٩,٢٩٢,٤٤٥	٢,٠٢٤,٠٠٢
التزامات القروض وخطابات الاعتماد وعقود الضمانات المالية		
قروض الأفراد	٢٣١,٣١٣	٧١٨,٨٨٦
العقارات	٢٧٤,٨٩٨	٩٢٧,٨٠٧
الإنشاءات	٣,٠٣١,٣٣٦	٢,٧٢٥,٣٤٥
التجارة	٦٦٦,٨٤٥	٣٤٤,٦٩٩
التصنيع	٥٤٢,٨٨٣	٤٥٨,٠٠٣
النقل والتخزين والاتصالات	١٥,٦١٧	٢٤,٧٦٦
الغاز والكهرباء والماء	٣١,٠٨٠	٣٠,٣٤٤
مؤسسات مالية ومؤسسات مالية غير بنكية	١٢١,٣٢٤	١٥١,٩٣٣
أخرى	٤٨٢,١٤٣	٩٨٣,٥٩٦
	٥,٣٩٧,٥٠٩	٤,٤١٤,٦٣٩
	١٤,٦٤٤,٩١٧	١٥,٩٨٢,٨٨٩

٣٨. إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)
٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)
التركز بحسب المنطقة

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	٢٠,٩٦٤,٠٨٢	٢١,٥٨١,٨١١
دول مجلس التعاون الخليجي	١,٣٥٤,٩٦٥	١,٤١٥,١٣٠
دول عربية أخرى	٦٦٦,١٦٨	٦٦٩,٧١٠
أوروبا	٥٩,٨٤٩	١٠٢,٦٢٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٢٣,٥٨٨	٢٦,٠٣٧
آسيا	٨٢٧,٥٠٨	١,٢٧٤,٤٤٣
أخرى	١٤٨,٨٤٧	٢٢٠,٢٢٨
	٢٤,٢٤٤,٩٦٧	٢٥,٢٨٢,٩٨٢

التعرض لمخاطر الائتمان وفقا لفئة الأصول المالية والتصنيف الداخلي والمرحلة

لعرض الجداول التالية تحليلاً لمدى تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان لكل فئة من فئات الأصول المالية (خاضعة لانخفاض القيمة) والتصنيف الداخلي والمرحلة دون مراعاة تأثيرات أي ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى، مع مراعاة انخفاض القيمة. تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي المبالغ الدفترية. وبالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

- أرصدة لدى المصرف المركزي

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا ألف درهم	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	١,٣٨٤,٣١٨	-	-	-	١,٣٨٤,٣١٨
إجمالي القيم الدفترية	١,٣٨٤,٣١٨	-	-	-	١,٣٨٤,٣١٨
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	-	-	-	-
القيمة الدفترية	١,٣٨٤,٣١٨	-	-	-	١,٣٨٤,٣١٨
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	٢,١٣٢,٥٦٥	-	-	-	٢,١٣٢,٥٦٥
إجمالي القيم الدفترية	٢,١٣٢,٥٦٥	-	-	-	٢,١٣٢,٥٦٥
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	-	-	-	-
القيمة الدفترية	٢,١٣٢,٥٦٥	-	-	-	٢,١٣٢,٥٦٥

٣٨- إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)
٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)

- ودائع وأرصدة من البنوك

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا ألف درهم	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	٤٣٤,٠٧٥	-	-	-	٤٣٤,٠٧٥
رقابة قياسية	٢٨١,٣٣٤	-	-	-	٢٨١,٣٣٤
على قائمة المراقبة	-	-	-	-	-
إجمالي القيم الدفترية	٧١٥,٤٠٩	-	-	-	٧١٥,٤٠٩
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٨,٤٠١)	-	-	-	(٨,٤٠١)
القيمة الدفترية	٧٠٧,٠٠٨	-	-	-	٧٠٧,٠٠٨
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	١٦,٩٣٥	-	-	-	١٦,٩٣٥
رقابة قياسية	٤٤٨,٦٥٢	-	-	-	٤٤٨,٦٥٢
على قائمة المراقبة	١٠	-	-	-	١٠
إجمالي القيم الدفترية	٤٦٥,٥٩٧	-	-	-	٤٦٥,٥٩٧
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٧,١٤٩)	-	-	-	(٧,١٤٩)
القيمة الدفترية	٤٥٨,٤٤٨	-	-	-	٤٥٨,٤٤٨

٣٨. إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)
٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)
- قروض وسلفيات للعملاء - قروض الأفراد

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا الف درهم	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني الف درهم	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني الف درهم	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني الف درهم	المجموع الف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
مخاطر سليمة إلى معتدلة	٩٤٨,٧٩٢	-	-	-	٩٤٨,٧٩٢
رقابة قياسية	٥١,٠٩٢	-	-	-	٥١,٠٩٢
على قائمة المراقبة	-	٤١,٥٩٥	-	-	٤١,٥٩٥
دون القياسية	-	-	٤,٦٩٣	-	٤,٦٩٣
مشكوك في تحصيلها	-	-	٢,٢٣٩	-	٢,٢٣٩
تعرضت لانخفاض في القيمة	-	-	٤٩,٨٦٢	-	٤٩,٨٦٢
إجمالي القيم الدفترية	٩٩٩,٨٨٤	٤١,٥٩٥	٥٦,٧٩٤	-	١,٠٩٨,٢٧٣
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٧,٧٥٠)	(٩,٧٢٠)	(١٢,٥٦٥)	-	(٣٠,٠٣٥)
القيمة الدفترية	٩٩٢,١٣٤	٣١,٨٧٥	٤٤,٢٢٩	-	١,٠٦٨,٢٣٨
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
مخاطر سليمة إلى معتدلة	٩٧٢,٨٨٢	-	-	-	٩٧٢,٨٨٢
رقابة قياسية	٣٧,٢١٨	-	-	-	٣٧,٢١٨
على قائمة المراقبة	-	٥١,٢٣٦	-	-	٥١,٢٣٦
دون المستوى القياسي	-	-	٤,٢٠٣	-	٤,٢٠٣
مشكوك في تحصيلها	-	-	٨,١٧٣	-	٨,١٧٣
تعرضت لانخفاض في القيمة	-	-	٨٩,٧٨٢	-	٨٩,٧٨٢
إجمالي القيم الدفترية	١,٠١٠,١٠٠	٥١,٢٣٦	٩٥,١٥٨	-	١,١٥٦,٤٩٤
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٦,٥٩٥)	(٧,٤٣٦)	(٢٠,٧٨٢)	-	(٣٤,٨١٣)
القيمة الدفترية	١,٠٠٣,٥٠٥	٤٣,٨٠٠	٧٤,٣٧٦	-	١,١٢١,٦٨١

٣٨- إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)
٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)

- قروض وسلفيات للعملاء - قروض الشركات

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	٤,٣٦٢,٢١٩	-	-	-	٤,٣٦٢,٢١٩
رقابة قياسية	٣,١٠٩,١٩٧	-	-	-	٣,١٠٩,١٩٧
على قائمة المراقبة	-	١,٦٩٠,١٤٤	-	-	١,٦٩٠,١٤٤
دون القياسية	-	-	٩٧,٩٤٢	-	٩٧,٩٤٢
تعرضت لانخفاض في القيمة	-	-	٢,٠٦٣,٧٥٢	-	٢,٠٦٣,٧٥٢
إجمالي القيم الدفترية	٧,٣٧٢,٢١٦	١,٦٩٠,١٤٤	٢,١٦١,٦٩٤	-	١١,٢٢٤,٠٥٤
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٧,٣٩١)	(١٩١,٧٠٥)	(٤٨٢,٣٧١)	-	(٧١١,٤٦٧)
القيمة الدفترية	٧,٣٣٤,٨٢٥	١,٤٩٨,٤٣٩	١,٦٧٩,٣٢٣	-	١٠,٥١٢,٥٨٧
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	٤,١٣٣,٦٦٢	-	-	-	٤,١٣٣,٦٦٢
رقابة قياسية	٤,١٤٢,٥١٣	-	-	-	٤,١٤٢,٥١٣
على قائمة المراقبة	-	١,٥٩٩,٥١٣	-	-	١,٥٩٩,٥١٣
دون المستوى القياسي	-	-	٥٠٧,١٩٠	-	٥٠٧,١٩٠
مشكوك في تحصيلها	-	-	٥٩,٠١٢	-	٥٩,٠١٢
تعرضت لانخفاض في القيمة	-	-	١,٤٢١,٤٦٧	-	١,٤٢١,٤٦٧
إجمالي القيم الدفترية	٨,٢٧٦,١٧٥	١,٥٩٩,٥١٣	١,٩٨٧,٦٦٩	-	١١,٨٦٣,٣٨٧
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٦٠,١٢٢)	(١٤٨,٠١٥)	(٣٦٦,٤٩٨)	-	(٥٧٤,٦٣٥)
القيمة الدفترية	٨,٢١٦,٠٥٣	١,٤٥١,٥٢٨	١,٦٢١,١٧١	-	١١,٢٨٨,٧٥٢

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)
٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)

- أصول تمويلية واستثمارية إسلامية - قروض الشركات

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	٥١٥,٥٩١	-	-	-	٥١٥,٥٩١
رقابة قياسية	٣٥٦,٩٦٤	-	-	-	٣٥٦,٩٦٤
دون المستوى القياسي	-	-	١٩٩,٩٩٦	-	١٩٩,٩٩٦
إجمالي القيم الدفترية	٨٧٢,٥٥٥	-	١٩٩,٩٩٦	-	١,٠٧٢,٥٥١
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٤٢٤)	-	(٤٣,٥٠٣)	-	(٤٤,٩٢٧)
القيمة الدفترية	٨٧١,١٣١	-	١٥٦,٤٩٣	-	١,٠٢٧,٦٢٤
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	٢٧٦,٢٢٩	-	-	-	٢٧٦,٢٢٩
رقابة قياسية	٧٨,٨٢٢	-	-	-	٧٨,٨٢٢
دون المستوى القياسي	-	-	١٤٩,٦٠١	-	١٤٩,٦٠١
مشكوك في تحصيلها	-	-	٣٦,٨٩٦	-	٣٦,٨٩٦
إجمالي القيم الدفترية	٣٥٥,٠٥١	-	١٨٦,٤٩٧	-	٥٤١,٥٤٨
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٠٩٧)	-	(٢٦,٧٥٢)	-	(٢٧,٨٤٩)
القيمة الدفترية	٣٥٣,٩٥٤	-	١٥٩,٧٤٥	-	٥١٣,٦٩٩

٣٨- إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)

٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)

- ذمم مدينة وأصول أخرى

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا ألف درهم	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
مخاطر منخفضة إلى معتدلة	٧٢,٤٤٦	-	-	-	٧٢,٤٤٦
رقابة قياسية	٣٦٦,٣٠٤	-	-	-	٣٦٦,٣٠٤
على قائمة المراقبة	-	٥٨,٧٨٤	-	-	٥٨,٧٨٤
دون المستوى القياسي	-	-	١٦٢,٨٧٤	-	١٦٢,٨٧٤
إجمالي القيم الدفترية	٤٣٨,٧٥٠	٥٨,٧٨٤	١٦٢,٨٧٤	-	٦٦٠,٤٠٨
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣,٣٢٤)	(١,٧٩٨)	-	-	(٥,١٢٢)
القيمة الدفترية	٤٣٥,٤٢٦	٥٦,٩٨٦	١٦٢,٨٧٤	-	٦٥٥,٢٨٦
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
مخاطر منخفضة إلى معتدلة	١,٠٧٢,٣٣٨	-	-	-	١,٠٧٢,٣٣٨
رقابة قياسية	٨٢٢,٨٦٥	-	-	-	٨٢٢,٨٦٥
على قائمة المراقبة	-	٥٦,٥١٨	-	-	٥٦,٥١٨
مشكوك في تحصيلها	-	-	١٦٣,٠٢١	-	١٦٣,٠٢١
إجمالي القيم الدفترية	١,٨٩٥,٢٠٣	٥٦,٥١٨	١٦٣,٠٢١	-	٢,١١٤,٧٥٠
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣,٢٢٥)	(١,٢٩٩)	-	-	(٤,٥٢٤)
القيمة الدفترية	١,٨٩١,٩٧٨	٥٥,٢١٩	١٦٣,٠٢١	-	٢,١١٠,٢٢٦

- استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا ألف درهم	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
مخاطر منخفضة إلى معتدلة	١,٣٥٣,١٧٢	-	-	-	١,٣٥٣,١٧٢
رقابة قياسية	١,٣٣٤,٩٧٣	-	-	-	١,٣٣٤,٩٧٣
إجمالي القيم الدفترية	٢,٦٨٢,١٤٥	-	-	-	٢,٦٨٢,١٤٥
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٥,٤٤٤)	-	-	-	(١٥,٤٤٤)
القيمة الدفترية	٢,٦٧٧,٠٠١	-	-	-	٢,٦٧٧,٠٠١
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
مخاطر منخفضة إلى معتدلة	١,١٦٣,٥٥٤	-	-	-	١,١٦٣,٥٥٤
رقابة قياسية	٩٣٠,٤٤٨	-	-	-	٩٣٠,٤٤٨
إجمالي القيم الدفترية	٢,٠٩٤,٠٠٢	-	-	-	٢,٠٩٤,٠٠٢
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١١,٠٢٥)	-	-	-	(١١,٠٢٥)
القيمة الدفترية	٢,٠٨٢,٩٧٧	-	-	-	٢,٠٨٢,٩٧٧

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)
٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)
• التزامات القروض وخطابات الاعتماد وعقود الضمانات المالية

	المرحلة الأول الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا ألف درهم	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
مخاطر منخفضة إلى معتدلة	٢,١٤٥,٩٠٤	-	-	-	٢,١٤٥,٩٠٤
رقابة قياسية	٢,٢٥٣,٩٩٥	-	-	-	٢,٢٥٣,٩٩٥
على قائمة المراقبة	-	٣٢٠,١٣٩	-	-	٣٢٠,١٣٩
دون القياسية	-	-	١,٠٧٩	-	١,٠٧٩
مشكوك في تحصيلها	-	-	١٨٦	-	١٨٦
تعرضت لانخفاض في القيمة	-	-	١٧٦,٢٠٦	-	١٧٦,٢٠٦
إجمالي القيم الدفترية	٤,٨٩٩,٨٩٩	٣٢٠,١٣٩	١٧٧,٤٧١	-	٥,٣٩٧,٥٠٩
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٢,٣١٧)	(٦,٦٤٢)	(١٨,٢٢١)	-	(٣٧,١٨٠)
صافي التعرض	٤,٨٨٧,٥٨٢	٣١٣,٤٩٧	١٥٩,٢٥٠	-	٥,٣٦٠,٣٢٩

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
مخاطر منخفضة إلى معتدلة	٢,٢٣١,٠٧٢	-	-	-	٢,٢٣١,٠٧٢
رقابة قياسية	١,٥٨٨,٢٢٠	-	-	-	١,٥٨٨,٢٢٠
على قائمة المراقبة	-	٣٢٧,٠٤٤	-	-	٣٢٧,٠٤٤
دون المستوى القياسي	-	-	٣,٠٥١	-	٣,٠٥١
مشكوك في تحصيلها	-	-	١٤٤,٠٨٢	-	١٤٤,٠٨٢
تعرضت لانخفاض في القيمة	-	-	١٢١,١٦٩	-	١٢١,١٦٩
إجمالي القيم الدفترية	٣,٨١٩,٢٩٢	٣٢٧,٠٤٤	٢٦٨,٣٠٢	-	٤,٤١٤,٦٣٩
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١١,٢٤٢)	(٧,٠٥٣)	(٢٠,٢٢٠)	-	(٣٨,٥٢٥)
صافي التعرض	٣,٨٠٨,٠٥٠	٣١٩,٩٩١	٢٤٨,٠٨٢	-	٤,٣٧٦,١١٤

تمثل القيمة الدفترية للأصول المالية للمجموعة المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (غير الخاضعة لانخفاض القيمة) بحسب ما تم الإفصاح عنه في الإيضاح ٣٨ بشكل أفضل الحد الأقصى لتعرض الأصول لمخاطر الائتمان.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يلخص هذا الجدول مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة/ الانخفاض في القيمة في بداية فترة التقرير حسب فئة الأصول المالية

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٨,٤٠١	٧,١٤٩
قروض وسلفيات للعملاء - قروض الأفراد	٣٠,٠٢٥	٣١,٨١٣
قروض وسلفيات للعملاء - قروض الشركات	٧١١,٤٦٧	٥٧١,٦٣٥
أصول تمويلية واستثمارية إسلامية - قروض الشركات	٤٤,٩٢٧	٩٧,٨٤٩
ذمم مدينة وأصول أخرى	٥,١١٢	٤,٥٢٤
أصول مالية أخرى مقاسة بالتكلفة المطفأة	١٥,٤٤٤	١١,٠٢٥
التزامات طارئة والتزامات	٣٧,١٨٠	٣٨,٥٢٥
	٨٥٢,٥٨٦	٦٩٨,٥٢٠

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)

٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)

تحلل الجداول أدناه حركة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة لكل فئة من الأصول المالية.

- ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٧,١٤٩	-	-	-	٧,١٤٩
التغير في المخاطر الائتمانية	٢٦٨	-	-	-	٢٦٨
أصول مالية جديدة معترف بها	٤٨٤	-	-	-	٤٨٤
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٨,٤٠١	-	-	-	٨,٤٠١
كما في ١ يناير ٢٠٢١	١,١٤٣	-	-	-	١,١٤٣
التغير في المخاطر الائتمانية	٢١٣	-	-	-	٢١٣
أصول مالية جديدة معترف بها	٦,٧٧٩	-	-	-	٦,٧٧٩
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(٩٨٦)	-	-	-	(٩٨٦)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٧,١٤٩	-	-	-	٧,١٤٩

- قروض وسلفيات للعملاء - قروض الأفراد

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٦,٥٩٥	٧,٤٣٦	٢٠,٧٨٢	-	٣٤,٨١٣
تحويل إلى المرحلة الأولى	٢,٥٩٣	(٢,٥٩٣)	-	-	-
تحويل إلى المرحلة الثانية	(٦٧٦)	١,٨٠٦	(١,١٣٠)	-	-
تحويل إلى المرحلة الثالثة	(٧١)	(١٨٧)	١,٠٥٨	-	-
التغير في مخاطر الائتمان	(٢,٢٠٨)	٤,٧٠٧	٤,٣٥٣	-	٦,٨٥٢
محذوفات	(٤٦)	(١,١٠٤)	(١٠,٢٣٨)	-	(١١,٣٨٨)
أصول مالية جديدة معترف بها	٢,٦١٩	١,١٩٩	-	-	٣,٨١٨
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(١,٠٥٧)	(٢٤٤)	(٢,٢٥٩)	-	(٤,٠٦٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٧,٧٥٠	٩,٧٢٠	١٢,٥٩٥	-	٣٠,٠٣٥
كما في ١ يناير ٢٠٢١	١٠,٧٩٤	١٥,٥٩٢	٢٠,٩٤٦	-	٤٧,٠٠٢
تحويل إلى المرحلة الأولى	٦,٩٤١	(٦,٨٨٣)	(٥٨)	-	-
تحويل إلى المرحلة الثانية	(٥٤٥)	١,٠٩٨	(٥٥٣)	-	-
تحويل إلى المرحلة الثالثة	(١٧٠)	(٢,١٥٣)	٢,١٢٣	-	-
التغير في مخاطر الائتمان	(٩,٢٤١)	٣,٤٠٠	٩,٥٦٠	-	٣,٧١٩
محذوفات	(٢٤٥)	(٣,٢٥٠)	(٣,٢١٦)	-	(٧,٤١١)
أصول مالية جديدة معترف بها	١,٤٤٦	١,٦٦٠	-	-	٣,١٠٦
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(٣,٣٨٥)	(١,١٦٨)	(٨,٠٢٠)	-	(١٢,٥٠٣)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٦,٥٩٥	٧,٤٣٦	٢٠,٧٨٢	-	٣٤,٨١٣

خلال السنة ، وافق مجلس الإدارة على خطب بعض القروض والسلفيات لأن المجموعة ليس لديها توقعات معقولة لاسترداد هذه القروض

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)
٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)

- قروض وسلفيات للعملاء - قروض الشركات

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٩٠,١٢٢	١٤٨,٠١٥	٣٦٦,٤١٨	-	٥٧٤,٢٣٥
تحول إلى المرحلة الثانية	(١٣,١٨٠)	١٣,١٨٠	-	-	-
تحول إلى المرحلة الثالثة	-	(١٩,٨٠١)	١٩,٨٠١	-	-
التغير في مخاطر الائتمان	(٣,٧٣٥)	٤٤,١٢٠	١٠٣,٢٨٩	-	١٤٣,٦٧٤
محذوفات	-	-	-	-	-
أصول مالية جديدة معترف بها	٤,٢١٥	-	-	-	٤,٢١٥
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(١٠,٠٣١)	(٨٠٤)	(٢١٧)	-	(١١,٠٥٧)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٧,٣٩١	١٩١,٧٠٥	٤٨٩,٢٧١	-	٧١١,٤٦٧
كما في ١ يناير ٢٠٢١	٥٣,٩٩٥	١١٣,٩١٧	٨٩٦,٠٤١	-	١,٠٦٤,١٣٣
تحول إلى المرحلة الأولى	(٢,٤٢٢)	٨,٨٨٩	(٦,٤٦٧)	-	-
تحول إلى المرحلة الثانية	-	(٣٧,٤٨٣)	٣٧,٤٨٣	-	-
تحول إلى المرحلة الثالثة	(٦,٢٨٠)	(٢٠,٨١١)	٨٩,٩٧١	-	٦٢٦,٣١٢
التغير في مخاطر الائتمان	-	-	(٦٣٦,٣٥١)	-	(٦٣٦,٣٥١)
محذوفات	(٣,٧٢٥)	(٩,٢٨٨)	-	-	(٥٣,٠١٣)
أصول مالية جديدة معترف بها	(٢٠,٧٥٦)	(٦,٧٣٧)	(٣,٥٩٩)	-	(٣١,٠٢٢)
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(٦٠,١٢٢)	(١٤٨,٠١٥)	(٣٦٦,٤١٨)	-	(٥٧٤,١٣٥)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	(٦٠,١٢٢)	(١٤٨,٠١٥)	(٣٦٦,٤١٨)	-	(٥٧٤,١٣٥)

- أصول تمويلية واستثمارية إسلامية - قروض الشركات

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	١,٠٩٧	-	٣٦,٧٥٢	-	٣٧,٨٤٩
تحول إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغير في مخاطر الائتمان	(٣٠٨)	-	١٦,٧٥١	-	١٦,٤٤٣
أصول مالية جديدة معترف بها	٦٤٥	-	-	-	٦٤٥
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	-	-	-	-	-
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١,٤٣٤	-	٤٣,٥٠٣	-	٤٤,٩٣٧
كما في ١ يناير ٢٠٢١	٢,٩٦٠	٢,٠٨٧	-	-	٦,٠٤٧
تحول إلى المرحلة الثالثة	-	(١,٦٥٨)	١,٦٥٨	-	-
التغير في مخاطر الائتمان	(١,٩٤٣)	-	٢٥,٠٩٤	-	٢٣,١٥١
أصول مالية جديدة معترف بها	٨٣٠	-	-	-	٨٣٠
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(١,٧٥٠)	(٤٢٩)	-	-	(٢,١٧٩)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١,٠٩٧	-	٣٦,٧٥٢	-	٣٧,٨٤٩

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)
٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)
• ذمم مدينة وأصول أخرى

	المرحلة الأول الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٣,٢٢٥	١,٢٩٩	-	-	٤,٥٢٤
تحويل إلى المرحلة الثانية	(٢٥)	٢٥	-	-	-
التغير في مخاطر الائتمان	(٨١١)	٤٧٤	-	-	(٣٣٧)
أصول مالية جديدة معترف بها	٩٤٦	-	-	-	٩٤٦
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(١١)	-	-	-	(١١)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣,٣٢٤	١,٧٩٨	-	-	٥,١٢٢
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٣,١٣١	١,٤٧٦	-	-	٤,٦٠٧
أصول مالية جديدة معترف بها	٣,٢٢٦	١,٢٩٩	-	-	٤,٥٢٥
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(٣,١٣٢)	(١,٤٧٦)	-	-	(٤,٦٠٨)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣,٢٢٥	١,٢٩٩	-	-	٤,٥٢٤

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)
٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)

- استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	١١,٠٢٥	-	-	-	١١,٠٩٥
التغير في مخاطر الائتمان	١,٠٧٩	-	-	-	١,٠٧٩
أصول مالية جديدة معترف بها	٣,٦٣٧	-	-	-	٣,٦٣٧
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(٢٩٧)	-	-	-	(٢٩٧)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٥,٤٤٤	-	-	-	١٥,٤٤٤
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٤,٣٣٨	-	-	-	٤,٣٣٨
أصول مالية جديدة معترف بها	١١,٠٢٥	-	-	-	١١,٠٢٥
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(٤,٣٣٨)	-	-	-	(٤,٣٣٨)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١١,٠٢٥	-	-	-	١١,٠٢٥

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)
١-٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)
٦-١-٣٨ جودة الائتمان (تابع)

- التزامات القروض وخطابات الاعتماد وعقود الضمانات المالية

	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	١١,٢٤٢	٧,٠٥٣	٢٠,٢٢٠	-	٣٨,٥١٥
تحول إلى المرحلة الأولى	١٣	(١٣)	-	-	-
تحول إلى المرحلة الثانية	(١,٢٤٨)	١,٤٣٧	(١٨٩)	-	-
تحول إلى المرحلة الثالثة	(١)	(١٨٠)	١٨١	-	-
التغير في مخاطر الائتمان	٧٤٩	(١,٦٤٣)	(١,٩٥٨)	-	(٢,٨٥٢)
ضمانات مالية والتزامات جديدة معترف بها	١,٩٠٦	٦٦	-	-	١,٩٧٢
ضمانات مالية والتزامات ملغى الاعتراف بها	(٣٤٤)	(٧٨)	(٣٣)	-	(٤٥٥)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٢,٣١٧	٦,٦٤٢	١٨,٢٢١	-	٣٧,١٨٠
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	١٢,٤٢٧	٩,٧٨١	٩,٦٥٧	-	٣١,٨٦٤
تحول إلى المرحلة الأولى	٥٠٢	(٤٩٩)	(٣)	-	-
تحول إلى المرحلة الثانية	(١,٠٥٤)	١,٠٩٢	(٣٨)	-	-
تحول إلى المرحلة الثالثة	(١)	(٣,٥٠٤)	٣,٥٠٥	-	-
التغير في مخاطر الائتمان	(١,٥١٣)	٢,٣٥٥	١٣,٩٠٥	-	١٤,٧٤٧
ضمانات مالية والتزامات جديدة معترف بها	٤,٨٥٢	٧٢٥	-	-	٥,٥٧٧
ضمانات مالية والتزامات ملغى الاعتراف بها	(٣,٩٦٠)	(٢,٨٩٧)	(٦,٨٠٦)	-	(١٣,٦٦٣)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١١,٢٥٢	٧,٠٥٣	٢٠,٢٢٠	-	٣٨,٥٢٥

يعرض الجدول أدناه المزيد من المعلومات حول التغييرات الهامة في إجمالي القيمة الدفترية للأصول المالية خلال الفترة التي ساهمت في إحداث تغييرات في مخصص الخسائر:

- أرصدة لدى المصرف المركزي

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٢,٦٣٢,٥٦٥	-	-	-	٢,٦٣٢,٥٦٥
التغير في التعرضات	(١,٢٤٨,٢٤٧)	-	-	-	(١,٢٤٨,٢٤٧)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١,٣٨٤,٣١٨	-	-	-	١,٣٨٤,٣١٨
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٢,٤٠٣,٤٢٥	-	-	-	٢,٤٠٣,٤٢٥
التغير في التعرضات	٢٢٩,١٤٠	-	-	-	٢٢٩,١٤٠
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢,٦٣٢,٥٦٥	-	-	-	٢,٦٣٢,٥٦٥

٣٨- إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)
٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)

- ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٤٦٥,٥٩٧	-	-	-	٤٦٥,٥٩٧
التغير في التعرضات	٦٥,٤٧٨	-	-	-	٦٥,٤٧٨
أصول مالية جديدة معترف بها	١٨٤,٣٣٤	-	-	-	١٨٤,٣٣٤
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٧١٥,٤٠٩	-	-	-	٧١٥,٤٠٩
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٩٨,٩٨٥	-	-	-	٩٨,٩٨٥
التغير في التعرضات	(٣٨,٨٦٧)	-	-	-	(٣٨,٨٦٧)
أصول مالية جديدة معترف بها	٤٠٥,٤٧٩	-	-	-	٤٠٥,٤٧٩
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٤٦٥,٥٩٧	-	-	-	٤٦٥,٥٩٧

- قروض وسلفيات للعملاء - قروض الأفراد

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	١,٠١٠,١٠٠	٥١,٩٣٦	٩٥,١٥٨	-	١,١٥٦,٤٩٤
تحول إلى المرحلة الأولى	٢٠,٣٤٦	(٢٠,٣٤٦)	-	-	-
تحول إلى المرحلة الثانية	(٢٦,٠٦٥)	٣٠,٦٢٠	(٤,٥٥٥)	-	-
تحول إلى المرحلة الثالثة	(٤,٦٦٦)	(٣,٥٢٦)	٨,٢٠٢	-	-
التغير في التعرضات	(٦٦,١٢٤)	(٣,٩٥٤)	(٤,٨٧٨)	-	(٢٤,٩٥٦)
محذوفات	(٢,٢٥٤)	(٤,٩٢٣)	(٣١,١٧٨)	-	(٣٨,٣٩٥)
أصول مالية جديدة معترف بها	٣٠٤,٥٨٣	٧,٤٥٠	-	-	٣١٢,٠٣٣
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(٢٤٦,٠٢٦)	(٤,٩١٢)	(٥,٩٥٥)	-	(٢٥٦,٩٠٣)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٩٩٩,٨٨٤	٤١,٥٩٥	٥٦,٧٩٤	-	١,٠٩٨,٢٧٣
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	١,٠٦٠,٨٩٠	٩٨,٦٩٦	١٠٧,٦٥٩	-	١,٢٦٧,١٦٨
تحول إلى المرحلة الأولى	٦٢,٢٤٤	(٦٢,١٥٥)	(٨٩)	-	-
تحول إلى المرحلة الثانية	(٣١,٨٤١)	٣٠,٦٨٢	(٣,٤٤١)	-	-
تحول إلى المرحلة الثالثة	(٦,٢٧٨)	(٨,٥٦٠)	١٤,٨٣٨	-	-
التغير في التعرضات	(١٥,٨٦٣)	(٥,٠١١)	٥,١٤٨	-	(٧٥,٧٢٦)
محذوفات	(٧,٢٨٧)	(٨,٩٦٠)	(١٧,٤٢٠)	-	(٣٣,٦٦٧)
أصول مالية جديدة معترف بها	٢١١,٧٣٣	١٦,٤٦٧	-	-	٢٢٨,٢٠٠
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(٢٠٨,٥٠٣)	(٩,٤٥٣)	(١١,٥٢٠)	-	(٢٢٩,٤٨٦)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١,٠١٠,١٠٠	٥١,٩٣٦	٩٥,١٥٨	-	١,١٥٦,٤٩٤

٣٨- إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٦-١-٣٨ جودة الائتمان (تابع)

- قروض وسلفيات للعملاء - قروض الشركات

	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٨,٢٧٦,١٧٥	١,٥٩٩,٥٤٣	١,٩٨٧,٦٦٩	-	١١,٨٦٣,٣٨٧
تحويل إلى المرحلة الأولى	٧٠,٦٧٩	(٧٠,٦٧٩)	-	-	-
تحويل إلى المرحلة الثانية	(٢١٠,٨٧٩)	٢١٠,٨٧٩	-	-	-
تحويل إلى المرحلة الثالثة	-	(١٣٧,٩٩٥)	١٣٧,٩٩٥	-	-
التغير في التعرضات	(٣٦٤,٤٠٨)	(٣٠٢,٢٤٠)	٣١,٠٣٠	-	(٦٣٠,٦١٨)
محذوفات	-	-	-	-	-
أصول مالية جديدة معترف بها	١,١١٩,٢١٣	-	-	-	١,١١٩,٢١٣
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(١,١١٨,٥٦٤)	(٩,٣٦٤)	-	-	(١,١٢٧,٩٢٨)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٧,٢٧٢,٢١٦	١,٦٩٠,١٤٤	٢,١٦١,٦٩٤	-	١١,٢٢٤,٠٥٤
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٦,٩٢٠,٤٩٦	١,٩٨٦,٧٤٨	٢,٠٩٢,٦٤٠	-	١٠,٩٩٩,٨١٤
تحويل إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
تحويل إلى المرحلة الثانية	(٢٠٧,٢٩١)	٢٧٣,١١٣	(٦٥,٨٢٢)	-	-
تحويل إلى المرحلة الثالثة	-	(٦٤٤,٥٠٠)	٦٤٤,٥٠٠	-	-
التغير في التعرضات	(٧٢٨,٤٦٩)	(٤٩,٦٦١)	٥١,٥٨٢	-	(٧٢٦,٥٤٨)
محذوفات	-	-	(٧٠١,٧٧٧)	-	(٧٠١,٧٧٧)
أصول مالية جديدة معترف بها	٣,٤٠٥,٢٧١	٢٣٥,٤٢٦	-	-	٣,٦٤٠,٦٩٧
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(١,١١٣,٧٦٩)	(٢٠١,٥٨٣)	(٣٣,٤٥٤)	-	(١,٣٤٨,٧٩٩)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٨,٢٧٦,١٧٥	١,٥٩٩,٥٤٣	١,٩٨٧,٦٦٩	-	١١,٨٦٣,٣٨٧

- أصول تمويلية واستثمارية إسلامية - قروض الشركات

	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٣٥٥,٠٥١	-	١٨٦,٤٩٧	-	٥٤١,٥٤٨
تحويل إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
التغير في التعرضات	(٢,٨٣٨)	-	١٣,٤٩٩	-	١٠,٦٦١
أصول مالية جديدة معترف بها	٦٩٤,١٥٩	-	-	-	٦٩٤,١٥٩
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(١٧٣,٨١٧)	-	-	-	(١٧٣,٨١٧)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٨٧٢,٥٥٥	-	١٩٩,٩٩٦	-	١,٠٧٢,٥٥١
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٤٣٦,١٦٩	١٩١,٣٠١	-	-	٦٢٧,٤٧٠
تحويل إلى المرحلة ٢	-	(٣٨,٩٣٦)	٣٨,٩٣٦	-	-
التغير في التعرضات	(١,١٢٥)	-	١٤٧,٥٦١	-	١٤٦,٤٣٦
أصول مالية جديدة معترف بها	٩٢,١٩٦	-	-	-	٩٢,١٩٦
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(١٧٢,١٨٩)	(١٥٢,٣٦٥)	-	-	(٣٢٤,٥٥٤)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣٥٥,٠٥١	-	١٨٦,٤٩٧	-	٥٤١,٥٤٨

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)
٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)
• ذمم مدينة وأصول أخرى

	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	١,٨٩٥,٢٠٥	٥٦,٥١٦	١٦٣,٠٢٩	-	٢,١١٤,٧٥٠
تحويل إلى المرحلة الأولى	٤,٣١٥	(٤,٣١٥)	-	-	-
تحويل إلى المرحلة الثانية	(١,٨٢٢)	١,٨٢٢	-	-	-
التغير في التعرضات	٣٩,١٩٥	٤,٧٦٠	(١٥٥)	-	٤٣,٨٠٠
أصول مالية جديدة معترف بها	٦٨,٤٨٨	-	-	-	٦٨,٤٨٨
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(١,٥٦٦,٦٣٠)	-	-	-	(١,٥٦٦,٦٣٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٤٣٨,٧٥٠**	**٥٨,٧٨٤**	**١٦٢,٨٧٤**	**-**	**٦٦٠,٤٠٨**
	٣,١٩٣,٩٣٤	٤٤,٥٤٩	-	-	٣,٢٣٨,٤٨٣
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	(١٦٣,٠٢٩)	-	١٦٣,٠٢٩	-	-
التغير في التعرضات	١٤,٨٥١	-	-	-	١٤,٨٥١
أصول مالية جديدة معترف بها	١,٨١٤,٤٤٨	٥٦,٥١٨	-	-	١,٨٧٠,٩٦٦
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(٣,٩٦٤,٩٩٩)	(٤٤,٥٥١)	-	-	(٣,٠٠٩,٥٥٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١,٨٩٥,٢٠٥	٥٦,٥١٦	١٦٣,٠٢٩	-	٢,١١٤,٧٥٠

• استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة

	المرحلة الأولى ألف درهم	المرحلة الثانية ألف درهم	المرحلة الثالثة ألف درهم	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٢,٠٩٤,٠٠٢	-	-	-	٢,٠٩٤,٠٠٢
التغير في التعرضات	(٥,٠٧٠)	-	-	-	(٥,٠٧٠)
أصول مالية جديدة معترف بها	٨٨٨,٨٢٣	-	-	-	٨٨٨,٨٢٣
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(٢٨٥,٣١٠)	-	-	-	(٢٨٥,٣١٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٢,٦٩٢,٤٤٥**	**-**	**-**	**-**	**٢,٦٩٢,٤٤٥**
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٢,٢٣٧,٩٦٩	-	-	-	٢,٢٣٧,٩٦٩
أصول مالية جديدة معترف بها	٢,٠٩٤,٠٠٢	-	-	-	٢,٠٩٤,٠٠٢
أصول مالية ملغى الاعتراف بها	(٢,٢٣٧,٩٦٩)	-	-	-	(٢,٢٣٧,٩٦٩)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢,٠٩٤,٠٠٢	-	-	-	٢,٠٩٤,٠٠٢

٣٨. إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)

٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)

- التزامات القروض وخطابات الاعتماد وعقود الضمانات المالية

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	أصول منشأة ومشتراة منخفضة القيمة الائتمانية	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٣,٨١٩,٢٩٩	٣٢٧,٠٤٤	٢٦٨,٣٠٣	-	٤,٤١٤,٦٣٩
تحول إلى المرحلة الأولى	٩٤,٧٨٥	(٩٤,٧٨٥)	-	-	-
تحول إلى المرحلة الثانية	(٢٣٤,٦٨٧)	٢٣٦,٣٥٩	(١,٦٧٢)	-	-
تحول إلى المرحلة الثالثة	(١٢٤)	(٣,٨١٤)	٣,٩٣٨	-	-
التغير في التعرضات	٦٧٢,٦٣٤	(١٤٠,٩٥٤)	(٩٠,٧٧٨)	-	٤٤٠,٩٠٩
ضمانات مالية والتزامات جديدة معترف بها	٧٨٨,٦٦٩	٢,١٨٢	-	-	٧٩٠,٨٥٦
ضمانات مالية والتزامات ملغى الاعتراف بها	(٢٤٠,٦٧٠)	(٥,٨٩٤)	(٢,٢٢٠)	-	(٢٤٨,٨٨٤)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٤,٨٩٩,٨٩٩	٣٢٠,١٣٩	١٧٧,٤٧١	-	٥,٣٩٧,٥٠٩
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٣,٦٧٠,٦٤٧	٣٧٠,١٦٥	١٢٧,٧٣٧	-	٤,١٦٨,٥٤٩
تحول إلى المرحلة الأولى	١٢,٥٣٠	(١٢,٥٠٥)	(٢٥)	-	-
تحول إلى المرحلة الثانية	(١٥١,٠٥٩)	١٥٥,١١٢	(٤,٠٥٣)	-	-
تحول إلى المرحلة الثالثة	(٣٩٧)	(١٤٥,٢٩٢)	١٤٥,٦٨٩	-	-
التغير في التعرضات	(١٨٤,٠٦٧)	٩,٠٠٠	(٦١)	-	(١٧٣,١٢٨)
ضمانات مالية والتزامات جديدة معترف بها	١,٢٨١,٨٠٩	٦٨,٢٥٥	-	-	١,٧٥٠,٠٦٤
ضمانات مالية والتزامات ملغى الاعتراف بها	(١,٢١٢,١٧١)	(١١٧,٦٩١)	(٩٨٤)	-	(١,٣٣٠,٨٩٦)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣,٨١٩,٢٩٩	٣٢٧,٠٤٤	٢٦٨,٣٠٣	-	٤,٤١٤,٦٣٩

بحسب ما تم توضيحه أعلاه في قسم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، يتم وفقا لإطار إجراءات المراقبة لدى المجموعة، تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل تخلف التعرضات عن السداد عندما يصبح التعرض متأخر السداد لمدة ٣٠ يوما كحد أقصى. هذا هو الحال بشكل رئيسي بالنسبة للقروض والسلف للعملاء، وأصول تمويلية واستثمارية إسلامية وبشكل أكثر تحديدا في حالات تعرضات قروض الأفراد لأنه بالنسبة لتعرضات قروض الشركات والتعرضات الأخرى هناك المزيد من المعلومات الخاصة بالمقترض والتي يتم استخدامها لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. يقدم الجدول أدناه تحليلاً لإجمالي المبالغ الدفترية للقروض والسلفيات للعملاء، وأصول تمويلية واستثمارية إسلامية وفقا لتصنيف المخاطر وحالة التأخر في السداد.

٣٨. إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)
٣٨-١-٦ جودة الائتمان (تابع)

- متأخرة السداد ولكنها غير منخفضة القيمة

	قروض وسلفيات للعملاء		أصول تمويلية واستثمارية إسلامية	
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مخاطر ضئيلة إلى معتدلة				
متأخرة السداد حتى ٣٠ يوماً	١٩٤,٦٦٤	٥٣,٧١٦	-	-
رقابة قياسية				
متأخرة السداد حتى ٣٠ يوماً	١٨٥,٧٥٧	٢٣٧,٦٨٩	-	-
متأخرة السداد من ٣١ - ٦٠ يوماً	-	-	-	-
على قائمة المراقبة				
متأخرة السداد حتى ٣٠ يوماً	٢٧٤,٥٨٤	١٥٧,٢٣٠	-	-
متأخرة السداد من ٣١ - ٦٠ يوماً	١٠,٥١٤	١٥,٨٩٤	-	-
متأخرة السداد من ٦١ - ٩٠ يوماً	١٩١,٦٠٨	٧١,٩٠١	-	-
متأخرة السداد من ٩١ - ١٨٠ يوماً	-	-	-	-
متأخرة السداد لأكثر من ١٨٠ يوماً	-	-	-	-
	٨٥٧,١٢٧	٥٣٦,٤٨٠	-	-

- غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة

	قروض وسلفيات للعملاء		أصول تمويلية واستثمارية إسلامية	
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	٥,٠١٦,٤٩٤	٥,٠٥٢,٧٧٩	٥١٥,٤٤١	٢٧٦,٢٣٠
رقابة قياسية	٢,٩٧٥,٣٣٢	٣,٩٤٢,٠٤٤	٣٥٦,٩٦٤	٧٨,٨٢٢
على قائمة المراقبة	١,٢٥٥,٠٣٦	١,٤٠٥,٧٥٠	-	-
	٩,٢٤٦,٨٦٢	١٠,٤٠٠,٥٧٣	٨٧٢,٤٠٥	٣٥٥,٠٥٢

٣٨. إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)

٣٨-١-٧ تحديد أحد حالات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما تم تناوله في الإيضاح ٣٨-١-٢، إذا شهدت مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي زيادة جوهرية، تقيس المجموعة مخصص الخسائر على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة بدلاً من ١٢ شهرًا، أي أنه يتم ترحيل الأصول المالية من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢. وتقع أي من حالات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر حدوث التعثر، على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تقوم المجموعة باستمرار بمراجعة محفظتها بحثًا عن مؤشرات أخرى بشأن عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وأي تدهور مالي يتجاوز ضغوط السيولة المؤقتة وما إذا كان من المحتمل أن يكون قصير الأجل أو على المدى الطويل.

معقولية المعلومات الاستشرافية والأوزان الترجيحية

كما هو موضح في الإيضاح ٣٨-١-٣، من خلال تقنية النمذجة القوية، حددت المجموعة متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان لكل محفظة. يتم الحصول على التنبؤات لهذه المتغيرات الاقتصادية للسيناريو الاقتصادي التصاعدي وخط الأساس والهبوطي من قاعدة بيانات موديز ، والذي يعكس الآثار الاقتصادية الحالية والمتوقعة في تداعيات الأوضاع السياسية الجغرافية وما إلى ذلك.

٣٨-١-٨ الضمانات المحتفظ بها كتأمين والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تحتفظ المجموعة بضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى للتخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بالأصول المالية. تحتفظ المجموعة بأدوات مالية بمبلغ ٤,١٥٨ مليون درهم (٢٠٢٢: ٥,١٤٢ مليون درهم) والتي لم يتم الاعتراف بمخصص خسائر لها بسبب الضمانات في نهاية فترة التقرير. القيمة التقديرية للضمانات المحتفظ بها في نهاية فترة التقرير هي ٨,٦٢٥ مليون درهم (٢٠٢٢: ١٠,٤٦٨ مليون درهم). لا يتم اعتبار قيمة الضمانات إلا بالقدر الذي يخفف من مخاطر الائتمان. ولم يكن هناك أي تغيير في سياسة الضمانات لدى المجموعة خلال السنة. مدرج أدناه الأنواع الرئيسية للضمانات وأنواع الأصول المرتبطة بها.

المشتقات

تدخل المجموعة في المشتقات التالية بموجب اتفاقيات الجمعية الدولية للمقايضات والمشتقات ("الجمعية"). تمنح اتفاقيات المقاصة الرئيسية لدى الجمعية لأي طرف الحق القانوني في إجراء المقاصة عند إنهاء العقد أو عند تخلف الطرف الآخر عن السداد. لم يتم إجراء مقاصة لأدوات مالية خاضعة لاتفاقيات مقاصة رئيسية وذلك في بيان المركز المالي الموحد. تبرم المجموعة ملحق دعم الائتمان بالتزامن مع كل اتفاقية للجمعية، الأمر الذي يتطلب من المجموعة وكل طرف مقابل أن يقوم بترحيل الضمانات للحد من مخاطر الائتمان. يتم أيضًا ترحيل الضمانات يوميا فيما يتعلق بالمشتقات المتداولة. ويتمثل الضمان المرحل فيما يتعلق بالمشتقات المفتوحة في النقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

اتفاقيات البيع وإعادة الشراء العكسي (إعادة الشراء العكسي)

إن اتفاقيات إعادة بيع وإعادة شراء القروض العكسية (إعادة الشراء العكسي) مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول. واتفاقيات القروض هذه تتطلب من المجموعة وكل طرف مقابل ترحيل الضمانات للتخفيف من مخاطر الائتمان. ويتم ترحيل الضمان كذلك يوميا فيما يتعلق بالعجز في قيمة الضمانات. ويتمثل الضمان المرحل فيما يتعلق باتفاقيات إعادة الشراء العكسي في النقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

قروض الرهون العقارية

تمتلك المجموعة عقارات سكنية كضمان لقروض الرهن العقاري التي تمنحها لعملائها. تراقب المجموعة تعرضها لقروض الرهن العقاري للأفراد باستخدام نسبة القرض إلى القيمة، والتي يتم احتسابها على أساس نسبة المبلغ الإجمالي للقرض، أو المبلغ المرصود لالتزامات القروض، إلى قيمة الضمانات. يستثنى تقييم الضمانات أي تسويات للحصول على وبيع الضمانات. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغ صافي القيمة الدفترية لقروض الرهن العقاري ٣٩,١ مليون درهم (٢٠٢٢: ٦٠,١ مليون درهم) وبلغت قيمة الضمانات ذات الصلة ٤٤,٨ مليون درهم (٢٠٢٢: ٦٣,٢ مليون درهم).

القروض الشخصية

تتكون محفظة القروض الشخصية للمجموعة من قروض غير مضمونة وبطاقات ائتمانية.

قروض الشركات

تطلب المجموعة ضمانات (بما في ذلك العقارات وأسهم حقوق الملكية والهوامش النقدية) وكفالات لقروض الشركات (بما في ذلك التزامات القروض وعقود الضمانات المالية). إن المؤشر الأكثر ملاءمة للملاءة الائتمانية للعملاء، من الشركات هو تحليل أدائها المالي وسيولتها ومديونيتها وفعاليتها الإدارية ونسب النمو لديها. ولهذا السبب، لا يتم بشكل دوري تحديث تقييم الضمانات المقروضة على قروض الشركات. يتم تحديث تقييم هذه الضمانات إذا تم وضع القرض على "قائمة المراقبة" وبالتالي يتم رصده عن كثب.

بالنسبة للقروض ذات القيمة الائتمانية المنخفضة، تحصل المجموعة على تقييم للضمانات بحيث يتم صياغة إجراءات إدارة مخاطر الائتمان الخاصة بها. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغ صافي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات والأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية المقدمة للعملاء من الشركات ١,٥٦٨ مليون درهم (٢٠٢٢: ١,٤٩٤ مليون درهم) وبلغت قيمة الضمانات الخاصة بها ١,٠٥١ مليون درهم (٢٠٢٢: ١,٨٩٣ مليون درهم). يتم أخذ قيمة الضمان بعين الاعتبار فقط إلى الحد الذي يخفف من مخاطر الائتمان.

٣٨. إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣٨-١ مخاطر الائتمان (تابع)

٣٨-١-٨ الضمانات المحتفظ بها كتأمين والتعزيزات الائتمانية الأخرى (تابع)

الاستثمارات في الأوراق المالية

تحتفظ المجموعة بأوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة. إن الأوراق المالية الاستثمارية التي تحتفظ بها المجموعة هي السندات السيادية غير المضمونة

أصول تم الحصول عليها عن طريق الاستحواذ على ضمانات

حصلت المجموعة على الأصول المالية وغير المالية التالية خلال السنة من خلال حيازة الضمانات التي يتم الاحتفاظ بها كتأمين مقابل القروض والسلفيات والمحتفظ بها في نهاية السنة. تتمثل سياسة المجموعة في تحقيق الضمانات في الوقت المناسب. لا تستخدم المجموعة ضمانات غير نقدية لعملياتها.

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
عقارات	٨,١٦٦	٦٨,٧٢١

٣٨-٢ مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم ملكية المجموعة لموارد مالية كافية للوفاء بالتزاماتها عند حلول موعد استحقاقها، أو الاضطرار للوفاء بالتزاماتها بتكلفة باهظة. تنشأ هذه المخاطر من عدم التباين في توقيت التدفقات النقدية المتضمنة في جميع العمليات المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث الخاصة بالمجموعة وعلى مستوى السوق.

٣٨-٢-١ إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة من قبل إدارة الخزينة وإدارة الأصول والالتزامات وفقا للسياسات والإرشادات التنظيمية والداخلية.

إن نهج المجموعة في إدارة مخاطر السيولة هو ضمان حصولها على التمويل الكافي من مصادر متنوعة في جميع الأوقات، وبإمكانها تحمل أي صدمات رئيسية لمركز السيولة لديها. يتم جمع الأموال باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات، بما فيها ودائع العملاء، وأدوات سوق المال ورأس المال. تقوم إدارة الخزينة وإدارة الأصول والالتزامات بمراقبة سيولة الأصول والالتزامات المالية والتدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأعمال الحالية والمستقبلية. تحتفظ الخزينة بمحفظة من الأصول السائلة قصيرة الأجل وإيداعات بين البنوك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات التحمل على السيولة بانتظام ضمن سيناريوهات متنوعة تغطي الظروف العادية وغير العادية للسوق. يتم تحديد سياسة السيولة للمجموعة من قبل مجلس الإدارة وتخضع للمراجعة السنوية. يتم مراقبة الالتزام بالسياسات من قبل دائرة إدارة المخاطر بالمجموعة ولجنة الأصول والالتزامات.

٣٨. إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣٨-٢ مخاطر السيولة (تابع)

٣٨-٢-١ التعرض لمخاطر السيولة

إن المقياس الرئيسي الذي تستخدمه المجموعة لقياس مخاطر السيولة هو معدل السلفيات للموارد المستقرة (وهو مقياس تنظيمي) ومعدل صافي الأصول السائلة، أي إجمالي الأصول بحسب تاريخ استحقاقها مقابل إجمالي الالتزامات بحسب تاريخ استحقاقها.

يجري البنك تحليلاً سلوكيًا وفقًا للمنتجات من أجل أدواته المالية (بما في ذلك عقود الضمانات المالية) بهدف تحليل والتحقق من مستوى مناسب من متطلبات السيولة.

يلخص الجدول التالي آجال استحقاق التدفقات النقدية للأصول والالتزامات المالية للبنك في نهاية فترة التقرير بناءً على قيمها الدفترية. يتم تحديد المبالغ المفصح عنها في الجدول على أساس الفترة المتبقية في نهاية فترة التقرير إلى أقرب استحقاق تعاقدي ممكن لها.

ويتم التعامل مع المبالغ المستحقة الخاضعة لفترة إشعار كما لو كان هذا الإشعار سوف يتم تقديمه في الحال. ومع ذلك، تتوقع الإدارة أن العديد من العملاء لن يطلبوا السداد في أقرب موعد للدفع، ولا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة وفقًا لما تشير إليه تجربة البنك السابقة في الاحتفاظ بالودائع.

- كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة واحدة	استحقاق غير محدد	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الأصول المالية غير المشتقة						
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٣٨٤,٣١٨	-	-	-	-	١,٣٨٤,٣١٨
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٨٨,١٦٧	٢٣٩,٦٢٤	٢٠٠,٠١٧	١٧٩,١٩٥	-	٧٠٧,٠٠٨
القروض والسلفيات للعملاء بالأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية	١,٧٧٧,٢٣٠	٢١٨,٢٨٠	٥٠٢,٩٤٥	٧,١٤٦,٨٦١	٢,٩٦٣,١٢٣	١٢,٦٠٨,٤٣٩
ذمم مدينة وأصول أخرى	٤١٧,٨٧٥	١٢٤,٨٩٧	١٨١,٩٨٣	٢٤,٩٣٢	-	٧٤٩,٦٨٧
استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	١٣٧,٠٢٤	١٣٧,٠٢٤
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	٢٩٥,٧١٤	١٣٤,١٩٠	٢,٢٤٧,٠٩٧	-	٢,٦٧٧,٠٠١
	٣,٦٦٧,٥٩٠	٨٧٨,٥٢٠	١,٠١٩,١٢٥	٩,٥٩٨,٠٨٥	٣,١٠٠,١٤٧	١٨,٩٦٣,٤٧٧
أصول مالية مشتقة	٢	-	١٠٠	٢,٥٣١	-	٢,٦٣٣
	٣,٦٦٧,٥٩٢	٨٧٨,٥٢٠	١,٠١٩,٢٢٥	٩,٦٠٠,٦١٦	٣,١٠٠,١٤٧	١٨,٩٦٦,١١٠
الالتزامات المالية غير المشتقة						
رصيد مستحق إلى المصرف المركزي	١,٧٨٣	-	-	-	-	١,٧٨٣
ودائع وأرصدة مستحقة إلى البنوك	١,٨٧٣,٠٩٤	٩٥,٠٠٠	٤١٢,٥٥٠	٣٦٧,٢٨٠	-	٢,٧٤٧,٩٢٤
ودائع العملاء بما فيها ودائع العملاء الإسلامية	٥,٨٣٦,١٠٠	١,٣٥٣,٧٧٦	٢,٨٠١,٢١٦	٢٧٧,٩٣٦	٢,٣٨٨,٨٦٢	١٢,٦٥٧,٨٩٠
ذمم دائنة والتزامات أخرى	٤٢٣,٤٠٣	١٢٤,٨٩٧	٨٣,٠٥٧	١٠٣,٠٣٤	-	٧٣٤,٣٩١
	٨,١٣٤,٣٨٠	١,٥٧٣,٦٧٣	٣,٢٩٦,٨٢٣	٧٤٨,٢٥٠	٢,٣٨٨,٨٦٢	١٦,١٤١,٩٨٨
التزامات مالية مشتقة	١,٠٦٤			٧,٠٠٤		٨,٠٦٨
عقود الضمانات المالية المصدرة	٢,٣٠٧,٩٣٩	٤٠٥,٤٤٩	١٧٥,٤٣٨	١٢٨,١٨٢	-	٣,٠١٧,٠٠٨
التزامات القروض	٩٧١,٦٨٤	٢٥٢,٥٧٤	٤٢٦,٠٨٥	٧٣٠,١٥٨	-	٢,٣٨٠,٥٠١
	١١,٤١٥,٠٦٧	٢,٢٣١,٦٩٦	٣,٨٩٨,٣٤٦	١,٦١٣,٥٩٤	٢,٣٨٨,٨٦٢	٢١,٥٤٧,٥٦٥
عجز السيولة	(٧,٧٤٧,٤٧٥)	(١,٣٥٣,١٧٦)	(٢,٨٧٩,١١١)	٧,٩٨٧,٠٢٢	٧١١,٢٨٤	(٢,٦٨١,٤٥٦)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣٨-٢ مخاطر السيولة (تابع)
٣٨-٢-٢ التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة واحدة	استحقاق غير محدد	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الأصول المالية غير المشتقة						
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٢,٦٢٢,٥٦٥	-	-	-	-	٢,٦٢٢,٥٦٥
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٦١,٦١٤	١٤٥,٨٤٣	٢٥٠,٩٩١	-	-	٤٥٨,٤٤٨
القروض والسلفيات للعملاء والأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٩٧٦,٥٠٠	٢٢٠,٧٣٧	٤٨٢,١٨٢	٨,٤١٢,٤١٢	٢,٨٣٢,٣٠١	١٩,٩٢٤,١٣٢
ذمم مدينة وأصول أخرى	٨٦٧,٨٧٢	٥٢٥,٣٦٠	٧٩٤,٥٠٦	٦١٠,١٠٦	-	٢,٧٩٧,٨٠٤
استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	٩٦٤,٠٠٩	٩٦٤,٠٠٩
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٤٩,٨٠٢	١٤٨,٣٠٠	٨٧,٢٠٩	١,٧٩٧,٦٦٦	-	٢,٠٨٢,٩٧٧
	٤,٥٨٨,٣٥٣	١,٠٤٠,٢٠٠	١,٦١٤,٨٨٨	١٠,٨٢٠,١٨٤	٣,٠٩٦,٣١٠	٢١,١٥٩,٩٣٥
أصول مالية مشتقة	-	٧٧	-	٦,٥٢٧	-	٦,٦٠٤
	٤,٥٨٨,٣٥٣	١,٠٤٠,٢٧٧	١,٦١٤,٨٨٨	١٠,٨٢٦,٧١١	٣,٠٩٦,٣١٠	٢١,١٦٦,٥٣٩
الالتزامات المالية غير المشتقة						
رصيد مستحق إلى المصرف المركزي	١,٧٤٨	-	-	-	-	١,٧٤٨
ودائع وأرصدة مستحقة إلى البنوك	٢,٥٨٧,٢٨٩	١٤٦,٩٠٣	٣٢١,٢٨٨	٩٥٩,٠٥٨	-	٤,٠١٤,٥٣١
ودائع العملاء، بما فيها ودائع العملاء الإسلامية	٤,٥٦٥,٤١٦	١,٦٧٧,٤٦٤	٩,٩١٨,٣٦٤	٤٨٣,٥١٦	٢,٥٥٥,٠٦٥	١٩,١٩٩,٨٩٥
ذمم دائنة والتزامات أخرى	٨٧٣,٤٠٠	٥٥٤,٣٣٧	٨١٣,١٥٧	٤,٨٢٩	-	٢,٢٤٥,٧١٨
	٨,٠٢٧,٨٤٦	٢,٣٧٨,٧٠٤	٤,٠٥٢,٨٠٤	١,٤٤٧,٤٠٣	٢,٥٥٥,٠٦٥	١٨,٤٦١,٨٢٢
التزامات مالية مشتقة	٧٣	١٩	٧٧	٥,٩١٥	-	٦,٠٨٤
عقود الضمانات المالية المصدرة	٢,١٦٨,٠٧٦	٣٩٤,٩٢٨	٣٠٨,١٧٠	٦٧,٠٨٥	-	٢,٩٣٨,٢٥٩
التزامات القروض	٥٤٧,٥٧٦	١٥٨,٩٦٥	٢٢٩,٢٩٩	٥٤,٥٤٢	-	١,٤٧١,٣٨٩
	١٠,٧٤٣,٥٧١	٢,٩٣٢,٦١٦	٤,٥٩٠,٣٥٠	٢,٠٦٠,٩٤٥	٢,٥٥٥,٠٦٥	٢٢,٨٨٢,٥٤٧
عجز السيولة	(٦,١٥٥,٢١٨)	(١,٨٩٢,٣٣٩)	(٢,٩٧٥,٤٦٢)	٨,٧٦٥,٧٦٦	٥٤١,٢٤٥	(١,٧١٦,٠٠٨)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣-٣٨ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر أن تؤثر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الائتمان على إيرادات المجموعة و/ أو قيمة الأدوات المالية. تدير المجموعة مخاطر السوق من أجل تحقيق أفضل عائد مع الاحتفاظ بمخاطر السوق ضمن الحدود الحصيفة.

١-٣-٣٨ إدارة مخاطر السوق

لقد قام مجلس الإدارة بوضع سقوف للمخاطر على أساس تحليل الحساسية والسقوف الاسمية التي تتم مراقبتها عن كثب وبصورة مستمرة من قبل قسم إدارة المخاطر الذي يرفع للإدارة العليا غالباً تقارير تتم مناقشتها شهرياً من قبل لجنة الأصول والالتزامات.

تقوم المجموعة بفصل تعرضها لمخاطر السوق بين محافظ التداول وغير التداول مع إيلاء المسؤولية الكاملة للجنة الأصول والالتزامات. وتتولى دائرة إدارة المخاطر مسؤولية وضع سياسات تفصيلية لإدارة المخاطر وللمراجعة اليومية لتنفيذها مع مراعاة المراجعة والموافقة من قبل لجنة الأصول والالتزامات.

٢-٣-٣٨ التعرض لمخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الأدوات المالية المحملة بالفائدة تتمثل في مخاطر الخسائر من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية بسبب التغير في معدلات الفائدة السوقية. تدير المجموعة المخاطر بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة ومطابقة خصائص إعادة تسعير الأصول والالتزامات. وتقوم لجنة الأصول والالتزامات بمراقبة الالتزام بهذه الحدود وتساعدها دائرة إدارة المخاطر في المراقبة اليومية للأنشطة. يحلل الجدول أدناه تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الفائدة على الأصول والالتزامات المالية. يتم إدراج أصول والتزامات المجموعة بالقيمة الدفترية وتصنيفها وفقا لإعادة التسعير التعاقدي أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أقرب.

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة واحدة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الأصول المالية الحساسة للفائدة					
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	١,٠٠٠,٠٠٠
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٧١٥,٤١٠	-	-	-	٧١٥,٤١٠
القروض والسلفيات للعملاء والأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٨,٦٣٩,٦٧٨	٥٠٧,٤٢٠	٥٣٤,٩٦٤	٣,٧١٢,٨١٢	١٣,٣٩٤,٨٧٤
استثمارات في أوراق مالية متاحة بالتكلفة المطفأة	-	٢٩٥,٧١٢	١٣٤,١٩١	٢,٢٦٢,٥٤٢	٢,٦٩٢,٤٤٥
	١٠,٣٥٥,٠٨٨	٨٠٣,١٣٢	٦٦٩,١٥٥	٥,٩٧٥,٣٥٤	١٧,٨٠٢,٧٢٩
الالتزامات المالية الحساسة للفائدة					
ودائع وأرصدة مستحقة إلى البنوك	١,٨٧٤,٨٧٧	٩٥,٠٠٠	٤١٢,٥٥٠	٣٦٧,٦٨٠	٢,٧٤٩,٧٠٧
ودائع العملاء، بما فيها ودائع العملاء الإسلامية	٧,٨٥٠,٣٠٢	١,٠٨٨,٢٩٥	٢,٢٣٩,٤٥٨	١,٤٧٩,٥٥٩	١٢,٦٥٧,٦١٤
	٩,٧٢٥,١٧٩	١,١٨٣,٢٩٥	٢,٦٥٢,٠٠٨	١,٨٤٦,٨٣٩	١٥,٤٠٧,٣٢١
الارتباطات	١٩٤,٢٣٧	٥٠,٥١٥	٨٥,٢١٧	١٦١,٥٤٨	٤٩١,٦١٧
أثر المشتقات المحتفظ بها	(١,٠٦٣)	-	١٠٠	(٤,٤٧٢)	(٥,٤٣٥)
صافي فرق الفائدة	٤٣٤,٥٠٩	(٤٣٠,٦٧٨)	(٢,٠٦٧,٩٧٠)	٢,٩٦٢,٤٩٥	١,٨٩٨,٣٥٦
الأثر على الأرباح والخسائر عند ارتفاع الفائدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس	٧٠٧	(٥,٤٢٨)	(١١,٤٣٩)	٦٩,٧٦١	٥٣,٦٦١

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣٨-١ مخاطر السوق (تابع)
٣٨-١-٢ التعرض لمخاطر أسعار الفائدة (تابع)
- كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة واحدة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الأصول المالية الحساسة للفائدة					
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٢,٣٥٠,٠٠٠	-	-	-	٢,٣٥٠,٠٠٠
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	(١,٤٧٧)	١٤٧,٣١٩	٢٥٨,١٤٣	-	٤٠٣,٩٨٥
القروض والسلفيات للعملاء، والأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٧,٤٥٧,٢٩٨	١,١٨٤,٠٣٩	-	٤,٩٢٠,٠٨٨	١٣,٥٦١,٤٢٥
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٤٦,٨٠٢	١٤٨,٣٠٠	٨٧,٢٠٩	١,٨٠٨,٦٩١	٢,٠٩٤,٠٠٢
	٩,٨٥٥,٦٢٣	١,٤٧٩,٦٥٨	٣٤٥,٣٥٢	٦,٧٢٨,٧٧٩	١٨,٤٠٩,٤١٢
الالتزامات المالية الحساسة للفائدة					
ودائع وأرصدة مستحقة إلى البنوك	٢,٥٨٩,٠٣٠	١٤٦,٩٠٤	٣٢١,٢٨٨	٩٥٩,٠٥٨	٤,٠١٦,٢٨٠
ودائع العملاء، بما فيها ودائع العملاء الإسلامية	٥,٥٣٣,٨٠١	١,٦٣٩,٦٤٠	٢,٨٩٣,٩٠٧	٢,١٨٥,٤٨٩	١٢,٢٤٩,٨٣٧
	٨,١٢٢,٨٣١	١,٧٨٣,٥٤٤	٣,٢١٥,١٩٥	٣,١٤٤,٥٤٧	١٦,٢٦٦,١١٧
أثر المشتقات المحتفظ بها	(٥١٦)	-	-	-	(٥١٦)
صافي فرق الفائدة	١,٧٣٣,٣٠٨	(٣٠٣,٨٨٦)	(٢,٨٦٩,٨٤٣)	٣,٥٨٤,٢٣٢	٢,١٤٣,٨١١
الأثر على الأرباح والخسائر عند ارتفاع الفائدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس	٢٣,٦٥٤	(٣,٨٢٦)	(١٤,٩٣٩)	١٦٣,١٥٨	١٦٨,٠٤٧

التحول لاعتماد أسعار الايبور

تستعد المجموعة بنشاط للتحول لاعتماد أسعار المرجعية البديلة تحت إشراف لجنة عمل متعددة الوظائف، والتي تشمل وحدات الأعمال ذات الصلة. بدأ البرنامج الانتقالي للمجموعة وسيظل ساريًا حتى تاريخ الإصدار الباقي لأسعار الليبور في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣.

٣٨-٢-٣ التعرض لمخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات بمخاطر تقلب أسعار الأدوات المالية نظراً للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتنشأ من الأدوات المالية المقوّمة بالعملات الأجنبية. إن العملة التشغيلية للمجموعة هي الدرهم الإماراتي. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود لمراكز مخاطر العملات الأجنبية لكل عملة على حدة، وتتم مراقبة المراكز من كثب لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعة. فيما يلي صافي التعرضات الهامة المقومة بالعملات الأجنبية للمجموعة كما في نهاية فترة التقرير:

	صافي المركز الفوري		المركز الآجل		المجموع	
	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
العملة						
دولار أمريكي	٢,٤٦٦,٣٥٥	٤٣٩,٩٤٣	(٢٣٨,٩٢٢)	٤٥٣,٤١٩	٨٩٢,٣٩٢	٦,٢٢٧,٤٦٨
جنيه إسترليني	(٢,٢٨٨)	٧٥	٢,٣٣٨	-	٧٥	٥٠
ين ياباني	١٢٠	١٩٩	-	-	١٩٩	١٢٠
يورو	١,٩٩٣	١,١١٦	(٤٠٥)	(٥٨٨)	٥٢٨	١,٥٨٨
دينار بحريني	٢٧٧,٣٤٠	٢٧٧,٨٠٥	٧٣	-	٢٧٧,٨٠٥	٢٧٧,٤١٣
أخرى	٦٢٧	١,١٤٥	١٤٧	(١٤٦)	٩٩٢	٧٧٤

تحليل حساسية العملات الأجنبية

يوضح الجدول التالي حساسية المجموعة لتغير تسلي بنسبة ١٠٪ في مركز العملة الأجنبية ذات الصلة مقابل الدرهم لكل من المركز الطويل أو القصير من أجل تقييم أثر الخسائر على الأرباح والخسائر.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)
٣٨-٢ مخاطر السوق (تابع)
٣٨-٢-٢ التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
جنيه إسترليني	٥	٨
ين ياباني	١٧	٢٠
يورو	١٥٩	٥٣
دينار بحريني	٢٧,٤٧١	٢٧,٧٨١

لا توجد مخاطر أسعار صرف متعلقة بالأصول والالتزامات المالية المقومة بالدولار الأمريكي الذي تم ربطه بالدرهم الإماراتي.

٣٨-٢-٤ مخاطر أسعار أخرى

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم الناشئة عن الاستثمارات في الأسهم. يتم الاحتفاظ باستثمارات الأسهم لأغراض استراتيجية وليس لأغراض التداول. لا تقوم المجموعة بالتداول بشكل نشط في هذه الاستثمارات.

تحليل حساسية أسعار الأسهم

لم تحديد تحليلات الحساسية أدناه بناءً على التعرض لمخاطر أسعار الأسهم في نهاية فترة التقرير.

إذا كانت أسعار الأسهم أعلى / أقل بنسبة ٥٪، لكان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة أعلى / أقل بمقدار ١٥ مليون درهم (٢٠٢٢: أعلى / أقل بمقدار ١٣,٢ مليون درهم).

٣٩ القيمة العادلة للأدوات المالية

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول كيفية تحديد المجموعة للقيمة العادلة لمختلف الأصول والالتزامات المالية.

٣٩-١ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لدى المجموعة المقاسة بالقيمة العادلة على أساس متكرر

يتم قياس بعض الأصول والالتزامات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية كما يلي:

- إن القيمة العادلة لكافة الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح ١٢) تستند إلى أسعار العرض المدرجة في سوق نشط؛
- إن القيمة العادلة لجميع الاستثمارات في الأسهم غير المدرجة وصناديق الاستثمار غير المدرجة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (الإيضاح ١٢) تستند أساسا إلى طريقة السوق بناء على أسلوب التقييم باستخدام السعر/ مضاعفات القيمة الدفترية لمعاملات التداول المتقابلة والسابقة. يعتبر السعر/ مضاعفات القيمة الدفترية لهذه المعاملات معطيات غير جديرة بالملاحظة. يتم احتساب القيمة العادلة للاستثمار في مرجان بأخذ حصة متناسبة من القيمة العادلة لأصولها (العقارات) والتزاماتها؛ و
- تحتسب القيمة العادلة لجميع المشتقات (الإيضاح ٤٠) باستخدام التدفقات النقدية المخصومة. يتم إجراء تحليل التدفقات النقدية المخصومة باستخدام منحنى العائد المطبق طوال مدة الأدوات للمشتقات غير الاختيارية وبرامج تسعير الخيارات للمشتقات الاختيارية. وتقاس المشتقات باستخدام المعدلات المدرجة ومنحنيات العائد المستمدة من المعدلات المدرجة التي تطابق تواريخ استحقاق العقود.

٣٩ القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

١-٣٩ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية للمجموعة المقاسة بالقيمة العادلة على أساس متكرر (تابع)

يلخص الجدول أدناه القيمة العادلة للأدوات المالية للمجموعة وفقا للتسلسل القيمة العادلة:

	المستوى الأول		المستوى الثاني		المستوى الثاني	
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر						
أسهم حقوق الملكية	٢٩,١٥٦	٢٦,٩٥٩	-	-	١٥,٥٦٢	١٧,٣٧٣
صناديق الاستثمار	-	-	-	-	١,٤٠٨	١,٤٠٦
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر						
أسهم حقوق الملكية	-	-	-	-	٢٥٣,٦٩٥	٢١٨,٢٧١
القيمة العادلة الموجبة للأصول المالية المشتقة	-	-	٢,١٢٣	٦,٦٠٤	-	-
الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر						
القيمة العادلة السالبة للأصول المالية المشتقة	-	-	٨,٠٦٨	٦,٠٨٤	-	-

بالنسبة للمستوى الثالث من القيمة العادلة المقاسة بالسعر/مضاعف القيمة الدفترية، فكلما ارتفعت المدخلات غير الملحوظة للسعر / مضاعف القيمة الدفترية، كلما ارتفعت القيمة العادلة. وتراوح قيمة السعر/ مضاعف القيمة الدفترية المستخدمة في التقييم ما بين ٠,٨٥X إلى ١,٠٠X (٢٠٢٢: ٠,٨٥X إلى ١,٠٠X)، بالنسبة لمستوى ٣ من التقييم العادل للمرجان الذي يتم قياسه باستخدام الحصة النسبية للقيمة العادلة لأصولها (العقارات) والالتزامات. فكلما ارتفعت قيمة صافي الأصول، ارتفعت القيمة العادلة.

لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال السنتين المتبيتين في ٢٠٢٣ و٢٠٢٢.

مطابقة قياسات القيمة العادلة للأصول المالية بحسب المستوى الثالث

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم
الرصيد في ١ يناير	٢٣٧,٠٥٠	٢٤١,٦١٦
مجموع الأرباح في الأرباح أو الخسائر	٣٥,٤٢٤	٧,٤٠٦
مجموع الخسائر الشاملة الأخرى	(١,٨٠١)	(٧٥,٠٣٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢٧٠,٦٦٥	٢٣٧,٠٥٠

يتم تصنيف الالتزامات المالية المقاسة لاحقًا بالقيمة العادلة على أنها المستوى الثاني في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. لا توجد التزامات مالية مصنفة بالقيمة العادلة على أنها المستوى الثالث في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

تتعلق جميع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (استثمارات مدرجة أو غير مدرجة) المحتفظ بها في نهاية الفترة والمدرجة كتغيرات في "احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات".

٢-٣٩ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لدى المجموعة المقاسة بالتكلفة المطفأة

باستثناء ما هو مبين أدناه، يرى أعضاء مجلس الإدارة أن القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة.

٣٩ القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

٣٩-٢ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية للمجموعة المقاسة بالتكلفة المطفأة (تابع)

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٢,٦٧٧,٠٠١	٢,٠٨٢,٩٧٧	٢,٦٦٠,٣٢٠	٢,٠٨٠,٥٧٨

جميع الأدوات المالية المذكورة أعلاه في أدوات مدرجة وتصنف ضمن المستوى ١ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أسعار السوق المدرجة غير المعدلة.

٤٠ الأدوات المالية المشتقة

يتم استخدام الأدوات المالية المشتقة من قبل المجموعة بشكل أساسي لتلبية متطلبات عملائها ولستخدم أيضًا إلى حد محدود في إدارة لعرض المجموعة لمخاطر العملات وسعر الفائدة ومخاطر السوق الأخرى. المشتقات الأكثر استخدامًا من قبل المجموعة هي كما يلي:

عقود مقايضة

عقود المقايضة هي التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار الفائدة، تقوم الأطراف المقابلة عادة بتبادل دفعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بعملة واحدة دون تبادل أصل المبلغ. بالنسبة لمقايضات العملات، يتم تبادل مدفوعات الفائدة الثابتة وأصل المبلغ بعملات مختلفة. بالنسبة لمقايضات أسعار العملات المختلفة، يتم تبادل أصل المبلغ ومدفوعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بعملات مختلفة.

عقود الحد الأقصى والأدنى لسعر الفائدة

إن عقود الحد الأقصى لسعر الفائدة هي نوع من مشتقات أسعار الفائدة يحصل المشتري بموجبها على مدفوعات في نهاية كل فترة يكون فيها سعر الفائدة أعلى من السعر المتفق عليه مسبقًا. وبالمثل، فإن الحد الأدنى لسعر الفائدة هو عقد مشتق يحصل المشتري بموجبها على مدفوعات في نهاية كل فترة يكون فيها سعر الفائدة أقل من السعر المتفق عليه مسبقًا.

العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية

العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. وهي عقود مصممة يتم التعامل فيها خارج سوق المال.

يوضح الجدول المبين أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة والتي تعادل القيمة السوقية، بالإضافة إلى القيم الاسمية. إن المبالغ الاسمية، التي توفر مؤشرا على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المعنية. تدل القيمة الاسمية على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعد مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان.

	العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية		مقايضات أسعار الفائدة والعملات		الحد الأقصى والأدنى لسعر الفائدة		الإجمالي	
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
القيمة العادلة الموجبة	١٠٢	٧٧	٩١	٦,٥٢٧	٢,٤٤٠	-	٢,٦٣٣	٦,٦٠٤
القيمة العادلة السالبة	١٤٦	٩١	٥,٨٨٢	٥,٩٩٣	٢,٤٤٠	-	٨,٠٦٨	٦,٠٨٤
استحقاق القيمة التعاقدية								
حتى ٣ أشهر	٧٥٦,٩١٩	٤٥٣,٥٤٠	٣٩,٥٤٠	-	-	-	٧٩٦,٤٥٩	٤٥٣,٥٤٠
٣ أشهر إلى ٦ أشهر	-	٦,٧١٢	-	٣٦,٧٣٠	-	-	-	٤٣,٤٤٢
٦ أشهر إلى ١٢ شهراً	١٨٣,٥٢٥	-	-	-	-	-	١٨٣,٥٢٥	-
سنة واحدة إلى ٥ سنوات	-	-	٢٠٧,٢٨٠	٤٦٦,٥٨١	-	-	٢٠٧,٢٨٠	٤٦٦,٥٨١
أكثر من ٥ سنوات	-	-	-	-	٢٣٢,٧٨١	-	٣٣٢,٧٨١	-
	٩٤٠,٤٤٤	٤٦٠,٢٥٢	٢٤٦,٨٢٠	٥٠٣,٣١١	٢٣٢,٧٨١	-	١,٥٢٠,٠٤٥	٩٦٣,٥٦٣

٤١ إدارة رأس المال

تقوم الجهة الرقابية الرئيسية للمجموعة، المتمثلة في مصرف الإمارات المركزي، بوضع متطلبات رأس المال القانونية والرقابة عليها.

فيما يلي أهداف المجموعة من إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة وزيادة العائدات للمساهمين.
- الالتزام بمتطلبات رأس المال الرقابية الموضوعة من قبل مصرف الإمارات المركزي.

عند تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، تحتسب المجموعة نسبة كفاية رأس مالها وفقاً لإرشادات بازل ٣ الصادرة عن مصرف الإمارات المركزي. ووفقاً لهذه اللوائح، تتم مراقبة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات وهي حقوق الملكية العادية للشق الأول من رأس المال والشق الأول من رأس المال ومجموع رأس المال.

٤١-١ رأس المال الرقابي

يحتسب البنك معدل كفاية رأس المال وفقاً للإرشادات الصادرة عن مصرف الإمارات المركزي.

يتم توزيع رأس المال الرقابي للمجموعة على أكثر من شق:

- رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول والذي يشمل أسهم عادية مصدرة من البنك وعلاوة إصدار ناتجة عن إصدار أدوات مدرجة ضمن رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول وأرباح محتجزة واحتياطيات قانونية واحتياطيات نظامية ودخل شامل آخر شامل واحتياطات أخرى مفصح عنها وحصص أقلية مؤهلة لتندرج في رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول وتعديلات رقابية مطبقة في حساب رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول.
- الشق الأول الإضافي من رأس المال.
- الشق الأول من رأس المال، وهو مجموع رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول والشق الأول الإضافي من رأس المال.
- الشق الثاني من رأس المال ويتضمن مخصصات عامة (مخصص جماعي للانخفاض في القيمة خاضع لحد أقصاه ١,٢٥٪ من الأصول "الأصول المرجحة بالمخاطر" وأدوات حقوق ملكية دائمة غير مدرجة في الشق الأول من رأس المال وأدوات مؤهلة للإدراج ضمن الشق الثاني كالقرض الثانوي.

مصدات حماية رأس المال الإضافية (مصد حماية رأس المال) ومصد التقلبات الدورية لرأس المال - بحد أقصى ٢,٥٪ لكل مصدا المطبقة بموجب إرشادات بازل ٣ تفوق متطلبات الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية الشق الأول البالغة ٧٪.

وللغرض إعداد تقارير كفاية رأس المال وفقا لبازل ٣، يتم توحيد الشركات التابعة المالية فقط. يتم استبعاد الشركات التابعة التجارية من التقارير الموحدة.

يتم وزن الأصول المرجحة بالمخاطر للبنك فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. تتضمن مخاطر الائتمان مخاطر داخل الميزانية وخارجها. وتعرف مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر في المراكز داخل الميزانية العمومية وخارجها الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق وتشمل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر التعرض للأسهم ومخاطر السلع ومخاطر الخيارات. وتعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم أو الأحداث الخارجية. يتبع البنك منهج القياس الموحد لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وفقا لمتطلبات بازل. تلزم المجموعة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة من جهات خارجية طوال الفترة.

٤١ إدارة رأس المال (تابع)

٤١-١ رأس المال الرقابي (تابع)

فيما يلي وضع رأس المال الرقابي للمجموعة في نهاية فترة التقرير:

	٢٠٢٣ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم
قاعدة رأس المال		
رأس المال	١,٧٣٧,٣٨٣	١,٧٣٧,٣٨٣
احتياطي نظامي	٣١٤,٥٤٣	٢٩٧,٤٩٩
احتياطي عام	-	٣١,٤٧١
الدخل الشامل الآخر المتراكم	(٥٨,٠٧٢)	(٥٨,٩٥٤)
الترتيب الانتقالي للمعايير الدولية للتقارير المالية: إضافة جزئية لتأثير الخسائر الائتمانية المتوقعة على حقوق الملكية العادية الشق الأول	٥٩,١٨٣	٦٥,٠٣٠
خسائر متراكمة	(١٠٥,٢٤٥)	(٢٩٢,٤٨٤)
الحصص غير المسيطرة	-	٣١٣
رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول (قبل الاقتطاعات الرقابية)	١,٩١٧,٧٩٢	١,٧٨٠,٩٣٨
أصول غير ملموسة	(٢٧,١٧٠)	(٢٨,٦٠١)
مجموع رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول	١,٩٢٠,٦٢٢	١,٧٥١,٩٣٧
الشق الأول الإضافي من رأس المال	٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥
مجموع الشق الأول الإضافي من رأس المال	٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥
مجموع الشق الأول من رأس المال	٢,٣٧٩,٧٤٧	٢,٢١٠,٧٦٢
مخصص عام مستحق	١٩٦,٧٥٦	١٩٠,٠٦٣
مجموع الشق الثاني من رأس المال	١٩٦,٧٥٦	١٩٠,٠٦٣
مجموع قاعدة رأس المال	٢,٥٧٦,٥٠٣	٢,٤٠٠,٨٢٥
الأصول المرجّحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	١٥,٧٤٠,٤٤٣	١٥,٢٠٥,٠٠٩
مخاطر السوق	٢٧٩,٩٤٦	٩٨١,٧٩٤
مخاطر التشغيل	٩٩٠,٥٧٩	١,١٧٥,٢٣١
مجموع الأصول المرجّحة بالمخاطر	١٧,٠١٠,٩٦٨	١٦,٦٦٥,٠٢٧
نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول	٪١١,٢٩	٪١٠,٥١
نسبة الشق الأول من رأس المال	٪١٣,٩٩	٪١٣,٢٧
نسبة مجموع رأس المال	٪١٥,١٥	٪١٤,٤١

٤١-٢ تخصيص رأس المال

كذلك تقوم المجموعة داخليا بأخذ متطلبات التطوير وخطط العمل بعين الاعتبار، وتقوم بتحديد المتطلبات القانونية ومتطلبات المخاطر/المتطلبات الاقتصادية لرأس المال ضمن الإطار المتكامل لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. إن المخاطر مثل مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية ومخاطر التركز ومخاطر الضغط والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية ومخاطر الالتزام ومخاطر السمعة تمثل جميعها جزءا من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

كما تقوم المجموعة باحتساب رأس المال المعدل بالمخاطر لطلبات الائتمان التي يتم تسعيرها على أساس المخاطر المعدلة.

٤٢. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تبرم المجموعة معاملات مع شركات ومنشآت تندرج ضمن تعريف الأطراف ذات العلاقة على النحو الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤ "إفصاحات الأطراف ذات العلاقة". تتمثل الأطراف ذات العلاقة في الشركات تحت الملكية و/أو الإدارة والسيطرة المشتركة ومساهميها وكبار موظفي الإدارة. تتم المعاملات مع الشركة الزميلة والأطراف ذات العلاقة الأخرى تقريباً بنفس الشروط السائدة في نفس الوقت للمعاملات المماثلة مع عملاء وأطراف خارجيين.

	البنود	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	٪	ألف درهم	ألف درهم
الأرصدة في نهاية فترة التقرير			
شركات تابعة			
عقود الضمانات المالية	-	٥,٠٠٩	٥,٠٠٩
شركة زميلة			
قروض وسلفيات للعملاء	-	-	٣,٦٦٩
كبار موظفي الإدارة (بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة)			
قروض وسلفيات للعملاء	٨,٧٠-٣,٠	٢٢,٧٦٢	٢٠,٩١٨
ودائع العملاء	٦,٣٠-٠,١	١٩,٨٢٥	٦,٧٩٤
أطراف أخرى ذات علاقة			
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٨,٣٠-٠,١	٢٠٤,١٠٧	١٦٥,٤٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة إلى البنوك	-	٧٤,٣٧٠	٧١,٥٩٦
مقايضات أسعار الفائدة (القيمة الاسمية)	-	-	٣٦,٧٥٠
سندات الشق الأول من رأس المال	٦,٥	٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥
كبار موظفي الإدارة (بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة)			
إيرادات الفوائد		١,٠٩٢	٧١٦
مصاريف الفوائد		١,٠٣٣	١٤٤
مصاريف أعضاء مجلس الإدارة		١٩٤	١١٦
تعويضات كبار موظفي الإدارة (١)		٢٩,٧٥٧	٢٦,٩٤٦

(١) تتضمن منافع طويلة الأجل بمبلغ ٠,٦ مليون درهم (٢٠٢٢: ١,٧ مليون درهم) ومكافآت نهاية الخدمة بمبلغ لا شيء (٢٠٢٢: لا شيء).

٤٢. القطاعات التشغيلية

تحدد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية حول مكونات المجموعة التي تخضع للمراجعة المنتظمة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة بهدف تخصيص الموارد لكل قطاع وتقييم أدائه. تنقسم القطاعات التشغيلية للمجموعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ إلى التالي:

- الخدمات البنكية للشركات
- الخدمات البنكية للأفراد
- الخزينة
- العقارات
- أخرى

فيما يلي معلومات القطاعات المقدمة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة عن القطاعات التشغيلية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

	الخدمات البنكية للشركات ألف درهم	الخدمات البنكية للأفراد ألف درهم	الخزينة ألف درهم	العقارات ألف درهم	أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣						
صافي إيرادات الفوائد من عملاء خارجيين	٢٦٨,٩٩٢	(٣٩,٧١٣)	١٢٨,٠١٢	(٥,٨٨٦)	٣,٧٤٧	٣٥٥,٢٤٣
صافي إيرادات الفوائد بين القطاعات	(٨٥,٧٤٤)	٩٧,٦٣٢	(٦٧,٥١٩)	-	٥٥,٦٣١	-
إيرادات الرسوم والعمولات	١١٤,٢٤٠	١٥,٣٥٢	١,٤٥٩	٢	١	١٣١,٠٥٤
مصاريف الرسوم والعمولات	(٧٢٤)	(١٦,٥٣٩)	(١,٢٠٨)	-	(٤٣)	(١٨,٥١٤)
إيرادات تشغيلية أخرى، بالصافي	١٩,٦٢٤	٢,٢٤١	٧,٧٢٤	٩,٧٥٩	٣٦,٤١٦	٧٥,٧٦٤
خسائر ومخصصات انخفاض القيمة، بالصافي	(٤٧,٩١٣)	(٧٧)	(٥,٦٧١)	٢٩,٨٤٧	-	(٢٣,٨١٤)
مصاريف عمومية وإدارية باستثناء الاستهلاك والإطفاء	(١٨٩,٣٣٤)	(١٠٠,٤٨٧)	(٢١,٨٧٥)	(٥,١٢٠)	-	(٣١٦,٨١٦)
الاستهلاك والإطفاء	(١٤,٥٨٩)	(١٤,٢٤٨)	(٢,٢١٨)	(١,٢٢١)	-	(٣٢,٢٧٦)
أرباح / (خسائر) الفترة	٦٤,٥٥٣	(٥٥,٨٣٩)	٣٨,٧٨٤	٢٧,٣٩١	٩٥,٧٥٢	١٧٠,٦٤١
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣						
الأصول	١٢,٥٧٩,٨١٧	١,٠٦٨,٢٣٧	٤,١٥٦,٤٥٩	٥٥١,٧٣٩	٦١٧,٥١١	١٨,٩٧٣,٧٦٣
الالتزامات	٩,٧٩١,١٣٦	٣,١٩٦,٤٤٢	٦,٧٥٧,٦٨٥	٩٢٦	٣٥٤,٥٨٥	١٦,١٠٠,٨٢٤

٤٢. القطاعات التشغيلية (تابع)

	الخدمات البنكية للشركات	الخدمات البنكية للأفراد	الخزينة	العقارات	أخرى	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢						
صافي إيرادات الفوائد من عملاء خارجيين	٣٠٤,٤٨١	٢٤,٠٤٨	٦٩,٢٧٥	-	-	٣٩٧,٨٠٤
صافي إيرادات الفوائد بين القطاعات	(٥٨,١٤٩)	٣٤,٥٦٠	٢١,٤٠٨	(٦,٨٤١)	٩,٠٢٢	-
إيرادات الرسوم والعمولات	١٠١,٢٥٢	١٤,٤٩١	٤١٥	-	(٣٥)	١١٦,١٩٣
مصاريف الرسوم والعمولات	(٧,٠٥)	(١٢,٠٩٩)	(١,٣٤٠)	-	(٧١٦)	(١٤,٨٦٠)
إيرادات تشغيلية أخرى، بالصافي	١١,٨٢٩	٢,٠٧٥	٥,٥٢٨	٣,٨٤٨	٨٠,٤٦٢	١٠٣,٧٤٢
خسائر ومخصصات انخفاض القيمة، بالصافي	(١٢٢,٥٠٣)	١٠,٥٣٨	(٥,٠٣٦)	٥,٢٩٢	(٢,٨٨٧)	(١٢٤,٥٩٦)
مصاريف عمومية وإدارية باستثناء الاستهلاك والإطفاء	(١٧٤,٩٠٨)	(٩٦,١٩٢)	(٢١,٠٠٣)	(٩٠٦)	-	(٢٩٣,٠٠٩)
الاستهلاك والإطفاء	(١٥,٥٦٥)	(١٤,٢٧٢)	(٢,٥٣٢)	(٢,٣٦٠)	-	(٣٤,٧٣٤)
أرباح / (خسائر) الفترة	٣٥,٢٣٢	(٣٦,٨٥١)	٦٦,٧١٠	(٩٦٧)	٨٥,٨٤٦	١٥٠,٤٧٠
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢						
الأصول	١٤,٤٢٤,٨٦٦	١,١٢١,٦٨١	٤,٨٢٠,٦٩٢	١٨٩,٧٧٥	٦٠٩,٥١٥	٢١,١٦٦,٥٣٩
الالتزامات	١١,٤٧٣,٤٤٨	٢,٦٠٦,٥٦٥	٤٠٢٢,٣٦٣	١,٣٤١	٣٦٤,١٨٩	١٨,٤٦٧,٩٠٦

٤٥. اعتماد البيانات المالية

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ووافق على إصدارها بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٤.

الملحق

مسرد الاختصارات

ACADL	الكاريبي اتجاها للتنمية المحدودة
ACDL	الكاريبي للتطوير المحدودة
AED	درهم الإمارات العربية المتحدة
AKPI	الخليجية للاستثمارات العقارية ذ.م.م
ARZAQ	أورزاق القابضة (شركة مساهمة خاصة)
AT١	رأس المال الإضافي الشق الأول
Basel III	بازل ٣: الإطار الرقابي الدولي للبنوك
BVI	جزر العذراء البريطانية
CBI	البنك التجاري الدولي ش.م.ع
CBUAE	مصرف الإمارات المركزي
CDs	شهادات إيداع
CDS	مقايضات التخلف عن سداد الائتمان
CEO	الرئيس التنفيذي
CET١	حقوق الملكية العادية الشق الأول
ECL	الخسائر الائتمانية المتوقعة
EIR	معدل الفائدة الفعلي
EPS	ربحية السهم
EUR	يورو
FVTOCI	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
FVTPL	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
GBP	الجنيه الإسترليني
IAS	المعيار المحاسبي الدولي
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASs	المعايير المحاسبية الدولية
IFB	الشركة الدولية للوساطة المالية ذ.م.م
IFRIC	لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية
IFRS	المعيار الدولي للتقارير المالية
IFRSs	المعايير الدولية للتقارير المالية
JPY	ين ياباني
LGD	الخسائر الناتجة عن التخلف في السداد
LLC	شركة ذات مسؤولية محدودة
MURJAN	شركة المرجان العقارية ذ.م.م.
OCI	الدخل الشامل الآخر
PD	احتمال التخلف عن السداد
POCI	أصول مشتراة أو منشأة انخفضت قيمتها الائتمانية
SCA	هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة
SIC	لجنة تفسيرات المعايير
SICR	الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
SPPI	الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفوائد على المبالغ الأصلية القائمة
SPV	منشأة ذات غرض خاص
T٢	الشق الثاني
GCC	مجلس التعاون الخليجي
UAE	الإمارات العربية المتحدة
USA	الولايات المتحدة الأمريكية
TRE	تكامل العقارية ذ.م.م.
USD	دولار أمريكي

CBI

البنك التجاري الدولي

CBI المكتب الرئيسي
شارع جميرا
جميرا ١
ص. ب 4449
دبي

cbiuae.com